الخميس 23 أيار 2019
العدد 3764 السنة الثالثة عشرة
jeudi 23 Mai 2019 no 3764 13ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

فلسطين

الرياض تتصدّر «مؤتمر البحرين»
«الفصائل» تضغط على السلطة لإعلان المقاطعة

14

رسائل «بحرية» جديدة من طهران: البنتاغون يدرس إرسال 5 آلاف جندي [17]

شقير يمنح الـ«رومينغ» لشركة خاصة: هدر أموال وثغر أمنية [4]

الموازنة على كف عفريت [2]

الامتحانات الرسمية
سمسرات وعمولات بمليارات الليرات!
[6 ـ 7]

نحو 16 مليار ليرة هي موازنة الامتحانات الرسمية جزء كبير منها تعويضات لموظفين عن اعمال هي في اصل واجباتهم الوظيفية (مروان طحطح)

قضية

«قانون روكز» للجنسية
أولاد بسمنة وأولاد بزيت!

8

سوريا

معارك ريف حماه تنذر بجولة تصعيد طويلة

16

قضية

انتخابات أوروبية حاسمة
«موجة شعبوية» جديدة تتهدّد الاتحاد

18

المشهد السياسي

الموازنة على كفّ عفريت

هل يعلن باسيل اليوم رفضه إقرار الموازنة بصيغتها الحالية، وضرورة إعادة النظر بها، مهما كان الوقت الذي ستحتاج إليه؟ (مروان بوحيدر)

هل لا تزال البلاد بحاجة إلى إقرار موازنة عام 2019، بعدما انقضى من السنة الحالية 5 أشهر؟ بفرض الدستور على مجلس الوزراء أن يحيل مشروع الموازنة على مجلس النواب عند بدء عقد تشرين الأول من كل عام، وأن تُقرّ الموازنة في مجلس النواب قبل نهاية السنة. أي إن موازنة 2019 كان ينبغي أن تحال على المجلس النيابي في تشرين الأول 2018، وأن تُقرّ قبل اليوم الأول من العام الجاري. كل الأرقام التي يجري تداولها عن العجز وتخفيضه ونسبته من الناتج المحلي باتت، نظرياً، أرقاماً بلا أي طائل. في الأصل، لم يشرح أحد بعد للرأي العام الجدوى من هذه الأرقام. لماذا تحتاج الحكومة إلى خفض العجز حتى يصبح معادلاً لنحو 7,5 في المئة من الناتج المحلي؟ لماذا يطالب البعض بأن يصل العجز إلى 7 في المئة لا أكثر؟ لماذا 7 في المئة، لا 6,9؟ أحجية لا أحد يعلم جدواها الاقتصادية. هي مجرّد أرقام حدد بعضها رعاة مؤتمر «سيدر»، فصار الوزراء يتسابقون على «تنقيصها»! يُضاف إلى ذلك أن ما يُبحَث حالياً، ويحتاج لنحو شهر لإقراره في مجلس النواب، هو مشروع موازنة لنصف سنة، وربما أقل. الدستور والقانون يوجبان صدور قانون الموازنة قبل انقضاء العام. ولأجل ذلك، يصبح السؤال مشروعاً عن جدوى كل هذا الصراخ والتأجيل وتضييع الوقت، فيما المطلوب من الحكومة أن تكون في طور الإعداد لبدء دراسة موازنة عام 2020 بعد أربعة أشهر على أبعد تقدير، إذا قررت احترام الدستور، ولو لمرة واحدة. الأمر بحاجة ربما إلى موقف شجاع من الحكومة ورئيسها، سعد الحريري، لا بهدف الهروب من الأزمة الحالية، بل لمحاولة وضع رؤية اقتصادية جديدة للموازنة، لا الاكتفاء بإجراءات محاسبية لا هدف لها سوى إرضاء رعاة «سيدر». يمكن مجلس الوزراء إقرار موازنة كيفما اتفق، والذهاب إلى نقاش جدي في النموذج الاقتصادي المعتمد منذ 27 عاماً، وإعادة النظر بالسياسات الضريبية وبعلاقة الدولة بمصرف لبنان والمصارف، والبحث في ضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري وإعادة تأهيل البنية التحتية المنهارة، ودراسة واقع القطاع العام والأسلاك العسكرية والأمنية... البلاد بحاجة إلى ورشة تشريعية حقيقية، لا إلى مشروع موازنة كُمّل بالعشرات من المواد القانونية التي لا صلة لها بالموازنة. وهذه الورشة لا يمكن إنجازها تحت سيف الوقت المُهدّر أصلاً، وفيما مسدّس «سيدر» موجّه إلى الرؤوس.

لا مواعيد دستورية احترمَت، ولا رؤية اقتصادية طرحها أحد من مكونات مجلس الوزراء. كل ما يجري حالياً تضييع للوقت والجهد، من أجل موازنة لأقل من ستة أشهر!

السؤال عن جدوى النقاش واجب لأسباب أخرى، تتصل بالنقاش نفسه. فمن تأجيل إلى آخر تنتقل الموازنة. هذه المرة يمتد التأجيل 48 ساعة. مهلة أعطاها رئيس الحكومة للوزراء كي يدرسوا اقتراحات جديدة قدمت أمس، وكي ينظر وزير المالية بانعكاساتها المالية. الوزير علي حسن خليل سبق أن عزل نفسه عن جزء من النقاشات، انطلاقاً من قناعته بأن «الموازنة قد أنجزت». وبالرغم من تعميم الأجواء الهادئة، إلا أن الخلاف بين خليل والوزير جبران باسيل استمر على حاله. وفيما كان وزير الخارجية يصرّ على أن يستكمل النقاش في الورقة التي قدمها، والتي وصف بنودها بالإصلاحية والتي «تساهم في خفض العجز بسهولة إلى 7 في المئة» من الناتج المحلي، كان وزير المالية يشير إلى تخطي الأصول في صياغة الموازنة، داعياً إلى إقرارها، ثم معالجة كل الأمور في جلسات لاحقة، فكان الحل بتأجيل الجلسة.

في هذا الوقت، بدأت تتحول اجتماعات الحكومة إلى مناقصة مفتوحة لكل من يبدع اقتراحاً إضافياً لزيادة الإيرادات وبالتالي خفض العجز، الذي أعلن وزير الإعلام أمس أنه وصل إلى 7,5%. إلى أي مدى هذه التقديرات دقيقة؟ تجربة العام الماضي تجعل التشكيك أمراً مشروعاً، خاصة أن العجز الفعلي ارتفع إلى 11,5 في المئة بعدما كانت التقديرات تشير إلى 8,5 في المئة. التشكيك بالتقديرات يصدر عن وزير معنيّ أيضاً، متسائلاً: من أين حصلوا على هذا الرقم؟ قبل أن يشير إلى توقعاته بأن الإجراءات التي نفذت حتى اليوم، إنما تساهم في وصول نسبة العجز إلى 8,5 في المئة. مع ذلك، فإن هذا الرقم قد لا يكون دقيقاً أيضاً، خاصة أنه لم يُعرَف مقدار ما تؤمنه زيادة الثلاثة في المئة على الفوائد، في ما يتعلق بتطبيقها على المصارف.

ومع تأجيل الجلسة إلى الجمعة، مع افتراض أن تكون الأخيرة، أعاد الرئيس نبيه بري الإشارة إلى تأخر الموازنة وإلى ضرورة إقرارها وتحويلها إلى المجلس النيابي، وقال إنه أعطى توجيهاته لدرسها بوتيرة سريعة في لجنة المال لإنجازها خلال شهر.

بالرغم من اعتبار مهلة 48 ساعة هي المهلة الأخيرة لدراسة الموازنة قبل تحويلها إلى المجلس النيابي، فقد خرجت محطة «أو تي في»، تحت عنوان «بتخلص

> **خصوم باسيل في مجلس الوزراء يتهمونه بالرغبة في إمساك قرار الحكومة**

بس تخلص»، الذي سبق أن ردده الوزير جبران باسيل، لتشير إلى أن «الموعد المقبل الجمعة، وإن لم يكن الجمعة، فالاثنين أو الثلاثاء وربما أكثر، لأن عامل الوقت لن يكون ضاغطاً هذه المرة، تماماً كأيّ عامل مفتعل آخر، كالشعبوية والمزايدة أو التلويح بالوقوع في المحظور...». وتأتي هذه المقدمة لتؤكد إصرار باسيل على مناقشة كل ما ورد في التقرير الذي قدمه، علماً أنه سيكون له كلمة اليوم، يتناول فيها ملف الموازنة، بعد اجتماع استثنائي يعقده تكتل «لبنان القوي». ولمّحت مصادر في التكتل، في اتصال مع «الأخبار»، إلى إمكان إعلان باسيل رفضه إقرار الموازنة بصيغتها الحالية، وضرورة إعادة النظر بها، مهما كان الوقت الذي ستحتاج إليه. ويرفض باسيل التلويح بسيف الوقت، معتبراً أن إقرار موازنة تتضمّن رؤية اقتصادية يستحق تأجيل بتّ الموازنة أياماً قليلة. في المقابل، يقول «معارضو» باسيل في مجلس الوزراء إنه «يحتجز الموازنة لأهداف لا صلة لها بالرؤية الاقتصادية، بل لأهداف تتصل برغبته في الظهور بمظهر الممسك بقرار الحكومة». في المقابل، لوّح الرئيس سعد الحريري، مع نهاية جلسة أمس، بإمكان اللجوء إلى التصويت على الموازنة، إذا استمر الخلاف بين خليل وباسيل. ويمسك الأخير بورقة الثلث المعطّل، لأن الموازنة تُقرّ بالثلثين. خلاصة ما تقدّم أن مشروع الموازنة بات على كفّ عفريت!

(الأخبار)

مقالة

«ضبط» الحدود مع سوريا: عنوان اقتصادي لمشروع سياسي؟

فراس الشوفي

نهاية شهر نيسان الماضي، عمّم الجيش اللبناني على جموع المهرّبين في منطقتي الهرمل وبعلبك ووادي خالد، قراراً حاسماً بمنع التهريب من المعابر غير الشرعية مع سوريا. وبحسب المعلومات، فإن القرار دخل حيّز التنفيذ يوم 1 أيار الحالي، بناءً على مقررات مجلس الدفاع الأعلى، الذي انعقد في قصر بعبدا برئاسة العماد ميشال عون منتصف شهر نيسان الفائت.

وخلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، على وقع مناقشات الموازنة، لم يتوقّف عدد من الوزراء، فضلاً عن رئيس الحكومة سعد الحريري، عن تكرار الـ 136 معبراً غير شرعي، وربط مسألة المعابر على الحدود الشرقية والشمالية، بالأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد. وكأن أزمة التهرّب الضريبي والخسائر الفادحة التي تتكبّدها الخزينة بفعل التحايل على النظام الجمركي وثغرات هذا النظام، سببها المعابر غير الشرعية مع سوريا.

لكن، لـ«المصادفة»، فإن جموع الدبلوماسيين الغربيين في بيروت، ولا سيّما الأميركيون والبريطانيون، ومعهم مجموعة من ببغاوات السياسة، الذين يردّدون الصدى الأميركي في البلاد، يتبجّحون منذ مدّة، بنجاحهم في «ضبط» الحدود اللبنانية - السورية عبر أفواج الحدود البريّة، كأحد أبرز الإنجازات منذ الخروج السوري من لبنان في 2005. وهذه «العنتريات» الأميركية والبريطانية، يتبعها كلام تمهيدي، عن خطّة لتمويل سيطرة الجيش على كامل الحدود البرية. وبالتحديد، على ثلاثة بقع مهمّة هي الحدود الشمالية - الشرقية بين الهرمل والقصير، ومنطقة النبي شيت على الحدود الشرقية، ومنطقة قوسايا شمال خط المصنع، وحلوة والسلطان يعقوب جنوبه، حيث معسكرات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة على ضفتي الحدود اللبنانية - السورية. والبقع الثلاث، في الحسابات الأميركية - البريطانية، تشكّل معابر لتهريب سلاح المقاومة من سوريا إلى لبنان، ومدى حيوياً للترابط العملاني والميداني بين حزب الله والجيش السوري، في التحالف الاستراتيجي الوجودي القائم بينهما. وتشكّل قوسايا والسلطان يعقوب مفتاحاً لمشروع نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيّمات، الذي يدخل ضمن استراتيجية مواجهة العدو، من سهل البقاع ومدخل دمشق الغربي، إلى الناعمة والساحل اللبناني. فضلاً عن تركيز الأميركيين على نشاط تجار النفط والقمح والإلكترونيات والمعدات الطبية والسيارات اللبنانيين، وتخويفهم من مغبّة نقل أي من هذه السلع إلى سوريا، من ضمن خطة الحصار المفروضة على دمشق.

لكن يغيب عن ذهن هؤلاء أمران: الأول، أنّ حزب الله نفسه، منذ قيام الجيش بتشكيل أفواج الحدود البريّة ونشرها، لم يعارض مرّة واحدة هذا التوجّه. بل على العكس، اعتبر الحزب سيطرة الجيش على الحدود الشرقية، تحمّلاً للعبء الذي تحمّله هو لسنوات، في حماية الحدود من الهجمات الإرهابية، يوم كان الأميركيون والبريطانيون أنفسهم، يدعمون الجماعات السورية المسلّحة لإسقاط الدولة السورية ويأمرون الفريق التابع لهم في لبنان بفتح الحدود لدعم الساعين إلى إسقاط الدولة السورية.

والثاني، أنّ حزب الله، على الرغم من كل الرصد الجوي والفضائي وحتى الأرضي لحركة نقل سلاحه من سوريا إلى لبنان، لا يزال يراكم قدراته كمّاً ونوعاً، وينجح في التخفي عن عيون العدو، الإلكترونية والبشرية. وهو، باعتراف قادة جيش الاحتلال، نجح أخيراً في نقل أسلحة متطورة ودقيقة (وربّما تصنيع هذه الأسلحة في لبنان، بحسب زعم الاحتلال نفسه).

لكن العراضة التي تقوم بها الحكومة حول إغلاق المعابر غير الشرعية، التي تشكّل باباً للرزق لشريحة واسعة من أهالي البقاع وعكار، فيها «إنٌ»، ولو كانت ذريعة تهريب البشر، فضلاً عن التهرب الضريبي، جزءاً من حملة «التخويف» من الحدود السائبة.

فالقول إن المعابر غير الشرعية هي أبرز العوامل في تضخم خسائر التهرب الجمركي، ليس دقيقاً. مصادر جمركية تؤكد أن كلفة التهرب الضريبي على المعابر غير الشرعية، لا تتجاوز الـ 10% من مجمل الخسائر، لأن السلع التي تكلّف الخزينة المبالغ الطائلة لا تنتج أصلاً في سوريا أو تركيا لتهرّب عبر المعابر غير الشرعية، بل يجري تهريبها عبر المعابر الشرعية في البرّ والبحر. وتجزم المصادر نفسها بأن لبنان لا يجبي أكثر من نصف الرسوم المستحقة على البضائع التي يستوردها بصورة شرعية!

وهنا، تظهر عمليّة التركيز على الحدود كجزء من سياسة التعمية، أوّلاً على مصدر التهرب الجمركي الحقيقي الذي تقوم به الشركات الكبرى ذات الحماية من الطوائف والقيادات السياسية، وثانياً من الضغوط الأميركية على رئيس الحكومة والجيش للدفع نحو الفصل الكامل بين لبنان وسوريا.

وبين هذا وذاك، تبقى شرائح واسعة من أهالي البقاع وعكار، من دون بدائل عن مهنة التهريب، ما يؤدي إلى تعميق أكبر لأزمة الأطراف في لبنان الكبير!

علم وخبر

الحسن تتهرّب من زيارة الضاحية!

يبدو أن الوزيرة ريا الحسن، لم تُدرك بعد أن الخلط بين ممارسة المهمات في وزارة مثل «الداخلية» والموقف السياسي غير مبرر. فلا يُمكن أيّ شخص أن يتسلّم هذه الحقيبة ويعتبر أنّ بعض المناطق في لبنان «حقل الغام»، يعرّض من يدخله لخطر سياسي. ففيما زار سلفها الوزير نهاد المشنوق الضاحية الجنوبية ثلاث مرات لمتابعة تطبيق الخطة الأمنية، معلناً أن «لا مناطق مقفلة على الدولة»، تهرّبت الحسن أكثر من مرة من زيارة المنطقة عندما أثير موضوع الحواجز على الطرقات. فبمبادرة من حزب الله، أُزيلت بعض الحواجز في الضاحية، وتُركت الغالبية منها بسبب مخاطر أمنية شُخّصت بناءً على معلومات متقاطعة بين جهاز أمن المقاومة والأجهزة الرسمية. وبحسب المعلومات، زار مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله، وفيق صفا، وزيرة الداخلية، واقترح عليها القيام بجولة في منطقة الضاحية للإشراف على خطة أمنية فيها، لكن الحسن حدّدت أكثر من موعد ثم تراجعت عنه، الأمر الذي فسرته مصادر سياسية بأنه «تهرب من ظهورها في صورة واحدة إلى جانب صفا، كي لا تكرر الحملة التي تعرّض لها سلفها الوزير المشنوق، حين سمح لصفا بحضور أحد الاجتماعات داخل الوزارة، وأعلن ذلك من دون حرج». المصادر التي استبعدت أن «يكون الرئيس سعد الحريري هو من منع الحسن من القيام بهذه الجولة»، قالت إن «الضاحية مفتوحة أمام الجميع، من يُرِد أن يأتي فليأتِ، ومن لا يُرِد، ع مهلو».

فشل تعيين مدير للتفتيش في الضمان

قالت مصادر في مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إن هيئة مكتب المجلس لم تتمكن من التوصل إلى قرار بخصوص تعيين المفتش غازي قانصو مديراً للتفتيش على المؤسسات في الضمان بالتكليف، مشيرة إلى أن الاعتراضات عليه متّصلة بكونه غير متفرّغ بنحو كامل للضمان، وبعمل في وظيفة أخرى منذ فترة طويلة، فيما هناك ضرورة للتفرّغ بالعمل في هذا الموقع من الفئة الأولى بين مستخدمي الضمان.

وبحسب المصادر، فإن تسمية قانصو جاءت بعد تنافس بينه وبين المفتش فضل الله شمص، إذ جاءت هذه التسمية بعد زيارة قام بها قانصو بمرافقة أحد رجال الدين، لمرجع سياسي سمّاه لهذا الموقع.

ويتوقع أنه في ظل سقوط تسميته في هيئة المكتب، فإن التغطية السياسية قد تدفع إلى تكليفه تسيير هذا الموقع الشاغر اعتباراً من يوم الاثنين المقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك 14 مديرية في الضمان تصنّف شاغرة، إذ إن مجلس الإدارة عيّن مديرين اثنين بالتكليف، فيما كلّف المدير العام للضمان محمد كركي أربعة مستخدمين بتسيير الأعمال في أربع مديريات، وهناك شغور في المديريات الباقية. علماً بأنه يمكن إجراء مباريات محصورة لتعبئة هذا الشغور من بين المستخدمين في الصندوق.

توقيف مرافقَي رئيس الاركان!

أوقفت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بناءً على إشارة القضاء، عنصرين يعملان مرافقَين لرئيس أركان المديرية العميد نعيم الشماس. وتقرر توقيفهما نتيجة معلومات وتحقيقات أفضت إلى الاشتباه في تورطهما بتعاطي المخدرات وترويجها!

وعد بالرواتب في «المستقبل»

تلقى موظفو تلفزيون «المستقبل» وعداً بتقاضي راتبين قبلَ عيد الفطر. هذا الوعد أتى بناءً على تسريب من الرئيس سعد الحريري نقله المدير العام للقناة رمزي الجبيلي إلى الموظفين، ويقول إن الحريري سيحصل على أموال آخر شهر أيار. وقد تقاضى الموظفون نصف راتب منذ يومين بعد التوقف عن دفع الرواتب منذ شهرين.

توريث مديرية!

يسعى مدير عام سابق إلى تعيين نجله المحامي خلفاً له في المديرية التي كان يشغلها، ولا تزال شاغرة منذ تقاعده العام الماضي. وفي الوقت نفسه، يُعدّ الوالد «خطة بديلة» في حال فشل مشروع التعيين، من خلال التسويق لنجله كسفير من خارج ملاك وزارة الخارجية والمغتربين، مُتحجّجاً بأنّ السفراء الحاليين غير جديرين بمراكزهم، ولا يقومون بالمهمات المُكلفين بها.

قضية اليوم

هدر أموال وثغَر أمنية:
شقير يمنح خدمة التجوال الدولي لشركة خاصة!

اختار الوزير محمد شقير أن يدخل «سوق» خدمات القيمة المضافة في قطاع الاتصالات، من خلال التسويق لخدمة «Roaming» (التجوال الدولي) تُنافس الخدمة المقدمة من «ألفا» و«تاتش». وزارة الاتصالات، وعوضاً عن خفض كلفة هذه الخدمة المقدمة من الشركتين المملوكتين للدولة، قررت منحها لشركة خاصة، على أن تتولى «ألفا» و«تاتش» الترويج لها!

ليا القزي

يكشف وزير الاتصالات - رئيس الهيئات الاقتصادية - محمد شقير، عن إطلاق «خدمة قيمة مضافة» جديدة تتعلق بالـ«تجوال الدولي» («Roaming»)، أي استخدام المشترك هاتفه الخلوي اللبناني خارج لبنان). يأتي ذلك في إطار توجهه لإلغاء حصرية خدمات القيمة المضافة (تُعرف اختصاراً بـVAS) في قطاع الاتصالات («تحتكر» هذا السوق ثلاث شركات)، ورفع نسبة الإيرادات التي تجنيها الدولة منها. «أهلاً وسهلاً بأيّ شخص لديه خدمة، وممكن أن يُشكّل مورد ربح لنا»، يقول شقير لـ«الأخبار». الأخير مُتحمّس للخدمة الجديدة، «هلّق بدها تمشي عا السريع بظرف أسبوعين». ويُقدّم شرحاً بسيطاً

> ستُنفق كلّ من «ألفا» و«تاتش» 100 ألف دولار، لحملة «Wonet» الإعلانية

لطريقة عملها، فيُخبر أنّ المُشترك في شبكتَي «ألفا» و«تاتش» يُمكنه أن يدفع 25 دولاراً بالشهر بدلاً للخدمة الجديدة، «ليستطيع من أي بلد التواصل مع المشتركين في لبنان، واستخدام الإنترنت، بالتعرفة المحلية نفسها كما لو أنه في لبنان». يُطلق على الخدمة اسم «Wonet»، وهي عبارة عن تطبيق يُحمَّل على الهاتف ويوفر خدمات التجوال المجانية (عبر شراء شريحة التطبيق الخاصة)، والاتصالات الصوتية (الواردة والصادرة) باستخدام رقم المُشترك نفسه.

توزيع الأرباح سيكون مناصفةً بين الدولة (عبر «ألفا» و«تاتش») والـ«Wonet»، علماً أنّ «الشركة صاحبة الخدمة كانت تريد الحصول على 60% من الأرباح»، يُعقّب شقير. صحيح أنّ وزير الاتصالات تمكّن من «زيادة» حصة الدولة إلى النصف، لكنّ الشركة لم تخرج من الاتفاق خالية الوفاض. «إنجاز» شقير تقاسم الأرباح مناصفةً، قابله «انتصار» للشركة الخاصة بأن تدفع الدولة إعلانات التسويق للخدمة. فبحسب شقير، «قال صاحب الخدمة إنّه لن يدفع دولاراً على الإعلانات، فجاوبته: نحنا منحطّ الدعاية». يتوافق ذلك مع معلومات «الأخبار» بأنّ شقير أعطى «ألفا» و«تاتش» موافقة مسبقة على إنفاق كلّ منهما 100 ألف دولار، للقيام بحملة «Wonet» الإعلانية.

المشكلة في الموضوع، لا تنحصر في «العناية الخاصة» التي يوفرها وزير الاتصالات لخدمة التجوال الجديدة، والتي ستفتح المجال أمام باقي مقدمي خدمات القيمة المضافة لفرض شروطهم على الدولة. فشقير يُدخل إلى السوق خدمة، يُفترض بها أن تُشكّل «قيمة مضافة»، فإذا بها مُنافس لخدمة أساسية موجودة أصلاً لدى «ألفا» و«تاتش» هي الـ«Roaming» (التجوال الدولي)، التي توفّر إيرادات (انخفضت في السنوات السابقة) إلى خزينة الدولة، وتُساهم في إدخال العملة الصعبة إلى البلد. ووضع التطبيق الجديد حيّز التنفيذ يعني خسارة الدولة نسبة من الأرباح، لمصلحة القطاع الخاص، الذي سيستفيد بالوقت نفسه من البنية التحتية للاتصالات ليُراكم أرباحاً. يحصل ذلك في وقت تُناقش فيه القوى السياسية مشروع موازنة الـ2019، وتبحث عن أبواب لخفض النفقات وزيادة الإيرادات، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

فواحد من عوامل الأزمة التي يمرّ بها لبنان، هو النقص في الدولارات التي تدخل إلى البلد ويحتاجها لدفع المترتبات عليه في الخارج. تلزيم الـ«Roaming» لشركة خاصة، سيُساهم في تفاقم هذا العجز.

يقول أحد الخبراء في مجال الاتصالات إنه «يُفهم أن تلجأ شركة إلى إنشاء تطبيق لتوفّر على المُستخدم تكاليف خدمة التجوال المرتفعة، ولكن لا يُفهم أن يختار مالك (الدولة) المُشغّل أن يضرب نفسه، ويُفضّل إخراج العملة الصعبة من البلد عوض إدخالها، ما يؤدي إلى خفض مداخيل الدولة». فعلى سبيل المثال، يُمكن أحدَ اللبنانيين الذين

التطبيق الجديد يعني خسارة الدولة للأرباح، لمصلحة القطاع الخاص

يسيحون في فرنسا، المشترك بخدمة الـ«Wonet» أن يتلقى مخابرة (أو يتصل هو) بأحد الأشخاص داخل لبنان، «وتكون التكلفة هي نفسها، كما لو أنّ الاتصال يجري بين مُستخدمين داخل لبنان. علماً أنّ هذا اتصال دولي، كان يُفترض أن يؤمّن مدخولاً للدولة». النقطة الثانية، التي يذكرها الخبير، أنّ «ألفا» و«تاتش» تحصلان على نسبة من أرباح اتصالات المشغلين الدوليين، من مخابرات الأرقام اللبنانية في الخارج التي تستخدم تقنية الـ«Roaming». انتقال المشتركين لاستخدام التطبيق الجديد، «يؤدي أيضاً إلى انخفاض المدخول إلى لبنان». قد يُبرّر البعض بأنّ إنشاء التطبيق يعود إلى الكلفة الباهظة لاستخدام الـ«Roaming». فالاشتراك بالخدمة من «ألفا» للخطوط ملحقة الدفع، يستوجب دفع تأمين مالي «Deposit» يبلغ ألف دولار، أما في «تاتش»، فالتأمين يبلغ 500 دولار. يُضاف إلى ذلك، تكلفة التخابر وإرسال الرسائل القصيرة المرتفعة، للبطاقات المسبقة والملحقة الدفع، لكن بحسب الخبير في قطاع الاتصالات، الحلّ «لا يكون بأن تُساهم الدولة في إضعاف نفسها، بل العمل على تحسين خدمة الـ Roaming. فإذا اكتشفت وجود تسرّب في هذا القطاع، الأجدى بها تقديم باقات أفضل للمستخدمين (خفض أسعارها، وهو قرار بيد الوزارة لا بيد «ألفا» و«تاتش») وتحسين خدمتها، وليس تكليف طرف ثالث بذلك». ويلفت الخبير إلى «نقطة أساسية»، هي أنّ التعويل الأكبر في إيرادات خدمة التجوال، تقوم على الأجانب واللبنانيين الذين يعيشون في الخارج) الداخلين إلى البلد، وليس العكس. هؤلاء كانوا يستخدمون شرائحهم، بفضل الـ«Roaming»، في لبنان فتستفيد منهم الخزينة. ولكن، بسبب «أسعارنا المرتفعة جداً، كتخابر وإنترنت، وعدم توقيعنا بروتوكولات مع المشغلين الكبار، بدأ هذا الدخل يتراجع». الأوفر بالنسبة إلى المستخدمين، شراء خط محلي أو اللجوء إلى تقنية الاتصال عبر الإنترنت. يقول الخبير إنّ المشكلة هي «في أسعارنا المرتفعة جداً، ورفض وزارة الاتصالات، سابقاً، التوقيع على أي اتفاقية ما دون الستة دولارات لكلّ ميغابايت. المشغلون الكبار اعتبروا أن السعر مرتفع». لذلك، يقترح الخبير «العودة إلى الأصل، في توقيع بروتوكولات عالمية، تحفظ حقّ الدولة، وتُعيد تنشيط خدمة الـRoaming».

إضافةً إلى الخسارة المادية، تبرز في خدمة الـ«Wonet» ثُغَر أمنية. فالتطبيق يعمل بحسب تقنية الـ«Multi IMSI»، التي تعني الهوية الدولية للمشتركين في الشبكة الخلوية. تعدّد الهويات، لذات شريحة الهاتف «SIM»، يعني أنّه أصبح للمشترك أكثر من حساب. يقول خبير الاتصالات إنّ التطبيق يسمح بتبديل مفتاح الاتصال، من دون معرفة الرقم الذي تجري عبره المخابرة. ويُضيف أنّ تعدد الهويات «يُصعّب تتبّع الرقم، ويُسهّل نسخه، وترتفع نسبة المخابرات غير الشرعية، وترتفع إمكانية قرصنة حركة البيانات الدولية».

تقرير

لجنة المال في مواجهة «فرسان» الموازنة

بدءاً من الأسبوع المقبل، سينتقل مشروع الموازنة إلى المجلس النيابي، حيث يُفترض أن تنكبّ لجنة المال والموازنة على دراسته تمهيداً لرفعه إلى الهيئة العامة. وهناك، ستكون اللجنة، بعيداً عن المضمون، أمام استحقاق التزام ما سبق أن أوصت به من معايير. وهذا يعني أنها ستكون معنية بالإعلان أن المشروع يخالف القانون الذي يمنع حشو الموازنة بمواد قانونية لا علاقة لها بالإنفاق والجباية، ولا هدف من وجودها سوى الهروب من المساءلة

أيلي الفرزلي

عرّفت المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية الموازنة بأنها «صك تشريعي تقدّر فيه نفقات الدولة وواردات عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق». أما المادة الخامسة منه، فتنص على أن يحتوي قانون الموازنة على «أحكام أساسية تقضي بتقدير النفقات والواردات وإجازة الجباية وفتح الاعتمادات للإنفاق وعلى أحكام خاصة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة».

هل احترمت الحكومة أثناء دراستها مشروع قانون الموازنة هذه القواعد القانونية؟ بحسب مشروع الموازنة الحالي، يتبين أن الحكومة عمدت إلى حشوه، كما كل قوانين الموازنة التي سبقت، بمواد قانونية لا علاقة لها بتقدير واردات الدولة ونفقاتها. وهذه المواد المنوي تهريبها «على ظهر» مشروع الموازنة، يُطلق عليها اسم «فرسان الموازنة». والمشروع الحالي الذي يضم نحو 85 مادة، بالكاد يتناسب 15 منها مع تعريف الموازنة في قانون المحاسبة العمومية، فيما الأغلبية الساحقة من المواد تتعلق بتعديلات لقوانين سارية المفعول، أقرت بنحو مستقل عن قانون الموازنة ويفترض أن تعدّل بقوانين مستقلة. وهذه التعديلات تشمل عدداً كبيراً من القوانين، أبرزها: قانون السير، قانون الضريبة على القيمة المضافة، قانون الإجراءات الضريبية، قانون الدخل، قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية... كذلك يبدو لافتاً أن التعديل يشمل أيضاً قانون المحاسبة العمومية نفسه (المادة 74).

وعليه، فإن الحكومة تتعامل مع الموازنة ليس كصك تشريعي تقدّر فيه النفقات والإيرادات، بل كوسيلة تشريع بالجملة، تعوق المجلس النيابي عن القيام بابسط واجباته، أي دراسة القوانين بالمفرق، بعدما درجت العادة أن لا تأخذ مناقشة الموازنة في المجلس النيابي أكثر من شهر، فيسهّل بذلك تمرير كل ما تريده الحكومة من قوانين... ومن دون نقاش. كل ذلك ليس مهماً في معايير مجلس الوزراء الممثل بكامل أطرافه في مجلس النواب، أي إنه لن يكون صعباً، نظرياً، تخطي هذه العقبات، وإقرار الموازنة بموادها جميعها، وإن شملها التعديل. لكن مع ذلك يُتوقع أن تعود لجنة المال إلى التمسك بما سبق أن أقرته في عام 2010 من معايير للموازنة. وأول ما تنص عليه، أنه ينبغي أن يقتصر قانون الموازنة على: النصوص التي تحدد النفقات والواردات، إجازة الجباية، فتح الاعتمادات اللازمة للإنفاق، جداول توزيع الواردات على مختلف أنواع الإيرادات وجداول توزيع النفقات على مختلف تناسيب النفقات، النصوص المتعلقة حصراً بتنفيذ الموازنة كإجازة فتح الاعتمادات الاستثنائية وإجازة نقل الاعتمادات المشتركة بين عدة وزارات.

اللجنة نفسها كانت قد اعتبرت أن تضمين مشروع الموازنة نصوصاً ترمي إلى تعديل قوانين نافذة، يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- تمرير التعديلات دون مناقشة معمقة وجدية، أو حتى دون مناقشة تذكر بفعل ضغط عامل الوقت في إقرار الموازنة.
- التهرب من مواجهة المجلس النيابي، ولا سيما لجنة المال والموازنة، بخطة ضريبية متكاملة تراعي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتبيّن تأثير التعديلات المقترحة على أحكام أخرى في القانون المقترح تعديله أو على أحكام قوانين ضريبية نافذة من جهة أخرى.

وفيما أعاد رئيس اللجنة إبراهيم كنعان تأكيد هذه المعايير أثناء مناقشة موازنتَي 2017 و2018، فإن أي توصية، لتكون مؤثرة، يجب تبنّيها من قبل الهيئة العامة، وهو ما لم يتحقق في العامين الماضيين. لكن مع ذلك، فقد نجحت اللجنة في إلزام الحكومة بالتقيّد بعدد من التوجهات، أبرزها:

- عدم تضمين الموازنة أي قوانين برامج جديدة، وإن كانت الموازنة الحالية تضم تعديلات على الاعتمادات المقررة لسبعة قوانين برامج سبق أن أقرت.
- الإجازة للحكومة بالاقتراض ضمن حدود العجز المقدر وليس المحقق (المادة الخامسة).
- إخضاع القروض والهبات الخارجية لرقابة ديوان المحاسبة حسب الأصول.

وفيما يتوقع أن تبدأ اللجنة بدراسة مشروع الموازنة الأسبوع المقبل، فإن صورة النقاش ستكون الآتية: الحكومة الممثلة لأغلب الكتل النيابية أنجزت موازنة مخالفة للقانون، لجنة المال التي تضم أغلب الكتل ستكون بالمرصاد وستقر المشروع مع إبداء الملاحظات عليه (على الأرجح لن تكون قادرة على حصر النقاش بالمواد التي تراعي المادتين 3 و5 من قانون المحاسبة العمومية)، فيما سيكون الختام في الهيئة العامة بإقرار قانون الموازنة مع كل «فرسانها» غير آبهة لتوصيات اللجنة المعنية، ما دام التوافق السياسي أقوى من القانون.

> نحو 15 مادة فقط من أصل أكثر من 80 مادة من المشروع تتناسب مع تعريف الموازنة

الموازنة تخالف المواد 3 و5 من قانون المحاسبة العمومية لتضمنها تعديلات على قوانين مستقلة (مروان بو حيدر)

تقرير

تقرير التوظيف اليوم: 10 آلاف موظف جديد بعد «السلسلة»

قبيل البدء بدراسة الموازنة، يريد رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان، أن يقفل ملف التوظيف العشوائي والمخالف للقانون الذي تصدت له اللجنة على مدى أشهر. ولذلك، يعقد مؤتمراً صحافياً بعد ظهر اليوم، يعرض فيه التقرير النهائي الصادر عن اللجنة. وكما صار معروفاً، فقد تأكدت اللجنة، بحسب تقارير التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية أن ما يقارب 10 آلاف شخص، نصفهم عسكريون، قد وُظفوا في الإدارات والمؤسسات العامة، بعد القانون رقم 46 (سلسلة الرتب والرواتب) الصادر في آب 2017، الذي ينص في المادة 21 منه على أن «تمنع جميع حالات التوظيف والتعاقد بما فيها القطاع التعليمي والعسكري بمختلف مستوياته واختصاصاته... إلا بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تحقيق تجريه إدارة الأبحاث والتوجيه». وبحسب المعطيات التي حصلت عليها اللجنة، فقد جرى التعامل مع هذه المادة القانونية كأنها غير موجودة، فجرى التوظيف الانتخابي والسياسي بشكل أدى إلى زيادة النفقات بما يصل إلى 300 مليون دولار خلال سنتين.

وفيما كان التوظيف في القطاعات المدنية متركزاً بشكل خاص في وزارة التربية وفي هيئة أوجيرو، فقد جرى معظم التوظيف في القطاع العسكري عبر قرارات وزارية، لكن من دون إجراء أي تحقيق، بحسب القانون.

وإضافة إلى أن التوظيف جاء سياسياً وانتخابياً، إلا أنه لم يراعِ الحاجات الوظيفية، على ما تؤكد التقارير المقدمة إلى اللجنة، لا بل أكثر من ذلك تبين عدم وجود توصيف وظيفي للأغلبية الساحقة ممن وُظّفوا، بغضّ النظر عن نوع الوظيفة (متعاقد، مياوم، موظف...).

والحكومة التي خالفت قرار وقف التوظيف، لم تنفذ أيضاً ما ورد في قانون السلسلة لناحية وجوب «إنجاز مسح شامل يبين الوظائف الملحوظة في الملاكات والوظائف التي تحتاج إليها الإدارة للقيام بالمهام الموكلة إليها، وتحديداً الموظفين والمتعاقدين والعاملين فيها بأي صفة كانت وتحديد الحاجات والفائض والكلفة الحالية والمستقبلية».

ولم تتوقف المخالفة عند حدود قانون السلسلة، بل شملت أيضاً قانون الموظفين الذي ينص في المادة 13 منه على أن «لا يعين أحد إلا في وظيفة شاغرة في الملاك، ومرصود لها اعتماد خاص في الموازنة وفقاً للأصول التي يحددها القانون». كما تنص هذه المادة على أنه «إذا جرى التعيين في وظيفة غير شاغرة أو في وظيفة لم يرصد لها اعتماد خاص في الموازنة يحظر على المصفي والآمر بالصرف تصفية النفقة».

كذلك، فإن المؤسسات العامة، وأبرزها أوجيرو، كانت قد واجهت اللجنة بأنها لا تخضع لقانون السلسلة الذي ينص على منع التوظيف، بالرغم من أنها التزمته عندما كان الأمر يتعلق بزيادة الرواتب. لكن تبين أنها تخضع أيضاً للمادة 54 من موازنة عام 2004، التي سبق أن نصت على أن التعيين والتعاقد في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والمجالس والهيئات والصناديق العامة يحصلان بموجب مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية وفقاً للشروط المطلوبة للتعيين أو الاستخدام.

وبخلاف ما كان تردد، فإن اللجنة لن توصي بالقيام بإجراءات لإلغاء عقود التوظيف المخالفة للقانون بالرغم من أنها تستند إلى المادة 86 من قانون تنظيم ديوان المحاسبة، التي تنص على أنه «إذا تبين أن التعيين جاء خلافاً لأحكام القانون والأنظمة، على الغرفة المختصة أن تتخذ قراراً بعدم صرف النفقة الناتجة من هذا التعيين». وعليه، فإن اللجنة ستوصي بوقف التوظيف فوراً إلى حين إجراء التقييم الشامل لحاجات الدولة.

(الأخبار)

على الغلاف

نحو 16 ملياراً هي موازنة الامتحانات الرسمية في الشهادة المتوسطة والثانوية العامة. جزء كبير منها يُصرف كتعويضات لرئيس اللجان الفاحصة ومعاونيه وموظفين إداريين، عن أعمال هي في أصل مهامهم وواجباتهم الوظيفية، وتنفّذ ضمن دوامهم الرسمي في معظم الأحيان. و«الأنكى» أن موظفين تربويين يتقاضون «عمولة» عن كل طالب يتقدّم للامتحانات!

423 مليون ليرة لـ18 موظفاً في لجان الامتحانات الرسمية!

تعويضات و«عمولات» لموظفين يؤدّون عملهم!

فاتن الحاج

الكلفة العامة للامتحانات الرسمية في الشهادتين المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الأربعة تثير الريبة. في العام 2018 (في الدورتين الأولى والثانية)، بلغت 15 ملياراً و820 مليوناً و892 ألف ليرة، أي 5,54 أضعاف قيمة رسوم الترشح الى الامتحانات التي تقاضتها الوزارة من الطلاب (ملياران و854 مليوناً و560 الف ليرة). ما ليس مفهوماً، ولا منطقياً، هو حجم التعويضات التي يتقاضاها رئيس اللجان الفاحصة (المدير العام للتربية) ومعاونوه، ومقرر اللجان الفاحصة (رئيسة دائرة الامتحانات)، وبعض الموظفين الإداريين. إذ تصل إلى أضعاف رواتبهم الشهرية. ويطرح هذا الأمر سؤالاً عن مدى قانونية هذه التعويضات قياساً على الفترة التي استدعت عملاً إضافياً، ومواءمة هذه التعويضات للمهام المنفّذة.

في العام الماضي، نال رئيس اللجان الفاحصة 88 مليوناً و569 ألف ليرة مقابل إجراء الامتحانات (!). وحصلت الرئيسة السابقة لدائرة الامتحانات على 82 مليوناً و158 ألف ليرة، وتقاضى كل من مديرة التعليم الثانوي ومدير التعليم الابتدائي ورئيسة المصلحة الثقافية في الوزارة 16 مليوناً و800 ألف ليرة. وتراوحت تعويضات رؤساء المناطق التربوية بين 20 مليوناً (عكار) و28 مليوناً و485 ألفاً (جبل لبنان)، فيما بلغ أعلى تعويض لرؤساء الدوائر في المناطق التربوية 16 مليوناً و231 ألف ليرة، وأدناها 10 ملايين و715 ألف ليرة.

هذا العام، طلبت رئيسة دائرة الامتحانات الحالية من وزير التربية خفض تعويضاتها بنسبة 50%، لأنها تعتبر أنّ مواكبة أعمال الامتحانات الرسمية والسهر على حسن سيرها ومتطلبات إنجازها، أمور من صلب مهامها التي تتقاضى على أساسها راتبها الشهري طوال العام، وإن التعويض يستحق عن الوقت والجهد الإضافيين المبذولين خارج أوقات الدوام الرسمي. وقد تمت الموافقة على خفض تعويضاتها بنسبة 25%.

إنفاق غير مبرر

لجنة الامتحانات في المقتشية العامة التربوية أعدت دراسة مفصلة عن كلفة الامتحانات بكل مراحله ومستلزماته، أسندتها بالنصوص القانونية التي ترعى الاستحقاق، والمعطيات الإحصائية التي تعكس واقع الامتحانات. وأظهرت الدراسة إنفاقاً لا يتناسب مع الأعمال والأوقات الإضافية التي اقتضاها سير الامتحانات، ما أثار الشكوك بشأن هدر للمال العام في تحديد وتوزيع هذه التعويضات.

العدد الإجمالي للمرشحين في الشهادتين بلغ 101083 طالباً في الدورة الأولى و12027 طالباً في الدورة الاستثنائية. وبدا لافتاً أن تبلغ كلفة المرشح في الدورة الاستثنائية 155 ألف ليرة لبنانية، بزيادة 17 ألف ليرة عن الدورة العادية (138 ألف ليرة). وبلغ الإنفاق الإضافي على الدورة الاستثنائية 189 مليوناً و987 ألف و514 ليرة، من دون تفسير منطقي، باعتبار أنّ تدني عدد المرشحين في الدورة الاستثنائية يجب أن يتبعه حكماً خفض في التكاليف.

وفي محاولة لتفسير الأسباب، اكتشف معدّو الدراسة أن للأمر علاقة بتعويضات اللجان. وراوا أنّ من أسباب ارتفاع النسبة المئوية لتعويضات معظم أعمال امتحانات الدورة الاستثنائية، «تحديد تعويضات مقرري المواد ونوابهم، من تعويضات الدورة الأولى (القرار 2016/462)، وربط تعويضات رئيس اللجان الفاحصة ومقرريها بضعفي التعويض الأعلى المستحق لمقرّر إحدى لجان المواد في كل شهادة، وربط تعويضات الجهاز المعاون وبعض الموظفين الإداريين بنسب مئوية من تعويض رئيس اللجان الفاحصة، دون النظر إلى نسبة المرشحين للدورة الاستثنائية قياساً على الدورة العادية».

يتقاضى رئيس المنطقة التربوية «عمولة» قدرها 250 ليرة عن كل مرشح (مروان طحطح)

نال رئيس اللجان الفاحصة نحو 89 مليون ليرة مقابل إجراء الامتحانات

أعضاء في لجان الأعمال الإدارية أساتذة متفرغون في الجامعة يخالفون قانون التفرغ

تعويضات من جهات أخرى

صنّف القرار 2016/462 تعويضات العاملين في الامتحانات الرسمية، كالآتي: بدل تصحيح المسابقات، تعويضات المراقبة (رئيس مركز، مراقب عام، مراقب)، تعويضات رئيس ومقرر اللجان الفاحصة ومعاوني الرئيس وبعض الموظفين الإداريين، وتعويضات الأعمال الإدارية المنفّذة خارج أوقات الدوام الرسمي وتعويضات مقرري اللجان ونوابهم. ونصت المادة 22 من مرسوم تنظيم الامتحانات الرسمية2001/5697 على: «تحدد التعويضات العائدة لجميع العاملين بقرار مشترك يصدر عن وزيري المال والتربية». إلاّ أنّ هذه المادة لم تحدد سقفاً أو عتبة لهذه التعويضات، ولم تحدد ضوابط لقيمتها، ما يفسح المجال لإنفاق مبالغ تحدد من دون أي اعتبارات موضوعية، كما جاء في دراسة لجنة الامتحانات في المفتشية العامة التربوية. وقد أضافت المادة 2 من المرسوم 1992 (تعديل بعض أحكام المرسوم 2001/5697) إلى المادة 4 من المرسوم 5697 بنداً ثامناً: لجنة بنك الأسئلة، وقد تضمنت الآتي: «... أما التعويضات التي تستحق لأعضائها عن المهام التي ينفذونها فتحدّد بقرار يصدر عن وزير التربية بناء على اقتراح المدير العام للتربية».

وهنا تسأل الدراسة: «كيف يفسّر تعدد المرجعيات في تحديد تعويضات أعمال الامتحانات الرسمية، أي قرار مشترك يصدر عن وزيري المال والتربية يحدد تعويضات العاملين في هذه الامتحانات، وقرار صادر عن وزير التربية منفردا يحدد تعويضات بنك الأسئلة؟». كذلك نصت المادة 7 من القرار عينه على احتساب التعويضات للموظفين المكلّفين بأعمال الامتحانات الرسمية، اعتبارا من تاريخ بدء تقديم طلبات الترشيح، أي من 2018/2/1، ما أثار الاستغراب على خلفية أنّه «كيف يستحق للموظف تعويضاً عن أعمال هي في أصل مهامه وواجباته الوظيفية، تنفّذ ضمن الدوام الرسمي في معظم الأحيان؟».

وذكرت الدراسة أنّ عدداً من المنتفعين من هذه التعويضات يتقاضى تعويضات أخرى لقاء عضويته في بعض اللجان ومجالس الإدارة والمشاريع المموّلة من جهات خارجية، ما يطرح تساؤلاً حول تنفيذ كل هذه الأعمال خارج أوقات الدوام الرسمي.

المعاوني رئيس اللجان الفاحصة (من بينهم مدير التعليم الثانوي، مدير التعليم الابتدائي، مدير الإرشاد والتوجيه، رئيس مصلحة التعليم الخاص، مدير الإدارة المشتركة، رئيس مصلحة الشؤون الثقافية والفنون الجميلة)، قدره 25% من قيمة التعويض المستحق لرئيس اللجان الفاحصة في كل شهادة، في حين أنّ المادة 3 من المرسوم 10148 تاريخ 2013/3/22 (تعديل المرسوم 2001/5697) نظام الامتحانات الرسمية)، نصّت على عدم استحقاق أي تعويض لمعاوني رئيس اللجان الفاحصة، فهل بات القرار أقوى من المرسوم ؟ لا سيما أنّ هذا التناقض بين النصين منح رئيس ومقرّر ومعاوني رئيس اللجان الفاحصة، البالغ عددهم جميعاً 10 موظفين، تعويضاً قدره 249 مليوناً و984 ألف ليرة لبنانية، كما منح رؤساء المناطق التربوية، وعددهم 8، تعويضاً 173 مليوناً و421 ألف ليرة، لتصبح الكلفة من المال العام 423 مليوناً و405 آلاف، جرى تقاسمها نسباً مئوية على 18 موظفاً!

إلى ذلك، بلغت تعويضات رؤساء المناطق التربوية 173 مليوناً و421 ألف ليرة، في حين لامست تعويضات رؤساء دوائر المناطق التربوية 95 مليوناً و969 ألف ليرة، وقد منحوا، كما قالت الدراسة، هذه التعويضات لقاء عمل قاموا به خلال أوقات دوامهم الرسمي، وضمن مهامهم المنصوص عنها في أعمال الامتحانات، باعتبار أنّ «الفترة الممتدة من 1 شباط (تاريخ بدء استلام طلبات الترشيح) ولغاية 2018/5/29 (تاريخ المباشرة بإجراء الامتحانات) اكثر من كافية لإنجاز كل الأعمال التحضيرية للامتحانات الرسمية، ضمن أوقات الدوام الرسمي المحدّد في قانون سلسلة الرتب والرواتب».

وليس مفهوماً لماذا أضاف القرار 462 تعويضاً قدره 250 ليرة لبنانية لرئيس المنطقة التربوية و100 ليرة لرئيس دائرة المنطقة التربوية عن كل مرشح، وهي أقرب إلى «عمولة»، بحسب تعبير الدراسة، لا مكان لها في استحقاق تربوي بحجم الامتحانات الرسمية، فضلاً عن غياب أية علاقة موضوعية بين عدد المرشحين وهذه «العمولة» ومهام رئيس المنطقة التربوية، ما يجعل منها تعويضاً سخياً لقاء لا شيء من العمل الإضافي! وتضاف الى ذلك تعويضات أعضاء لجان الأعمال الإدارية للدورة العادية الذين بلغ عددهم 1996 عضواً، تراوحت تعويضاتهم بين 16 مليون ليرة (التعويض الأعلى)، و25 ألف ليرة (التعويض الأدنى). وفي الدورة الاستثنائية بلغ العدد 450 عضواً تراوحت تعويضاتهم بين 4 ملايين ليرة و21 ألف ليرة.

ولحظت الدراسة أنّ عدداً من أعضاء لجان الأعمال الإدارية هم أساتذة متفرغون في الجامعة اللبنانية، وان مشاركتهم في أعمال الامتحانات الرسمية تخالف قانون التفرغ الخاص بهم، وبعضهم موظفون في وزارة التربية وحصلوا على نصيب وافر من تعويضات الأعمال الإدارية. فهل كانت مهامهم الإدارية المتعلقة بالامتحانات مصنّفة مهام إضافية؟

الدراسة اوصت بإعادة النظر في حجم التعويضات المخصّصة لأعضاء اللجان الفاحصة والقائمين بكل أعمال الامتحانات الرسمية، بما يتناسب وحجم الأعمال المنفذة خارج أوقات الدوام الرسمي، لجهة اعتبار أنّ ما يقوم به الموظف خارج دوامه، عملاً إضافياً، يستحق لقاءه بدلاً عادلاً قياساً على أساس راتبه، لا سيما بعد صدور القانون 2017/46 (سلسلة الرتب والرواتب)، الذي عدّل أيام العمل الأسبوعي وساعات الدوام اليومي. وطالبت بمعالجة التناقض القائم بين النصوص التي تحدد تعويضات القائمين بأعمال الامتحانات الرسمية لا سيما المرسوم 2013/10148 والقرار 2016/462 والمرسوم 2015/1992، وتعديل المادة 22 من المرسوم 2001/5697، لجهة تحديد سقف لإجمالي تعويضات الامتحانات، يأخذ في الاعتبار النفقات الثابتة لزوم إجرائها، وحجم الرسوم المستوفاة من المرشحين، واحتساب التعويضات عن الأعمال والمهام الإضافية وفقاً للأنظمة النافذة.

تعويضات عن أعمال ضمن الدوام!

معدو دراسة لجنة الامتحانات في المفتشية العامة التربوية لفتوا إلى أنّ قسماً كبيراً من أعمال الامتحانات ينجز ضمن أوقات الدوام الرسمي، وأنّ الفترة التي تستدعي عملاً إضافياً هي الفترة الممتدة بين بدء الاستحقاق وإصدار النتيجة. وهذه الفترة دامت 33 يوماً في الدورة الأولى (الشهادة المتوسطة من 30 أيار ولغاية 22 حزيران، والثانوية العامة من 6 حزيران وحتى 2 تموز)، و21 يوماً في الدورة الثانية (المتوسطة من 8 آب حتى 20 آب والثانوية العامة من 31 تموز لغاية 10 آب). الدراسة تميّز بين تعويضات بدل تصحيح المسابقات والمراقبة (رئيس مركز، مراقب عام، مراقب)، وتعويضات مقرري اللجان ونوابهم من جهة، وبين تعويضات رئيس اللجان الفاحصة وبعض الموظفين الإداريين من جهة ثانية، باعتبار أنّ التعويضات الأولى مستحقة، بصرف النظر عن نسبتها، كونها مرتبطة بأعمال منفذة فعلاً، وملموسة النتائج. «إلاّ أنّ تعويضات المكلّفين الواردة اسماؤهم في البند رقم 2 من المادة 3 من القرار 2016/462 (مدير التعليم الثانوي، ومدير التعليم الابتدائي، ومدير الإرشاد والتوجيه، ورئيس مصلحة التعليم الخاص، ومدير الإدارة المشتركة، ورئيس مصلحة الشؤون الثقافية، ورؤساء المناطق التربوية، ورؤساء دوائر المناطق التربوية، ورؤساء دوائر التعليم الرسمي، والتعليم الخاص، ورئيس دائرة المحاسبة، ورئيس ديوان المديرية العامة للتربية)، تبقى موضع تساؤل، كون مساهمتهم في أعمال الامتحانات غير ملموسة الأثر، لأنها تقتصر في أحسن الأحوال على زيارات إلى مراكز الامتحانات تحصل ضمن دوامهم الرسمي، إضافة إلى أعمال هي في صلب مهامهم الأساسية، ولأن استحقاقها مرتبط بتقرير يقدمه صاحب العلاقة إلى رئيس اللجان الفاحصة يبيّن فيه حجم العمل المنفّذ (المادة 5 من القرار 2016/462)».

وهنا تسأل الدراسة «هل نظّمت هذه التقارير؟ وهل تضمنت الإفادة عن أعمال تستحق التعويض المخصص لكل منهم؟ وهل تصنّف هذه الأعمال إضافية أم هي من واجبات الموظف المعني، وبالتالي لا تستوجب تعويضاً؟ وكيف يتم التعامل مع من ينفّذ هذه الأعمال بشكل جزئي لسبب أو لآخر لا سيما وأن قيمة التعويض محدّدة سلفاً؟».

«التربية» تلزم الأساتذة بالمراقبة والتصحيح

بطلب من وزير التربية أكرم شهيب، راسل رؤساء المناطق التربوية مديري الثانويات والمدارس الرسمية لرفع لوائح بأسماء وتواقيع جميع أساتذة الملاك للمشاركة في أعمال المراقبة في الامتحانات الرسمية. للطلب، بحسب رئيس المنطقة التربوية في الجنوب باسم عباس، «صفة الإلزام باعتبار أن مهمة المراقبة واجب وطني، ما عدا بعض الحالات المرضية الاستثنائية المبررة بتقارير صادرة عن اللجان الطبية في المحافظات».

يأتي هذا التدبير بخلاف ما كان يحدث سابقاً، إذ كان الأستاذ يوقع ورقة مكتوبا عليها «أرغب» أو «لا أرغب»، مع تبريره العزوف بتقرير طبي. وقد اعتاد كثيرون، بحسب عباس، الهروب من مراقبة الامتحانات بتقارير طبية غير شفافة. وأوضح أن مرسوم الامتحانات لم يكن يسمح سابقاً للمتعاقدين بالمشاركة في أعمال المراقبة، وإنه هو من طلب ذلك شخصياً قبل أربع سنوات ذلك، «على خلفية إشراك العنصر الشاب. واليوم نحاول إعفاء من تجاوزوا الستين عاماً لصعوبة قيامهم بهذه المهمة». وعما إذ كان عدد أساتذة الملاك كافياً ويغني عن الاستعانة بالمتعاقدين قال عباس إن «الأولوية ستكون لأساتذة الملاك ويمكن أن نحتاج إلى متعاقدين».

شبّه بعض الأساتذة الإلزامية بالتهديد بتطبيق قانون الموظفين الذي يحظر الإضراب

مراسلة رؤساء المناطق التربوية لمديري الثانويات تركت ردوداً مستنكرة في صفوف الأساتذة في ملاك التعليم الثانوي الرسمي الذين شبّه بعضهم الإلزامية بالتهديد بتطبيق قانون الموظفين الذي يحظر الإضراب تحت طائلة اتخاذ الإجراءات العقابية. واستند هؤلاء إلى المادة 21 من نظام الامتحانات الرسمية (المرسوم 5697 بتاريخ 2001/6/15) التي تنص على أنّ للمدير العام للتربية الحق في اختيار من يشاء من أفراد الهيئة التعليمية ولا يكون أحد ملزماً بالمراقبة قبل صدور قرار المدير العام بتكليفه. وسأل بعضهم عما إذا كان رئيس المنطقة التربوية يستطيع قانوناً أن يخاطب التعليم الثانوي التابع لمديرية التعليم الثانوي وليس للمناطق التربوية، فأجاب عباس «أننا تلقينا إحالة من وزير التربية وما فعلناه هو تحويل هذه الإحالة للمديرين، وفي كل الأحوال لن نجبر جميع الأساتذة الثانويين بالمراقبة، لأنّ النقص ليس في المراقبين العامين، إنما في مراقبي الصفوف وهم من معلمي المدارس الابتدائية الذين تعنيهم المراسلة بشكل أساسي».

وسبق المراسلة تعميم اصدره المدير العام للتربية فادي يرق طلب فيه من جميع أساتذة ومعلمي صفوف الشهادات في الملاك والمتعاقدين حضور جلسة أو جلسات أسس التصحيح والقيام بتصحيح مغلف واحد على الأقل من مسابقات المادة التي يتولى تدريسها في الصف التاسع أساسي (البريفيه) أو الثانوي الثالث (الثانوية العامة)، ما يعني الزامية التصحيح أيضاً، تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

التقرير الاقتصادي لفرنسَبنك: النمو ضعيف في حدود ١٪

كشف التقرير الاقتصادي لفرنسَبنك عن لبنان للفصل الأول من ٢٠١٩ أن معدّل النمو الاقتصادي للعام الجاري لا يزال ضعيفاً في حدود ١٪، بسبب ركود الاستثمارات الخاصة وضعف الاستثمارات العامة، وتدنّي مستوى الصادرات الصافية، فيما الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي لقطاع الأسر يحرّكان النشاط الاقتصادي.

وأشار التقرير إلى أن بعض القطاعات الاقتصادية، كالنقل الجوي والسياحة، حقّقت نشاطاً أفضل بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. لكن معظم القطاعات الأخرى سجّلت تراجعاً، كالقطاع العقاري والنقل البحري والتجارة الداخلية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولفت إلى أن مالية الدولة لا تزال تعاني من عجز كبير قارب ستة مليارات دولار في ٢٠١٨، بسبب كبر حجم القطاع العام في الاقتصاد الوطني (نحو ٣٠٪) وضخامة إنفاقه الجاري لا سيّما على خدمة الدين (أكثر من ٥,٣ مليار دولار) والتحويلات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان (أكثر من ١,٦ مليار). كما ارتفع الدين العام الإجمالي بمعدل ٤,٦٪ في الشهرين الأولين من ٢٠١٩ مقارنة بالفترة نفسها من ٢٠١٨.

التقرير أكّد أن الوضع النقدي والمصرفي لا يزال مستقراً في ظلّ سياسات البنك المركزي للاستقرار النقدي وضبط التضخم والتوسع النقدي والتحفيز الاقتصادي. كما أن موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية لا تزال مرتفعة عند مستوى يقارب ٣٩ مليار دولار. وحقّقت الأسواق المالية توسّعاً على صعيد القطاع المصرفي التجاري. إذ زادت موجوداته الإجمالية بمعدّل سنوي بلغ ١٢,٥٪ إلى ٢٥٢,٨ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠١٩، فيما نمت ودائع القطاع الخاص بمعدل ٨,٠٪ إلى أكثر من ١٧٢,٥ مليار دولار. لكن القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص تراجعت ٢,٩٪ إلى ٥٧,٣ مليار دولار. وأشار التقرير إلى أن عجز الميزان التجاري لا يزال كبيراً بقيمة ٢,٢٣ مليار دولار (٢,٨ مليار دولار قيمة المستوردات للشهرين الأولين من ٢٠١٩ مقابل ٥٣٦ مليوناً للصادرات). كما سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بلغ مليارَي دولار في مقارنة بـ ١٩٨,٢ مليون دولار في الفترة نفسها من ٢٠١٨، بسبب تراجع التدفقات المالية الصافية إلى لبنان.

ولتجنيب لبنان الدخول إلى حالة الركود الاقتصادي، شدّد التقرير على ضرورة سعي الدولة، جدّياً، إلى إجراء إصلاحات إدارية ومالية واقتصادية، وإلى زيادة إيراداتها لا سيّما من المرافق العامة (خصوصاً الكهرباء)، وضبط الهدر المالي والتهريب الجمركي والضريبي. ولفت إلى أن الجباية في قطاع الكهرباء لا تزيد على ٤٠ - ٥٠٪، ما يكبّد الدولة سنوياً أكثر من ١,٥ مليار دولار، كما تزيد كلفة التهريب الجمركي على ١,٥مليار دولار، وكلفة التهرّب الضريبي على ٤ مليارات.

قضية

ارادت «اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» ان «تكحّلها» فكادت «تعميها». مشروع القانون الذي قدّمته لتعديل قانون الجنسية ومنح المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي جنسيتها لأولادها، أراد «إلغاء التمييز» بين الرجل والمرأة، فكان «الابتكار» في التمييز بين أبناء الأم الواحدة!

«قانون روكز» للجنسية: أولاد بسمنة وأولاد بزيت!

راجانا حمية

أول من أمس، سلّمت رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، كلودين عون روكز، رئيس الحكومة سعد الحريري مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض البنود وإضافة أخرى إلى قانون الجنسية اللبناني لجهة «إقرار حق المرأة اللبنانية المتزوجة بأجنبي بمنح جنسيتها لأولادها منه».

> تلك اللحظة انتظرتها أمهات كثيرات

> **المشروع يفرّق بين الأمراة والرجل، وبين أم وام اخرى، ويبلغ ذروة الإبتكار بالتمييز بين الاخوة!**

ناضلن - ولا يزلن - لمنح أولادهن حقوقاً بديهية، غير أنها لحظة راكمت خيباتهنّ. فالمشروع بدا وكأنه وضع لحفظ ماء الوجه، أو من باب «القيام بالواجب».

في الشكل، مشروع القانون مقتضب، ويقتصر عملياً على أسباب موجبة وثلاث مواد أساسية، ومادة رابعة هي «اللازمة» التي تلحق بكل المشاريع وتقول بـ«العمل به فور صدوره في الجريدة الرسمية». أما المضمون، فدونه درب طويلة قبل نزع «فتيل» السنوات الثمانين التي مضت على إقرار قانون الجنسية الذي كان أساس حرمان اللبنانيات من منح جنسيتهن لأبنائهنّ.

وإذ يحسب للمشروع أنه خطوة إضافية ومحاولة من الدولة لكسر الجليد، إلا أن ثمة اعتراضاً مبدئياً عليه، ينطلق من المادة الأولى. فرغم أن هذه المادة تنصف في جزء منها الأم اللبنانية، من خلال إضافة بند إلى المادة الأولى من قانون الجنسية يقول بأن «كل شخص مولود من أم لبنانية مقترنة بأجنبي يعدّ لبنانياً»، إلا أنه يقصر ذلك على «الأولاد القاصرين للأم اللبنانية المقترنة بأجنبي الذين لم يبلغوا عمر الثمانية عشرة عند تاريخ نفاذ القانون والحالات الجديدة التي تنشأ بعد تاريخ النفاذ».

أما البالغون، فيمنحهم المشروع "green card" مجانية تولي «حاملها الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها اللبنانيون، باستثناء الحقوق السياسية وحق تولي الوظائف العامة على اختلافها وحق تملك الحقوق العينية العقارية الا من خلال قانون اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان»! هذا ما يقوله القانون بالحرف. القاصر الأجنبي يُمنح جنسية أمه اللبنانية، فيما أخوه الراشد يحرم منها، حتى لو كانا تحت سقف واحد. وهذا ما تتبعه مشكلة أخرى تتجلى بحرمان أبناء الراشدين في ما بعد من الجنسية. يعني ذلك، أولاً، أن مشروع روكز الذي تنضّ أسبابه الموجبة على إلغاء التمييز بين الرجل والمرأة استناداً الى الدستور والإتفاقيات الدولية التي يوقّع عليها لبنان، خالف روح الدستور والإتفاقيات نفسها، ممارساً «تمييزاً واضحاً تجاه النساء، وذلك عبر الابقاء على التمييز بين النساء والرجال في قانون الجنسية، والتأكيد تالياً على أن ما يحق للرجل اللبناني وأسرته لا يحق للمرأة اللبنانية وأسرتها». وهو أوّل ردّ واجهت به حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» الإقتراح. في هذا الإطار، تفنّد كريمة شبّو، ممثّلة الحملة، التمييز بأنه يفرّق بين امرأة ورجل أولاً، وبين أم وأم أخرى ثانياً، ليبلغ ذروة الإبتكار في التمييز بين «أولاد الأم الواحدة». هكذا، على قاعدة «نصّ الألف خمسمية»، يعطي المشروع ولداً جنسية والدته اللبنانية ويعطي شقيقه الراشد بطاقة لجوء بمسمى جديد.

الإعتراض الأخر أمام المشروع هو على تلك البطاقة الخضراء. فهذه تعطي حاملها نصف حقوقه. رغم ذلك، لا يمكن الحصول عليها تلقائياً، بل دونها شروط، منها أن يتقدم طالبها «بطلب إلى وزارة الداخلية والبلديات، مرفقاً بكل المستندات الثبوتية المطلوبة (...)، على أن تتولى الأخيرة دراسة الطلب وتقدّم تقريرها متضمنا ملاحظاتها وتوصياتها لجهة قبول الطلب أو رفضه خلال مهلة ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ التسجيل لديها». أما في حال الفوز بها، يفترض أن «يبقى رصيناً كي لا يفقدها مجدداً»، تقول المحامية إقبال دوغان. إذ تنص المادة الثانية من المشروع على أن «البطاقة الخضراء تُسحب من حاملها بقرار قضائي إذا فقد أياً من شروط الحصول عليها (...)».

هكذا، إذا ما نجح في اجتياز «قطوع» الخمس سنوات، يصبح بإمكان الراشد ابن اللبنانية وشقيق القاصر اللبناني(!) التقدم بطلب لنيل الجنسية اللبنانية. وهذه لن تكون، بالتأكيد، تلقائية ولا مجانية. إذ يستوجب الحصول عليها جملة شروط، منها أن يحافظ على سجله نظيفاً «لا حكم عليه»، وعلى إقامة شرعية على الأراضي اللبنانية. هذه الطلبات التي سيعيد حامل البطاقة الخضراء تقديمها إلى وزارة الداخلية ستبقى «خاضعة للمراقبة، والخوف هنا من الإستنسابية في قبول منحه الجنسية من عدمه لأن كل الأمور في البلد توزن في ميزان الطائفية»، تقول شبو.

ثمة ناحية أخرى من الإعتراضات على الإقتراح، وهو أن «الحق لا يمكن تجزئته»، يقول مصطفى الشعار، مسؤول حملة «جنسيتي كرامتي». يرفض الشعار أن تكون الجنسية محور نقاش وفصل، فالمطلوب «هو منح الجنسية لمن ولدوا من أم لبنانية على قدم المساواة مع من ولدوا من أب لبناني». وهذه نقطة أساسية تنطلق منها المحامية دوغان، حرصاً على «ضمان الحق الأصلي من دون تمييز». تقدر دوغان «حرص الدولة على الجنسية اللبنانية، ولكن ماذا عن المساواة؟». لا تجد لوصف ما يحدث سوى بـ«المشكلة الولّادة»، إذ أنه «عندما نحرم راشداً من الحصول على جنسية والدته اللبنانية، ضمن ضوابط معينة، فنحن نحرم أولاده تالياً». هنا، لا يحلّ الكارت الأخضر المشكلة، وإنما يدحرجها كي تكبر لاحقاً!

الكارت الأخضر لا يحل نصف المشكلة بل يدحرجها كي تكبر لاحقاً! (مروان بوحيدر)

تحقيق

«حمّام الجديد» في صيدا القديمة مركزاً ثقافياً وفنياً

أماه خليه

«حمام الجديد» في صيدا عمره أكثر من قرنين، لكنه آخر الحمّامات التي شيدت في البلد القديمة وأكبرها حجماً. بحلول عام 2020، سيستأنف «حمّام الجديد» استقبال الزوّار بعد إعادة تأهيله، ولكن كـ «مركز للإبتكار الثقافي والفني»، وفق مبادرة أطلقتها «مؤسسة شرقي للتنمية والإبداع»، في إطار فعاليات «صيدا مدينة رمضانية» التي تُجرى هذا الشهر.

فكرة تجديد الحمام خطرت لرئيس المؤسسة سعيد باشو أثناء تأهيل القسم الذي كان يستخدم كفرن لتسخين مياه الحمام وتحويله إلى مقهى. أما الحمام نفسه الممتد على مساحة تفوق مئة متر، فبقي مقفلاً على الإهمال والنفايات. إذ إن آخر شاغلي الموقع الذي تملكه الأوقاف الشرعية السنية، حوّلوا قسماً منه إلى منشرة أخشاب وقسماً آخر إلى محل لبيع الألبان والأجبان، قبل أن يقفلوه نهائياً.

عام 1814، شيد مصطفى آغا حمود الحمام ليتوج الحمامات المنتشرة في أحياء صيدا القديمة. اكتسب اسمه «الجديد» لأنه كان الأحدث بين الحمامات والأضخم حجماً والأكثر بذخاً على الزخارف والأرضيات والجدران، إنشاء وتزييناً. بعد 205 سنوات، صمدت الأبيات الشعرية التي نقشها حمود فوق المدخل: «أقام الحمام خير ماجد من آل حمود ثواباً، وفاض منه في كل جمعة إن طال خير وأدامه». لكن كثيراً من القيم العمرانية طمستها آثار الزمن والتدخل العشوائي من طلاء الجدران المزخرفة بطبقة من الإسمنت والألوان، إلى سد بعض النوافذ بالحجارة.

> **كان الاحدث بين الحمامات والاضخم حجماً والاكثر بذخاً وزخرفة**

عمر حيدر، الباحث التاريخي والمرمم الذي يشرف على إعادة تأهيل الحمام، أوضح أن حمود لم يكتف بتقليد الطراز العثماني في بناء حمامه، بل استعان بمعماريين مغاربة بثوا ثقافتهم عبر الرسومات التي نقشت بها الجدران. أما الأرضيات الرخامية، فقد تأثرت ألوانها بالصحراء والخيول والتراب. لكن الطراز العثماني استحكم بالأقسام الرئيسية. من القباب المدورة المغطاة بقطع زجاج ملونة تدخل عبرها أشعة الشمس بألوان زاهية، إلى النافورة الرخامية التي تتوسط قاعة الإستقبال والمصطبات الصغيرة للإنتظار المؤدية إلى ثماني غرف الإستحمام، والمقرنصات والخورنق.

ورشة تنظيف الحمام من النفايات وبقايا الركام استلزمت ستة أشهر. أما ورشة ترميمه فيعوزها أشهر طويلة من البحث عن الأساليب العمرانية في القرن الثامن عشر لإحياء الحمام على صورته الأصلية بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار.

(تصوير علي حشيشو)

على الحافة

ما تحتاجه وزارة البيئة... وما لا تحتاجه

حبيب معلوف

ليس المطلوب من وزارة البيئة أن تتحوّل إلى أكبر جمعية بيئية في لبنان، ولا أن تؤسّس جيشاً بيئياً من المتطوعين للإبلاغ عن المخالفات المعروفة والواضحة في غالبيتها. وليس مطلوباً منها منافسة جمعيات في حملات لتنظيف الشاطئ، في وقت لم تنجز بعد استراتيجية لادارة متكاملة للنفايات، وتوجيه البلديات والجهات المعنية الى خارطة طريق فنية وتقنية وادارية وقانونية لتنفيذها. كما لم يكن مطلوباً عقد مزيد من المؤتمرات الشكلية للبحث عن ممولين وداعمين، في وقت لم تُقدَّم اقتراحات ضريبية في الموازنة لتصحيح الاتجاهات الخاطئة في التصنيع والتجارة والاستهلاك... ولتمويل المشاريع التي تحمي البيئة، من دون حاجة الى مزيد من الديون.

التفاهم مع وزارة الداخلية (اعلن عنه أول من أمس) كان ضرورياً للغاية (راجع «الأمن البيئي مهمة اولى لوزارة الداخلية»)، للتفاهم على تحديد المخالفات وضبطها. مع العلم أن المخالفين (اذا لم نقل المجرمين) في ملف المقالع والكسارات والمرامل، مثلاً، معروفون، وارتكاباتهم بحق الطبيعة واضحة للعيان. فقد أزال بعضهم جبالاً من مكانها وتسببوا في فوضى كبيرة في ادارة هذا القطاع من دون أن تجري مقاضاتهم وتبيان لا قانونية التراخيص التي يحملونها ومخالفتها لابسط قواعدها، ولا تمت مواجهتهم وحماية الطبيعة وأموال الخزينة باقتراح قانون ينظّم هذا القطاع، بدل مراسيم تنظيمية مطعون فيها!

وقد كان المطلوب، إضافة الى ذلك، فتح تحقيق داخل وزارتي البيئة والداخلية حول الهدر التاريخي والإهمال المقصود الناتجين عن ظاهرة «المهل الادارية» التنفيعية طيلة ربع قرن، وعن وضع مخططات توجيهية على قياس استثمارات ومستثمرين محددين، وإهمال قواعد التنظيم الحقيقي باستيفاء الرسوم وحصر الاستثمارات في مشاعات الدولة او أملاك مصرف لبنان ودرس إمكان فتح باب الاستيراد للرمل والاسمنت.

هذه المقترحات التاريخية يبدو أنها اليوم، وللمرة الأولى، باتت مسموعة في وزارة البيئة كما يرشح من التحضيرات التي يقوم بها مساعدون للوزير فادي جريصاتي. وهو استدراك جيد، وإن كان متأخراً أكثر من سنتين أي منذ تولي التيار الوطني الحر وزارة البيئة. ولكن، في انتظار خواتيم مساعي التنظيم الجديدة، يجب التنبيه إلى أن التذرّع بأن مجلس الوزراء لن يوافق، مثلاً، على استيراد الترابة لا يفترض أن يحول دون درس هذا الخيار جيدا، والاجابة عن أسئلة من نوع: هل هذا القطاع استراتيجي فعلاً؟ وبالنسبة لمن؟ ولمن تعود أرباحه؟ وكذلك درس المفاضلة بين عمل هذه الشركات في لبنان وبين الاستيراد. كما ينبغي التنبيه الى أنه سيكون من الصعب التسامح مع خطوة الاهتمام الشكلي بقضية تنظيف الشاطئ، في وقت يُهمل تقييم خطة الطوارئ الاخيرة التي كلفت البيئة الشاطئية وخزينة الدولة الكثير. وتقييم ما يحصل في مطمري برج حمود - الجديدة والكوستابرافا والمعامل المرتبطة بهما لا يكون بزيارة سريعة والتطمين بأن النفايات لا تصل الى المياه في كوستابرافا! وإنما في تقييم شامل لكل هذه الخطة السيئة، بخياراتها وكلفتها والتخطيط لها ودفاتر شروطها ومواصفاتها وتلزيمها ومراقبتها، وكيف تم تخطي المهل ووصلت الى ذروة قدرتها الاستيعابية قبل الاوان... الخ.

هذه المراجعة باتت ضرورية لسببين رئيسيين سنواجههما قريبا جداً: الأول، إعلان انتهاء القدرة الاستيعابية لمطمر الجديدة بعد اقل من شهرين وبقاء نحو 900 طن يومياً من النفايات في الشوارع. والثاني، الإعلان عن الخطط الجديدة (الاستراتيجية او الطارئة) التي ستقترح حتماً توسيع المطامر وردم البحر! فكيف سيتم تبرير هذه الارتكابات الجديدة التي تم التحذير منها قبل إقرار الخطة الطارئة وقبل اقفال مطمر الناعمة؟!

امام هذه الاستحقاقات الداهمة وغيرها الكثير، لا تحتاج وزارة البيئة الى جيش بيئي من المتطوعين والهواة غير المحترفين وحملات فولكلورية على طريقة بعض الجمعيات... بل الى ان تحزم امرها بانجاز استراتيجيات طال انتظارها والتشدد في تطبيق القوانين الموجودة وتعديل ما يحتاج منها الى تعديل ومعرفة الصلاحيات والتمسك بها؟

تقرير

أزمة نفايات الشمال تتمدّد إلى عكار

نجلة حمود

لوّحت «شركة الأمانة العربية» التي تجمع نفايات عكار بأنها قد تتوقف عن العمل في مطمر سرار، نهاية الشهر الجاري إذا لم تتقاضَ مستحقاتها المتراكمة على البلديات واتحادات البلديات. الشركة تجمع ما يقارب 400 طن من نفايات المحافظة، وفقاً لعقود موقعة مع أغلب بلدياتها.

وإذ تعوّل محافظة عكار على مكبّ سرار الذي يُصار إلى تطويره وتأهيله عبر إنشاء مطمر صحي ومعمل بهبة من الاتحاد الأوروبي، وبإشراف وزارة التنمية الإدارية. إلا أن توقف الشركة عن العمل ينذر بتوسع أزمة النفايات لتشمل مختلف المناطق الشمالية، ما يعني إضافة أزمة محافظة عكار إلى أقضية المنية والضنية وزغرتا وأنفة والكورة التي تعاني، منذ مطلع نيسان الماضي، من أزمة مستفحلة بعد إغلاق مكبّ عدوة الواقع على الحدود بين محافظتَي عكار والشمال، والذي كان يستقبل يومياً بين 300 و400 طن من النفايات.

وكان صاحب مكبّ عدوة أحمد سيف، قد قرر إقفال المكبّ لعدة أسباب، المعلن منها تراكم مستحقاته على البلديات إلى نحو 700 مليون ليرة منذ نحو سنة، ما جعله عاجزاً عن الاستمرار، بالتزامن مع احتجاز عائدات البلديات من الصندوق البلدي المستقل في وزارة المالية. وسبّب الأمر أزمة بيئية لبلديات المنية والضنية وزغرتا وأنفة والكورة، وأدى إلى تراكم النفايات في الشوارع. ومع ارتفاع درجات الحرارة ولجوء بعض البلدات إلى الحرق للتخلص من النفايات، بات الأمر ينذر بكارثة بيئية وصحية.

عجز بلديات الشمال عن إيجاد حلول بديلة، تمكنها من التخلص من النفايات بعد إغلاق مكبّ عدوة، أجبر كل بلدية على التفتيش عن حلول جدية للمشكلة، خصوصاً بعد التيقن من صعوبة نقل النفايات إلى خارج الأقضية. إذ نجح ناشطون بيئيون في منع تهريب نفايات تلك الأقضية إلى مكب طرابلس، وإلى مكبّ سرار في عكار. كذلك تمكن اتحاد بلديات جرد القبيلة من كشف أفراد شبكة عملت على تهريب النفايات من الكورة ورميها في غابة القموعة، وقد أُحيل هؤلاء على المدعي العام.

تفاقم الأزمة وارتفاع صرخة البلديات المعنية، دفع وزارة البيئة إلى التحرك عبر تشكيل «لجنة طوارئ بيئية»، تضم مستشاري وزارة البيئة، المحافظ رمزي نهرا، القائمقامين، اتحادات البلديات والبلديات المعنية، للبحث في تطبيق المخطط التوجيهي لوزارة البيئة الخاص بكل قضاء.

وفي السياق نفسه، أعلنت قائمقام زغرتا إيمان الرافعي، «حالة طوارئ بيئية»، و«منع الرمي والحرق والطمر العشوائي». ودعت «كل بلدية أو مجموعة من البلديات إلى العمل على معالجة الوضع الحالي بالسرعة الممكنة، لحين تهيئة موقع ملائم لإنشاء معمل معالجة للنفايات ومطمر صحي من قبل اتحاد بلديات قضاء زغرتا».

مستشار وزير البيئة شاكر نون، أكد لـ«الأخبار» أهمية تعاون البلديات، خصوصاً مع عدم وجود حل مركزي للنفايات، مشيراً إلى «عدم الحاجة لوجود مطامر، وإنما مواقع تخزين بهدف اعتماد اللامركزية الإدارية لحل أزمة النفايات». ولفت إلى وجود «موقع واحد مثبت في الكورة كشفت عليه الوزارة، صالح للتخزين، كذلك يوجد موقع في زغرتا سيجري تزويدنا به، ويعمل اتحاد بلديات الضنية على تخليص المعاملات لإطلاق العمل بمعمل الفرز والمعالجة في منطقة عزقي، وهو معمل صحي بيئي ومطمر وفق معايير عالمية. وفي منطقتي أنفة وشكا هناك مركز فرز وتوضيب يعالج 70% من النفايات، وستعمد وزارة البيئة إلى استيعاب الكميات الباقية في أقرب نقطة».

الكرة اللبنانية

انهى المسؤولون في نادي النجمة ملفّهم الاول: المدير الفني. وقع الاختيار على المدرب التونسي طارق جاريا ليقود النجمة في الموسم المقبل. أُقفل ملف المدير الفني ليُفتح ملف مدير النادي او مدير الكرة. «العودة» قد لا تكون محصورة بجرايا، فموسى حجيج أيضاً قد يعود لكن ليس كمدرب بل كمدير

جرايا في النجمة... ماذا عن التسوية؟

عبد القادر سعد

يشهد نادي النجمة في الفترة الحالية حراكاً أو ما يشبه ورشة عمل تحضيراً للموسم المقبل. أولى الخطوات كانت عبر التعاقد مع التونسي طارق جرايا كمدرب للفريق. مخاض عسير مرّ به هذا الملف، قبل أن يتم الاتفاق بين الطرفين. الكثير من الجهود بُذلت عبر مسؤول العلاقات العامة في النجمة هيثم تنير ومدير الكرة السابق مازن خالد ومدير الفريق بهيج قبيسي، وطبعاً المشكلة لم تكن لدى جرايا، بل لدى رئيس النادي أسعد صقال، الذي لم يكن مرتاحاً للتعاقد مع المدرب التونسي لأسباب كثيرة. وجد الأشخاص الثلاثة في جرايا فائدة كبيرة للنادي، خاصة على الصعيد الفني، وذلك بعد التجربة الجيدة للمدرب مع الفريق في البطولة العربية. أحد هذا الثلاثي، وهو من المتابعين للفترة السابقة، يتحدث بإعجاب عن طريقة عمل جرايا وتحضيره للمباريات وطريقة إدارته الفنية.

في آب/أغسطس الماضي كان صقال «رأس الحربة» في إغلاق الطريق على عودة طارق جرايا إلى النجمة. المدرب التونسي الذي كان قد أنهى عقده مع الأهلي المصري، وجد نفسه أمام عرضين، الأول من النجمة والثاني من الاتحاد السكندري. تكن الهاجس الوحيد، فـ«ظلّ» المدرب السابق جمال الحاج وعلاقة جرايا المميزة به كانا حاضرين بقوة أيضاً. الكلام هنا ليس في إطار التحليل، فهذه العلاقات كانت حاضرة في الحديث الذي دار خلال الاجتماع الذي عُقد بين المدرب التونسي ورئيس النادي أسعد صقال. (اللقاء حصل على مَن قارب رئيس نادي النجمة)، رغم ذلك تجاوز صقال كل ما يعتبره عقبات أو حواجز في هذا الملف، وتعاقد مع المدرب التونسي بعد جولات من المفاوضات حول المخصصات المالية. قُدّم عرض أولي قليل نسبياً، بحسابات المدرب في البداية، تم بعدها رفعه تدريجياً مع دعم مادّي من نائب الرئيس السابق صلاح عسيران، حتى وصل الطرفان إلى صيغة مقبولة.

حالة الرفض لجرايا لم تكن فقط من الرئيس صقال، ذلك أن تياراً داخل جمهور نادي النجمة ومن بعض الأشخاص المحيطين بصقال كانوا ضد مجيء جرايا، مقابل مجموعة أخرى من الأشخاص والجمهور مع مجيء جرايا. هذا ليس سراً أيضاً، على اعتبار أن ذيول هذا الانقسام وصلت إلى العلن وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. خلال الفترة السياقة تمّ ربط ملف عودة جرايا إلى النجمة، والانقسام الذي حصل باسم كلّ من موسى حجيج، وجمال الحاج.

> يشهد نادي النجمة في الفترة الحالية حراكاً أو ما يشبه ورشة عمل تحضيراً للموسم المقبل

قد لا يكون لموسى حجيج أو جمال الحاج دورٌ في الجبهتين. فبالنسبة إلى جمال الحاج هو أعلن مراراً وأخرها في مقابلة تلفزيونية، أنه لم يعد يربطه بنادي النجمة أي رابط سوى نجله علي الحاج الموقع لعقد مع النادي ينتهي في عام (2020). أما موسى حجيج ورغم أن المعلومات تؤكّد أنه كان ضد التعاقد مع جرايا وحتى أنه جمع صقال مع المدرب السوري حسين عفش في اجتماع، انتهى دون حصول اتفاق بين الطرفين، إلا أنه ليس في وارد أن يعمل للوقوف بوجه أيّ مشروع في النادي، خصوصاً أنه استقال من منصبه وقرر الابتعاد.

وعلى ضوء كل هذا الحراك والكلام، يتبيّن أن فترة المفاوضات مع جرايا حصلت في ظلّ صراع بين تيارين. الدليل على ذلك هو وصول المفاوضات في أكثر من مناسبة إلى مرحلة التوقيع، ولكنها كانت تعود وتتعثر في اللحظات الأخيرة نتيجة ضغوطات، وربما أكثر من ذلك من أطراف رافضة لمجيء جرايا. لكن ليل الثلاثاء - الأربعاء شهد وصول المفاوضات إلى نهايتها السعيدة وتعاقد النجمة مع جرايا.

لكن ماذا عن التيار الرافض؟

تؤكد المعلومات أن تسوية ضمنية جرت صياغتها، تقضي بالتعاقد مع جرايا مقابل عودة موسى حجيج إلى النجمة لكن بمنصب آخر. وكان من المتوقع أن يتضمن بيان إدراة النجمة الذي صدر فجر أمس حول تعيين جرايا مدرباً للنجمة قراراً بتعيين حجيج أيضاً كمدير للنادي. لكن عدم صدور قرار التعيين لا يعني أنه لم يُتخذ. ذلك أن صقال يرغب بأن يكون حجيج مع النادي إما بصفة مدير أو مستشار فني مقابل راتب شهري، في حال وافق حجيج على ذلك. المعروف أن «أيقونة» النجمة لا يرى نفسه سوى مدير فني، فهذه هي المهنة الأحب إلى قلبه، وهو يفضّل العمل كمدرب. سابقاً عرض عليه أمين السر السابق سعد الدين عيتاني أكثر من مرة أن يتسلّم منصباً إدارياً في النادي وتحديداً كمدير للنادي، لكن حجيج رفض مفضّلاً أن يكون مدرباً على أي شيء آخر.

لكن ماذا يعني تعيين حجيج في منصب رسمي؟

صحيح أن صقال يكون بهذه الخطوة قد أرضى الطرف المعارض لمجيء جرايا من مقربين وجماهير، لكنه في الوقت عينه سيكون قد وضع نفسه أمام «مأزقين». الأول هو عدم عودة صلاح عسيران، حيث أن وجود حجيج سيعني إغلاق الباب أمام عودة عسيران وسعد عيتاني إلى النادي نظراً إلى موقفهما المعروف سابقاً تجاه حجيج. المأزق الثاني هو اعتراض بعض اللاعبين الكبار في الفريق على الطريقة التي أنهى فيها حجيج مسيرته مع النجمة، حين وَصف بعض اللاعبين بالمتخاذلين وعن وجود مؤامرة. حينها كانت هناك مطالبة بأن تُصدر الإدارة بياناً تبرّئ فيه على هذه المواقف، لكن لم يتم التجاوب معه. وعليه، فإن عودة حجيج قد تثير حساسية بعض اللاعبين ومنهم من يسعى رئيس النادي اسعد صقال إلى تجديد عقودهم في وقت هم غير راضين عن الكلام الذي صدر عن مدربهم السابق. لكن السؤال الأهم، هل يقبل جرايا بمشرف فنيّ عليه؟

لا شك أن الساعات والأيام المقبلة ستحمل قرارات إدارية جديدة، كتعيين حجيج في منصب جديد. وربما يكون قد تم الإعلان فجر اليوم)، حيث إن قرارات وبيانات النجمة أصبحت تصدر غالباً في منتصف الليل ومع ساعات الصباح الأولى، وبالتالي، فإن ورشة العمل مستمرّة بانتظار حلّ الملفات الأخرى وأهمها: اللاعبون.

سيكون هناك منصب فني لحجيج (عدنان الحاج علي)

هل يقبل جرايا بمشرف فنيّ عليه؟ (عدنان الحاج علي)

السلة اللبنانية

الأندية «تتصارع» على اللاعبين

حسين سمور

حراك كبير يحصل في كرة السلة اللبنانية خلال فترة الانتقالات الحالية. سوق الانتقالات الذي افتتحه نادي المريميين الشانفيل باكراً يبدو أنه مستمر وبقوة، ولكن الأمور وصلت إلى حد المبالغة، بحسب وصف البعض. ما حصل تحديداً هو أن نادي الشانفيل الباحث عن اللقب الغائب عن خزائنه منذ موسم (2012)، تعاقد مع علي حيدر ومايك إيفيبرا وكيفين غالواي، كذلك جدّد لمعظم لاعبيه المميّزين وعلى رأسهم فادي الخطيب. تحرّك الشانفيل السريع، أجبر باقي الأندية

> ما يحصل في سوق الانتقالات يؤدّي إلى ارتفاع أجور اللاعبين اللبنانيين والأجانب

على التحرّك، فجدد نادي الرياضي بيروت عقود عدد من لاعبيه على رأسهم وائل عرقجي واسماعيل أحمد، وتعاقد مع بلال طبارة. ومن جهته تعاقد أنيبال زحلة الوافد الجديد إلى دوري الأضواء مع جاد خليل وجيمي سالم، كما وقع هوبس مع غابريال صليبي وكريم زيدون، وجدّد عقد علي منصور. وفي وقت شكل انتقال علي حيدر من بيروت إلى الشانفيل صدمة لجمهور النادي البيروتي، تحركت الإدارة أخيراً ووقعت مع إيلي رستم، وبتريك بو عبود ومروان زيادة، وجدّدت عقد كرم مشرف، كما وضعت في خططها عدداً من اللاعبين للمنافسة خلال الموسم المقبل. حركة التعاقدات تعطي انطباعاً أن الأندية تحاول «خطف» اللاعبين باكراً، لكي لا يذهبوا إلى الفريق المنافس. ولا تتمّ التعاقدات وفق خطط واضحة، أو أخرى مبنيّة على استراتيجية سليمة وضعتها الإدارة مع الجهاز الفني، بهدف المنافسة، أو الذهاب بعيداً خلال الموسم المقبل في أي بطولة من البطولات المحلية أو القارية.

سوق الانتقالات في كرة السلة اللبنانية يسير بشكل فوضوي، وما يحصل هو عملية تدوير للاعبين بين الأندية، وبالتالي ستبقى الأمور محصورة بين ثلاثة أندية أو أربعة على أبعد تقدير الموسم المقبل، وستبقى الأندية الأخرى تتصارع من أجل التأهل إلى ربع النهائي، وفي أحسن الأحوال تحقيق مفاجأة والتأهل إلى المربع الذهبي. سوق الانتقالات وبحسب العديد من المراقبين، يجب أن تُدار بهدوء أكبر، وأن يقف كلّ ناد على ظروفه الإدارية والمالية، وأهدافه للموسم المقبل، وبعدها يقوم بإبرام التعاقدات، إلا أن ما يحصل الآن هو الفوضى بعينها، وهذا يؤدّي إلى رفع أجور اللاعبين اللبنانيين (بعضهم لا يستحقّ هذه الأجور المرتفعة)، وأيضاً ارتفاع رواتب اللاعبين الأجانب الذين يرون أن الأندية تتصارع للتوقيع معهم، وبالتالي يمكنهم استغلال الموقف، في لعبة تعاني أصلاً من ظروف مادية صعبة سواء بالنسبة إلى الأندية أو الاتحاد.

الواضح حتى اللحظة أن أندية الشانفيل والرياضي جاهزة وبقوة للموسم المقبل، بانتظار حركة نادي بيروت وبعده نادي هومنتمن.

سيناضس هوبس الأندية الكبيرة (سركيس بريتسيان)

بيروت حامل اللقب في الموسم قبل الماضي. وعلى ضوء ما يحصل، سيكون من المتوقع أن يعود نادي هوبس ليلعب دور الحصان الأسود في البطولة المحلية الموسم المقبل، على اعتبار أن عملية بناء الفريق من قبل المدرب جاد الحاج والجهاز الإداري تتم بصورة مثالية.

انطلاقة الموسم المقبل لا تزال بعيدة، فبحسب الاتحاد سيبدأ موسم الدرجة الأولى في 22 أيلول/سبتمبر المقبل، من خلال مباراة الـ«سوبر كاب»، وبالتالي فإن عملية التعاقدات مستمرة، وسينتظر الجمهور السلوي في لبنان اللاعبين الأجانب الذين ستختارهم الأندية.

إشكال في الشانفيل

في وقت كان نادي المريميين الشانفيل أول الناشطين في سوق الانتقالات، خرجت أخبار خلال الساعات الماضية تتحدّث عن خلاف كبير بين إدارة النادي، والمدرب فؤاد أبو شقرا. مصادر سلوية أكدت أن أسباب الخلاف تعود إلى قضية أبو شقرا المالية مع نادي الحكمة، التي يبدو أنها في طريقها نحو الحل، بعد أن وافق أبو شقرا على التخلّي عن جزء من مستحقاته التي وصلت إلى أكثر من 400 ألف دولار. وبحسب المصادر يبدو أن إدارة الشانفيل ليست راضية على طريقة التفاوض التي تحصل بين المدرب ونادي الحكمة. ومن المتوقع في حال تطور الإشكال، أن تصل الأمور إلى حد الاستغناء عن أبو شقرا والتعاقد مع مدرب أجنبي.

النادي المتني لا يحتمل حصول أيّ خطأ، خاصة أنه بنى تشكيلة قوية للموسم المقبل عمادها علي حيدر وفادي الخطيب وكريم عزّ الدين، وذلك من أجل الفوز بالقب.

استراحة

كلمات متقاطعة 3165

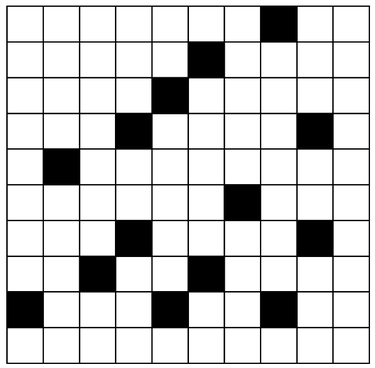

أفقيا

1- ماوى الدجاج – دولة أميركية – 2- ثرثار – جدران وحيطان عالية تلفّ الحدائق والمنازل – 3- أحد كبار أنبياء العهد القديم الأربعة تنبّأ بسقوط أورشليم – من الحيوانات – 4- أقفل الباب – أحرف متشابهة – 5- عاصمة دولة في أميركا الجنوبية – 6- خاصتنا وملكنا – الفاجر والخارج عن طريق الحق والصواب – 7- تسمية تُطلق على نادي صيد الصحون والحمام – أجاد سياق الحديث – 8- جميل الوجة – بذر الأرض – في القميص – 9- بحر – للتأوه – ثري كثير المال – 10- أديب لبناني راحل يلقبه أهل الجنوب بأبي علي وهو أحد أعمدة التراث الشعبي والفولكلوري اللبناني

عمودياً

1- قناة مائية تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط – 2- من الحيوانات – واحد بالأجنبية – فقا العين – 3- نسبة الى مواطن من بلد عربي – 4- صديق بالإسبانية – من الطيور – 5- شجر بريّ دائم الخضرة يُصلح للتزيين كان الرومان يتخذون منه إكليلاً يتوّجون به القائد المظفر رمزاً لمجده – ضمير متصل – 6- إسم موصول – الإمعاء الغليظة من الجهاز الهضمي بالأجنبية – 7- ربح المال – للتافف – فتح فمه – 8- من أسواق بيروت قبل الحرب اللبنانية – ضمير متصل – 9- فنانة لبنانية أو كتاب للشاعر سعيد عقل – عائلة رئيس جمهورية لبناني راحل – 10- من الألعاب الرياضية العالمية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- باسم فغالي – 2- أرميل – قنفذ – 3- سر – لاما – رو – 4- قلّ – فالج – 5- هتلر – ريا – 6- ليما – اربيل – 7- شقا – أكد – رخ – 8- آت – حسامي – 9- براكين – رنا – 10- عينا الشعب

عمودياً

1- باس – الشاب – 2- أزرق – يقترع – 3- سم – لهما – اي – 4- ميل – تا – حكت – 5- فالفل – أسيا – 6- ماراكانا – 7- أقال – ردم – 8- لن – جرب – يرشّ – 9- يفرّ – بير – نع – 10- ذوق الخراب

sudoku 3165

	9			8			1	6
	7			2			5	
1		8		5				
			1		8			
3	1	7		4		6	8	5
			3		5			
	8	4		9		5		1
	5			3			6	
6				1				8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3164

8	6	4	9	2	7	1	5	3
2	3	1	4	6	5	9	8	7
7	5	9	1	8	3	6	2	4
1	2	5	8	7	4	3	6	9
6	9	3	5	1	2	4	7	8
4	7	8	6	3	9	5	1	2
9	1	7	2	4	6	8	3	5
5	8	2	3	9	1	7	4	6
3	4	6	7	5	8	2	9	1

مشاهير 3165

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف ورياضي وفيزيائي فرنسي (1596- 1650). له إكتشافات رياضية وفيزيائية هامة. تقوم فلسفته على التحرّر من التقليد واعتماد طريقة الشك المنهجي

8+4+3+7+3+9 = عاصمتها نيروبي ■ 5+6+2+1 = صوت المحرّك ■ 10+11 = خنزير برّي

حل الشبكة الماضية: **اتيلا الهوني**

إعداد
نعوم مسعود

حربان في وقتٍ واحد

عامر محسن

في لحظةٍ ما، حين تراقب ما يجري في العالم الأوسع، ونُذر الصراعات وسحب التغيير، قد تنسى نفسك للحظة وتصيبك الحماسة وأنت تنتبه الى أنّنا دخلنا، من غير شكّ، في «أزمنة مثيرة» سنعيش فيها ما تبقّى من حياتنا، بحسب التعبير الصيني الشهير (قرأت عن عبارة «عسى أن تعيش في أزمنة مثيرة» أنّها تستخدم كدعوة لشخص تحبّه، وقرأت في مكانٍ آخر أنّها تطلق كلعنة). بالمعنى الفكري على الأقل، فإنّ المراحل التي يتفكك فيها الإجماع، وتظهر التناقضات، وتبدأ الشروخ بالظهور في العالم، هي ذاتها المراحل التي تشهد انتعاشاً للفكر السياسي والطروحات الجديدة، ويتمّ فيها نقض «البديهيات» التي لم تعد صالحة لتفسير ما يجري. من هذه الزاوية، فإنّ أسوأ الحقب قطّ بالنسبة الى الجدل السياسي والحيوية الفكريّة هي تحديداً مرحلة «الهيمنة المطلقة» التي عرفناها لثلاثين عاماً أو يزيد، وولد أكثرنا خلالها ولم يعرف غيرها. ولكنّك سرعان ما تنتبه الى أنّك - بالمعنى الشخصي والمباشر - موقعك هو في قلب الميدان الذي قد يشهد انفجار هذه «الأحداث» وتحوّلها الى عنف وحروب، إذ إنّك تقطن بالتحديد بين حجرَي الزحى.

الصين

ما كاد الناس يستوعبون فكرة أنّ هواتف «هواوي» الصينيّة سوف تُعزل عن برامج «غوغل» وتطبيقاتها حتّى تنبّه «ذا ايكونوميست» - يتمّ صنعها أساساً عبر شركة تايوانيّة، من السهل أن يطالها الحظر الأميركي. شبكات الانتاج في هذه المجالات التقنية معقّدة وفيها أكثر من «عنق زجاجة»، إلى درجة تجعل أي حرب عقوبات كارثيّة وبالغة الكلفة على كامل القطاع، كمثال آخر، حتّى لو أرادت الصين الاستثمار في بناء معامل صينيّة تنتج الشرائح الدقيقة والمعالجات المتقدّمة لحسابها، فإنّ هناك شركة واحدة في العالم بأسره، هي هولندية، تصنع وتوزّع الى هذه المعامل معدّات «الحفر» (etching) البالغة التعقيد، وهي تنحت شرائح السيليكون على مستوى ميكروسكوبي ضمن أنماط معيّنة. وهناك شركتان فحسب، والاثنتان في أميركا، تنتجان الماكينات التي «تصبّ» المعادن في هذه النحوتات، ليتحوّل لوح السيليكون الى شبكة من مليارات الترانزيستورات. سيكون على الجميع أن يختار مكانه في هذا العالم الجديد، والتكيّف مع واقع الحرب التجاريّة والعوائق التكنولوجية سيكون طويلاً ومكلفاً، على المقلب الآخر، يجب أن ننسى أن الشركات الأميركيّة التي سيُمنع عليها التعامل مع الصين لا تريد مثل هذه الاجراءات، وبعضها - مثل «نيوفوتونيكس»، التي تصدّر معدّات دقيقة لبثّ الاشارات في شبكات الارسال - تعتمد بشكل كلّي على الزبون الصيني، وقد تواجه الإفلاس من دونه.

ولكن المسألة تتجاوز «هواوي» وسوق الهواتف؛ فترامب قد أعلن بوضوح - وقراراته الرئاسية الأخيرة لم تكن سوى بناءً على تراكم - نهاية الرأسمالية المعولمة كما نعرفها، وبداية حرب طويلة مع الصين. وما يجري الآن هو مجرّد مقدّمة وبداية (الصينيّون التقطوا الرسالة، إذ تخبّر الوكالات أن التلفزيون الرسمي في الصين - حتّى لو خرجت بنظام تشغيل خاصّ بك ومستقلّ عن «اندرويد» و«هواوي» كما ذكرنا سابقاً، تعمل على برنامج بديل من هذا النوع - اسمه «هونغمِنغ» - تحسّباً لهذا اليوم منذ عام 2012، السنة التي مُنعت فيها من دخول السوق الأميركي)، فأنت لن تقنع الناس بسهولة، وبخاصّة خارج الصين، بالتخلّي عن كامل تقديمات «غوغل» وتطبيقاتها (من «غوغل بلاي» الى البريد الالكتروني الذي يعتمده أكثر الناس حالياً). منع الشركة الصينية من الحصول على قطع أساسية لتصنيع هواتفها وشبكاتها - كالمعالجات - يخرّب كامل سلسلة الانتاج.

على الهامش: لو أرادت إدارة دونالد ترامب أن تمضي الى النهاية في خطّة «العزل التكنولوجي» للصين، فإنّ المسألة ستزداد تعقيداً ولن تكون هناك بدائل سهلة، بل اشتباك تجاري وقانوني يشبه ما يجري منذ سنوات مع إيران. على سبيل المثال، شركة «هواوي» تنتج ايضاً معالجات لحسابها حتّى لا تعتمد حصرياً على مزوّدين أميركيين مثل «كوالكوم» و«برودكوم»، ولكن هذه الشرائح - كما تنبّه «ذا ايكونوميست» - يتمّ صنعها أساساً عبر شركة تايوانيّة، من السهل أن يطالها الحظر الأميركي. شبكات الانتاج في هذه المجالات التقنية معقّدة وفيها أكثر من «عنق زجاجة»، إلى درجة تجعل أي حرب عقوبات كارثيّة وبالغة الكلفة على كامل القطاع، كمثال آخر، حتّى لو أرادت الصين الاستثمار في بناء معامل صينيّة تنتج الشرائح الدقيقة والمعالجات المتقدّمة لحسابها، فإنّ هناك شركة واحدة في العالم بأسره، هي هولنديّة، تصنع وتوزّع الى هذه المعامل معدّات «الحفر» (etching) البالغة التعقيد، وهي تنحت شرائح السيليكون على مستوى ميكروسكوبي ضمن أنماط معيّنة. وهناك شركتان فحسب، والاثنتان في أميركا، تنتجان الماكينات التي «تصبّ» المعادن في الى شبكة من مليارات الترانزيستورات. سيكون على الجميع أن يختار مكانه في هذا العالم الجديد، والتكيّف مع واقع الحرب التجاريّة والعوائق التكنولوجية سيكون طويلاً ومكلفاً، على المقلب الآخر، يجب أن ننسى أن الشركات الأميركيّة التي سيُمنع عليها التعامل مع الصين لا تريد مثل هذه الاجراءات، وبعضها - مثل «نيوفوتونيكس»، التي تصدّر معدّات دقيقة لبثّ الاشارات في شبكات الارسال - تعتمد بشكل كلّي على الزبون الصيني، وقد تواجه الإفلاس من دونه.

ولكن المسألة تتجاوز «هواوي» وسوق الهواتف؛ فترامب قد أعلن بوضوح - وقراراته الرئاسية الأخيرة لم تكن سوى بناءً على تراكم - نهاية الرأسمالية المعولمة كما نعرفها، وبداية حرب طويلة مع الصين. وما يجري الآن هو مجرّد مقدّمة وبداية (الصينيّون التقطوا الرسالة، إذ تخبّر الوكالات أن التلفزيون الرسمي في الصين - حتّى لو خرجت بنظام تشغيل خاصّ بك ومستقلّ عن «اندرويد» و«هواوي» كما ذكرنا سابقاً، تعمل على برنامج بديل من هذا النوع - اسمه «هونغمِنغ» - تحسّباً لهذا اليوم منذ عام 2012، السنة التي مُنعت فيها من دخول السوق الأميركي)، فأنت لن تقنع الناس بسهولة، وبخاصّة خارج الصين، بالتخلّي عن كامل تقديمات «غوغل» وتطبيقاتها (من «غوغل بلاي» الى البريد الالكتروني الذي يعتمده أكثر الناس حالياً). منع الشركة الصينية من الحصول على قطع أساسية لتصنيع هواتفها وشبكاتها - كالمعالجات - يخرّب كامل سلسلة الانتاج.

على الهامش: لو أرادت إدارة دونالد ترامب أن تمضي الى النهاية في خطّة «العزل التكنولوجي» للصين، فإنّ المسألة ستزداد تعقيداً ولن تكون هناك بدائل سهلة، بل اشتباك تجاري وقانوني يشبه ما يجري منذ سنوات مع إيران. على سبيل المثال، شركة «هواوي» تنتج ايضاً معالجات لحسابها

الصيني» تهديداً ماثلاً وحقيقياً (وهذا الاعتقاد يتشارك فيه، اليوم، الجمهوريون والديمقراطيون). أحد هذه الافتراضات هو فكرة أنّ النظام الصيني «سيتغيّر» (المعنى هنا ليس «التحوّل الديمقراطي»، بل أساساً أن يتمّ التخلّي عن القطاع العام، وترك الدولة «القمم الحاكمة» في الاقتصاد للبرجوازية المحلية، وتحرّر القطاع المالي والمصرفي والعملة لتندمج الصين بشكلٍ حقيقي، وغير قابل للتحكّم فيه، في المنظومة المالية المعولمة). ومنها أيضاً افتراض أنّ الصين - لأنها انطلقت من حالة فقر وتخلّف - سوف تنمو في البداية، ولكنّها ستصطدم سريعاً بسقف وبتباطأ نموّها، ولن تعبر الى مجال التقنيات العالية، ولن تشكّل منافساً للاقتصادات المتقدّمة (بل إنّ التوسّع النسبي في السوق الصيني سيجعله زبوناً مربحاً للشركات الغربية الكبرى).

من هنا، عام 1978 أو في التسعينيات أو في 2001 - السنة التي وافقت فيها أميركا على دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية - كان من المفهوم أن ترى واشنطن في الانفتاح على الصين غنماً، وأن تكون هي من يدفع الصين الى استقبال الشركات الأميركية وفتح سوقها لأمثال «غوغل»؛ ولكنّ الآية قد انقلبت بشكل كامل اليوم، وهذا يتطلّب تخلّي اميركا عن خطاب «التجارة الحرّة» وفتح الأسواق وأهمية القواعد والقوانين الدولية. حتّى نفهم مستوى التحدّي الصيني، تخيّلوا أنّ «هواوي» في ربع السنة الأخير (مع أنّها معزولة فعلياً عن السوق الأميركي الهائل والمربح) قد انتزعت مجدّداً الموقع الثاني في عدد الهواتف الذكية المبيعة عالمياً من «أبل» الأميركية. ومبيعات «هواوي» ارتفعت بأكثر من 50% في حين انخفضت مبيعات «أبل» بمقدار الثلث. أكثر من ذلك، فإنّه عدا عن «أبل» و«سامسونغ» الكوريّة، نجد أن كلّ الشركات التي تحظى بحصة معتبرة من السوق العالمي هي الأخرى صينيّة. بالمناسبة، أنا أفهم أن يفضّل الناس في أوروبا وغيرها أجهزة «هواوي» و«اوبو» و«فيفو» الصينيّة، وهي أكثر تقدّماً من «أبل» وأقلّ ثمناً. والصين أصبحت تنتج التكنولوجيا للهواتف وشبكات الإتصال وغيرها من السلع العالية القيمة محلياً وبشكل أكثر رخصاً وكفاءة من المنافس الغربي. لو أنني قرّرت شراء هاتف ذكيّ اليوم، لاخترت جهاز «هواوي» P30، فهو يملك عدسة تقريب لن تجد مثيلاً لها في أي هاتف غربي، أي إن أي وسعك أن تستخدم شاشة الهاتف كمنظار كفوء يقرّب أي شيء على بعد كيلومترات (ولكني لن ادفع الفّ دولار ثمناً لهاتف، ولو كان يقود الصين ماو تسي تونغ نفسه).

بتعابير أخرى، لأنّ الصين لم «تقع» من تلقاء نفسها، وتأخذ مكاناً «مربحاً» للامبراطورية ضمن النظام العالمي، فإنّ الادارة الأميركية تريد أن تأخذ زمام الأمور بنفسها. حصل شيءٌ مشابهٌ مع اليابان في أواخر الثمانينيات، حين فرضت واشنطن على الحكومة اليابانية أن ترفع من قيمة عملتها وتخرّب اقتصادها لسدّ الفجوة في الميزان التجاري بينها وبين الأميركيين. ولكن، إن كان هذا هو الهدف من المفاوضات التجاريّة مع بيجينغ - هي قد تكون أهمّ شيءٍ في العالم بالنسبة اليك، ولكنها لا تساعد على فهم ما يجري وأسبابه وأبعاده.

بدايةً، الامبراطورية الأميركية لا تهمّها الطائفة والثقافة وشكل نظام الحكم، وليس هذا ما يقرّر موقفها من الدول. لو أنّك نظرت الى الحلف الأميركي الواسع اليوم، الى الامبراطورية وهي في قمّة نفوذها، لوجدتها شبيهاً بشبه الامبراطورية الرومانية في تعدّد الأديان والأعراق والآلهة التي تُعبد تحت سقف الهيمنة (أنظمة ديمقراطية ليبرالية، أخرى ملكيّة مطلقة، ديكتاتوريات عسكريّة، حركات غيبيّة، وكلّها مدمجة في المنظومة الأميركية في سلامٍ وتسامح).

الجيل القديم، حزبيّة - تسمح ببناء سرديّات عداوة حول أيّ موضوع، وتضمن أن يظلّوا مشرذمين، باطنيّين، يصعب لُمهم في خطاب جامع على أي مستوى). ولكن، في صراعٍ من هذا النوع، ما يهمّ هو ليس سرديّتك الصغرى - هي قد تكون أهمّ شيءٍ في العالم بالنسبة اليك، ولكنها لا تساعد على فهم ما يجري وأسبابه وأبعاده.

بدايةً، الامبراطورية الأميركية لا تهمّها الطائفة والثقافة وشكل نظام الحكم، وليس هذا ما يقرّر موقفها من الدول. لو أنّك نظرت الى الحلف الأميركي الواسع اليوم، الى الامبراطورية وهي في قمّة نفوذها، لوجدتها شبيهاً بشبه الامبراطورية الرومانية في تعدّد الأديان والأعراق والآلهة التي تُعبد تحت سقف الهيمنة (أنظمة ديمقراطية ليبرالية، أخرى ملكيّة مطلقة، ديكتاتوريات عسكريّة، حركات غيبيّة، وكلّها مدمجة في المنظومة الأميركية في سلامٍ وتسامح).

> الخسارة الحقيقية عند الايرانيين هي ليست في أن تحصل الحرب، بل في أن يستمرّ الوضع القائم

طهران (أ ف ب)

الامبراطورية الأميركية تشبه، بمعنى ما، مفعول الرأسمالية كما يشرحه جيجيك: ان الرأسمالية لا يهمها أن تكون علمانياً أو متديّناً، ذكورياً أو نسويّاً، او حتى يمينياً أو يسارياً، فهي قادرة على اختراق كلّ هذه التشكيلات وتطويعها من غير أن تفرض عليها هويّة محدّدة.

من السهل الكلام على «الهيمنة الأميركية» و«الامبريالية» ومصالح الدول الكبرى وكأنها شيءٌ مجرّد، ولكن هذا لا معنى له إن لم نفهم كيف تترجم هذه الأمور على الأرض، وكيف تتحوّل الى سياسات وحروب وصراعات. «اللعبة» في الشرق الأوسط هي على النفط، هذا صحيح، ولكنها لا تقوم على «سرقة» عوائد النفط كما يفترض البعض، والعلاقة «المريحة» مع أنظمة نفطية تابعة ليست الا جزءاً من الصورة. يبسّط الكاتب البريطاني توم ستيفنسون (في مقالٍ أخير في «لندن ريفيو اوف بوكس») حقيقة المعادلة: هناك نفطٌ وفير في أقاليم أخرى في العالم، وأميركا نفسها لا تحتاج بشكل ماسّ الى نفط الخليج، ولكنّ دولاً أخرى كبيرة (على رأسها الصين واسيا واوروبا) تحتاج اليه بشكل ماس. وهذا النفط (على عكس نفط كندا أو فنزويلا أو روسيا) ليس تحت سيطرة قوّة عظمى أو في المجال المباشر لهيمنتها. فهو إذاً مدار منافسة، يمكن أن يصل اليه الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، أو أن تسعى الصين الى الحضور في المنطقة اليوم. بكلمات أخرى، الهدف الأساسي لأميركا هو ليس - فحسب - التحكّم في نفط الخليج أو عوائده، بل في منع أيّ قوّة أخرى من الاقتراب منه والإبقاء على واشنطن باعتبارها «الضامن» الوحيد للموارد الحيوية التي تشغّل اقتصاد آسيا واوروبا (يسمّي ستيفنسون هذا النمط من العلاقة «خوّة حماية»).

لهذه الأسباب، ومنذ اكتشاف النفط في إقليمنا، كان الهدف الأساسي لبريطانيا (وبعدها أميركا) هو أن لا يتحكّم أحدٌ - غيرها - في هذا المورد أو يتولّى حمايته، بمن في ذلك شعوب المنطقة نفسها. هذا ما جعل انقلاب مصدّق عام 1953 يستوجب ردّاً صاعقاً، ولهذا كانت ثورة 1958 في العراق مصدر قلقٍ وعداوة، وهو ما جعل أميركا تضرب العراق حين جرّب «تعديل الحدود» عام 1990، وهذا لبّ المواجهة بين أميركا والجمهورية الاسلامية في إيران، ما دامت عصيّة على الانصياع للشروط الأميركية، وليس أيّ شيءٍ آخر. أي إنّ إيران لو قبلت بالدخول في «باكس أميركانا» القائم (ومن شروطه أن تصادق على وجود إسرائيل، وأن تسلّم سياستك الاقتصادية والخارجية للأميركيين، وأن تصبح جزءاً من المنظومة، وتوافق على أبديّة الحدود المرسومة والأنظمة القائمة) لما كان لدى الأميركيين مشكلة في أن يكون الإيرانيون اسلاميين شيعة، أو أن يعتمدوا نظام ولاية الفقيه، أو أن يحوزوا برنامجاً نووياً، وصواريخ متقدّمة (ولكان الجيش الإيراني يخوض دورياً حروباً في الدول المجاورة، في العراق وأفغانستان وغيرها، بمباركة أميركية).

استطراداً، هناك خطابٌ منتشرٌ في الثقافة السياسية العربية، هو نتاج عقودٍ من التراجع والهزائم والفشل، يُرجّع الهيمنة الأجنبية والاختراق الغربي واستمرار إسرائيل الى ضعفنا وتخلّفنا وتفكّكنا (على طريقة «تسلّلوا كالنمل من عيوبنا»، ومقولات أخرى كثيرة تخدم المعنى ذاته). النقد الذاتي هنا صحيحٌ ومهمّ، ولكنه يجب أن لا يتحوّل الى عكسه، أي احتقار النفس ولومها على ما فيها وما ليس فيها. المقصد هنا هو أنّ السببيّة قد تكون معكوسة أيضاً، أي إنّ كم الرهانات الدوليّة التي تتركّز حول منطقة الشرق الأوسط بسبب أهميته العالمية، وحجم المقدرات التي تُسخّر بهدف السيطرة عليه - واسرائيل هنا ليست التحدّي الأكبر - من الطبيعي أن يولّدا الضعف والعجز والفشل المتكرّر - وبخاصّة في وجه كيانات يافعة، هشّة، لا تملك (باستثناء تركيا وإيران ومصر) الحدّ الادنى من المقوّمات لبناء مشروع مستقلّ يقدر على المقاومة. العيوب الذاتيّة موجودة من غير شكّ؛ ما نريد قوله هو أنّه لو سلّط المقدار ذاته من الطاقات والعنف وإرادة السيطرة على أيّ اقليم آخر في العالم، وسط أوروبا مثلاً أو أميركا اللاتينية أو شرق آسيا، لما كان المشهد جميلاً هناك أيضاً.

خاتمة

هذه الحروب ليست منفصلة بالكامل بعضها عن بعض، وجزءٌ أساسي منها يدور فوق الأرض العربيّة. أنت، كعربيٍّ يقف وسط هذه الدوامات، لن تقدر على حسم اتّجاه العالم، أو إسقاط الامبراطوريّة، أقصى ما يمكنك فعله هو الصمود في انتظار أن تتغيّر الظروف وتظهر قوىً جديدة وترتخي القبضة الأميركية (وبخاصّةٍ إن كان ثمن الرضوخ لا يحتمل، وهو كذلك بالنسبة الى فئات واسعة من شعبنا: الاحتلال، الحياة تحت أنظمة الذلّ والنهب، حكمُ أبديّ بالفقر، أو حتّى الموت). الحرب القائمة بين أميركا والصين سوف تعصف بالاقتصاد العالمي، ولكنها، كما تحكم «ذا ايكونوميست»، مؤشّرٌ على نهاية عالم القطب الأوحد، وهذا حدثٌ لا يمكن توصيف أهميته ومغزاه.

وفيما تحاول أميركا خنق إيران، في وسعك أن «تنأى بنفسك» عن الأمر، وتعتبر أنه لا يعنيك (كأن النتائج لن تطالنا جميعاً)، أو حتّى أن تراهن - لأسبابك الخاصة - على ضربةٍ لإيران. هذا السلوك يذكّر بنصّ كتبه أنطونيو نيغري، قبل أشهر، يعدّد فيه عيوب اليسار المعاصر. أبرز هذه العيوب، يقول نيغري، هو ما يسمّيه منهج «الاستعمالية» (instrumentalization) في نظرة اليساريين الى الأحداث، ومعناه أن اليساريين - بدلاً من بناء خطة حقيقية - يراهنون باستمرار على فعلٍ ما لا يتحكّمون فيه، يأتي من طرفٍ خارجيٍ، وأنهم سيحسنون «استغلاله» و«تحويره» لصالحهم (هذا لا يتوقّف على السياسات الداخلية. في بلادنا، راهنت نخبٌ عربية على كلّ غزوٍ خارجي وحربٍ أهلية تحت مسميات وآمال مُشابهة).

حين تُحدد الأحداث، أسوأ سلوكٍ ممكن هو ما يسمّيه أحد الأصدقاء منطق «التذاكي» هذا: أنك «لن تتورّط» وتتحمّس، وستترك غيرك يقاتل وأنت تخرج سالماً، وأنك ستحفظ نفسك عبر الجبن وطأطأة الرأس وعدم تحدّي الرياح، وأنّ كلّ من يقول لا هو صدّام حسين وسيلاقي المصير نفسه. نوعٌ من العقلانية الزائفة أصبح راسخاً في خطابنا السياسي. المحزن في الأمر هو حين يأتي هذا السلوك من عربيٍ لبنانيٍ او مصريٍ او عراقيٍ، دمّرت بلاده وأحواله ألعاب الكبار؛ حين يعتقد أنه «يلعب اللعبة» ويتذاكى، فيما اللعبة، في الحقيقة، تدور عليه.

بين التصعيد والتهدئة: ماذا بعد؟

عبد الله السناوي *

استبعاد سيناريو الحرب لا يعني أن أشباحها غادرت المسرح المقتهم بالأخطار والمخاوف. الحرب مستبعدة لكنها ليست مستحيلة. بالقدر ذاته التهدئة ممكنة، لكنها لا تقف على أرض صلبة. بين التصعيد والتهدئة تتبدّى غيوم لا حدّ لها في الإدارة الأميركية للأزمة مع إيران يصعب معها توقعّ مسار الحوادث المقبلة. لماذا وصل التصعيد العسكري إلى تخوم الحرب؟ وكيف جرت التهدئة باسرع من أي توقع؟ هذان سؤالان ضروريان في أي نظر في آفاق الأزمة وانعكاساتها المحتملة وإلى أين قد تمضي. تصعب الإجابة بقدر الاضطراب الاستراتيجي الأميركي. هناك خطان استراتيجيان متناقضان في إدارة الأزمة.

الخط الأول، السعي إلى خنق النظام الإيراني وإسقاطه من الداخل بتصعيد العقوبات الاقتصادية والمالية عليه والعمل على تصفير الصادرات البترولية، التي تمثل ما لا يقل عن (30%) من الدخل القومي. بحسب تصريحات أميركية متواترة، فإن العقوبات تستهدف تغيير سلوك النظام لا إسقاطه، من دون أن يكون واضحاً أي فارق بين الاستهدافين، فكلاهما يفضي إلى تقويض الدور الإقليمي الإيراني. مشكلة هذا الخط الاستراتيجي، رغم ما يسبّبه من الام فادحة للمواطن العادي، أن إيران اعتادت التكيف مع ضروراته وتكاليفه على مدى عقود طويلة، وإن شيئاً من الصبر يساعد على التحمّل حتى تنقضي إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بكل جموحها الليكودي، فيما هذه الإدارة في عجلة من امرها.

والخط الثاني، العمل العسكري المباشر لتحقيق الأهداف التي عجزت العقوبات عن الوصول إليها. العقبة الكبرى أمامه أنه لا يوجد تقبل لخيار الحرب في مجلسي الكونغرس، ولا البنتاجون والاستخبارات، ولا الاتحاد الأوروبي حيث جرت العادة بتوفير غطاء دولي ما لأيّ عمليات عسكرية واسعة في الشرق الأوسط، من الأمم المتحدة أو من حلفاء غربيين. بل إن الانقسامات ضربت الإدارة الأميركية نفسها، وانتقلت المواقف المتنافرة إلى منصات الصحافة والإعلام، حتى بدا جون بولتون مستشار الأمن القومي الأميركي معزولاً.

ينتمي بولتون إلى اليمين الأميركي المحافظ، وهو واحد ممن يوصفون بـ«أمراء الظلام» الذين شاركوا بالقرب من إدارة الرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش في العدوان على العراق واحتلاله وتحطيم مقدراته عام (2003) بذرائع ثبت نهائياً أنها مختلقة، مثل امتلاكه أسلحة دمار شامل، أو تعاونه مع تنظيم «القاعدة». يصعب الآن إعادة إنتاج الذرائع والأكاذيب القديمة لتسويغ عدوان آخر على دولة جديدة في الإقليم المنكوب، مهما كانت درجة التحريض عليها. الرئيس الأميركي الحالي نفسه انتقد الحرب على العراق وما أفضت إليه من كوارث، وهو بتكوينه رجل مقاولات يميل إلى لغة الابتزاز لا التورط بالسلاح. رغم تهديدات عالية الطنين ضد كوريا الشمالية وفنزويلا، فإنه تحسّب من التدخّل خشية الوقوع في فخ لا خروج منه بلا أكلاف باهظة، كما أن حسابات القوة لا تسمح بأيّ مغامرات عسكرية فوق براميل متفجرة. شيء من ذلك ردع التفكير في عمل عسكري ضد إيران. إيران تمتلك قوة تسليحية متقدمة، وقدرتها على إلحاق الضرر بالقوات الأميركية أو بمصالحها في الخليج لا يمكن التقليل منها، كما أنها تمتلك قاعدة حلفاء قادرين على توسيع دائرة الاشتباك واصلة في المقام الأول إلى إسرائيل. وفق ترامب: «لا نريد حرباً مع إيران ولا نريد أن نتخذ أيّ خطوة». تصريحات مماثلة تدافعت على لسان مسؤولين سياسيين وعسكريين أميركيين تنفي سيناريو الحرب في لحظة بدا فيها أنه مرجّحاً. ولم تكن إيران في وارد طلب الحرب رغم بعض الرسائل التي وجهتها وأثارت تساؤلات حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه. بتعبير وزير خارجيتها محمد جواد ظريف: «لا نريد الحرب ولا نخشاها». إذا كان الأمر كذلك، فلماذا جرى التصعيد العسكري إلى حدود مندرة؟

إدارة ترامب عزت إرسال حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» إلى الشرق الأوسط إلى معلومات استخبارية عن ضربات إيرانية متوقعة لأهداف ومصالح أميركية واحتمالات نشوب حرب، بحسب ما نشرت صحف ووسائل إعلام. كما عزت ذلك التصعيد إلى مخاوف من إغلاق مضيق هرمز، بما يؤثر على نقل إمدادات النفط من الخليج إلى الأسواق الدولية ويرفع أسعاره بصورة مزعجة. الرئيس الأميركي أبدى سخريته، ربما على خلفية أزمته المتفاقمة مماثلة تدافعت على لسان مسؤولين سياسيين وعسكريين أميركيين من هذه التصريحات المنسوبة لمصادر رسمية في إدارته من دون أن يوضح لماذا أرسلت حاملة الطائرات وحقيقة المعلومات الاستخبارية. الكلام كله مضطرب ومتناقض. احتمالات الصدام المسلح توارت ووتيرة الحرب الكلامية والنفسية ارتفعت. بين التصعيد والتهدئة يتبدّى استهدافان أميركيان رئيسيان هما: تحجيم المشروع الصاروخي الإيراني والدور الذي تلعبه في أكثر من ملف إقليمي مشتعل.

كان الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران بأهدافه وحيثياته أوسع وأخطر من أن ينسب لأي خرق إيراني لالتزاماته التي أكدتها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. النقد انصبّ على ما حول الاتفاق لا على نصوصه ومدى الالتزام بها، داخلا مباشرة إلى البرنامج الصاروخي والدور الإقليمي الإيراني. وفيما ذهب الأوروبيون إلى الاحتواء اندفع الأميركيون إلى التصعيد، من دون أن تكون هناك استراتيجية تتجاوز كتم الأنفاس بالحصار. في محاولة للضغط الدبلوماسي على الشريك الأوروبي الافتراضي، لوّحت طهران بوقف الالتزام ببعض بنود الاتفاق النووي في ما يتعلق بمخزون المياه الثقيلة واليورانيوم المخصّب، لكنه لم يكن لديه ما يقدمه. هكذا استحكمت حلقات الأزمة الأميركية الإيرانية.

اندفاع للتصعيد العسكري من دون أن يكون هناك توجه للانخراط في حرب واندفاع عكسي للتهدئة السياسية من دون أن تكون هناك خطة قابلة للأخذ والرد. في المشهد وسطاء يتحركون طلباً للتهدئة وهناك دعوة من ترامب نفسه لفتح قنوات اتصال مع طهران لكنه يصوغ موقفه بطريقة مختلفة من تدوينة إلى أخرى على شبكة التواصل الاجتماعي. مرة يقول إنه أودع رقم هاتف البيت الأبيض لدى السفارة السويسرية في طهران، التي ترعى المصالح الأميركية منذ عام (1979)، انتظاراً لاتصال به عندما يكونوا جاهزين، ومرة أخرى يقول إنه لم يطلب تفاوضاً، لكنه لن يمانع فيه إذا اتصل الإيرانيون. المشكلة ليست في من يتصل بمن، ولا هوية الوسطاء، بقدر ما هي في موضوع التفاوض نفسه.

> ما تطلبه الإدارة الأميركية أقرب إلى العودة إلى خطوط ما قبل 1979

ما تطلبه الإدارة الأميركية أقرب إلى العودة إلى خطوط ما قبل (1979). حين كانت إيران رجل أمن الإقليم وحليف إسرائيل الرقم واحد. هذه مسألة مستحيلة بالنظر إلى الحقائق الإيرانية الماثلة. هنا تتبدى أكثر النقاط خطورة، والتي تتداخل في ثنايا الأزمة الأميركية الإيرانية وعمقها. أي قراءة للأزمة بعيداً عن «صفقة القرن» التي تحيل القضية الفلسطينية إلى محض مشروعات استثمارية وعقارية تجهض إلى الأبد طبيعتها الوطنية والتحررية لا تفي بكامل الصورة. ربما من أسباب وقف التصعيد العسكري أنه يتناقض مع ما تتطلبه «صفقة القرن»، التي يوشك الإعلان رسمياً عن شقها الاقتصادي، من إغواءات للتطبيع الجماعي باسم الازدهار. بين التصعيد والتهدئة تُزوع لاستبدال العدو الإسرائيلي الجاثم بالعدو الإيراني الافتراضي. وهذا أسوأ ما يحدث الآن.

* كاتب مصري

فلسطين

بينما اكتمل المثلث الخليجي، البحريني والسعودي والإماراتي، في إظهار دوره بدقة في الجانب الاقتصادي حالياً من «صفقة القرن»، يتواصل الضغط الاميركي لإنجاح الورشة، فيما لا تزال مواقف عمّان والقاهرة وحتى رام الله غير حاسمة ومعلنة بوضوح، على بعد نحو شهر من بدء الورشة

السعودية تتصدّر «مؤتمر البحرين»

«الفصائل» تضغط على السلطة لإعلان المقاطعة

بعد يومين على الإعلان الأميركي ـ البحريني المشترك في شأن عقد «الورشة الاقتصادية» في المنامة، وعقب يوم على إعلان الإمارات نيتها المشاركة بقوة في الورشة، صرّحت السعودية بموقفها من المشاركة، لتؤكد المؤكّد، عبر كشفها نيتها إرسال وفد إلى العاصمة البحرينية يومَي 25 و 26 حزيران/ يونيو، لكنها ربطت هذه المشاركة بأنها بناءً على «دعوة كريمة من مملكة البحرين الشقيقة»، على أن يمثل الوفد السعودي «وزير الاقتصاد والتخطيط محمد بن مزيد التويجري»، طبقاً لصحف سعودية، قالت إنّ «مشاركة الوزير التويجري تأتي استمراراً لمواقف المملكة... الثابتة والداعمة للشعب الفلسطيني ولما يحقق له الاستقرار والنمو والعيش الكريم... وبما يعود على المنطقة بالأمن والاستقرار»، في تشابه مع التبرير الإماراتي. وكانت أبو ظبي قد رحبت قبل يوم بورشة «السلام من أجل الازدهار»، وفقاً لوزارة الخارجية التي قالت في بيان إن «الإمارات تقف مع كافة الجهود الدولية الرامية إلى ازدهار المنطقة، والتخفيف من الظروف الصعبة التي يعيشها... خاصة أبناء الشعب الفلسطيني».

وبينما يتكشّف أكثر فأكثر الموقف الخليجي، ولا سيما لدى السعودية والإمارات اللتين تُعَدّان الراعيتَين الأساسيتَين مالياً لـ«صفقة القرن»، علمت «الأخبار» أن فصائل فلسطينية بدأت ممارسة ضغوط على رئيس السلطة، محمود عباس، لحثّه على عدم المشاركة في «ورشة البحرين»، خاصة مع «الضبابية حول الموقف الرسمي، وغياب أي فعل دبلوماسي أو تحرك مع الدول العربية لوقف هذه الورشة سوى التصريحات»، كما تفيد بذلك مصادر مطلعة قالت إن كلاً من «الجبهة الشعبية» و«الديموقراطية» دعتا «أبو مازن» إلى «الإسراع بإعلان موقف واضح وصريح لرفض ورشة البحرين، بالإضافة إلى دعوة الدول العربية والإسلامية والصديقة والشركات ورجال الأعمال وعموم الجاليات الفلسطينية لمقاطعتها، خاصة مع توزيع واشنطن الدعوات هنا وهناك»، وذلك رغم بعض تصريحات المسؤولين الفلسطينيين.

> **بدأت واشنطن توزيع الدعوات، وطالبت الدول العربية بالضغط لإنجاح المؤتمر**

كذلك، شددت «الشعبية» على «موقف فلسطيني موحد يعلن رفض أي مشاركة رسمية أو غيرها، ومحاسبة من يخرج على هذا الموقف، ومقاومة أي نتائج تصدر عنها، كجزء من المقاومة الشاملة لصفقة القرن التي تستهدف تصفية القضية»، بالتوازي مع ذلك، علمت «الأخبار» أنه ضمن ضغوط الجبهتين على السلطة، فإنهما هدّدتا بـ«اتخاذ خطوات غير مسبوقة إذا قرر عباس أو أي ممثل عنه أو عن منظمة التحرير المشاركة في هذه الورشة». رغم هذا، عاد أمين سر «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، صائب عريقات، ليصرّح أمس بأن «القيادة قررت عدم المشاركة بأي حال في المؤتمر الاقتصادي... (المنظمة) لم تفوض إلى أحد الحديث باسمها»، مضيفاً: «إنّ من يريد الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني، عليه أن يدعم موقف الإجماع الفلسطيني ممثلاً بموقف الرئيس واللجنة التنفيذية».

في سياق متصل، نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر وصفتها بـ«المطلعة على المناقشات» أن إدارة دونالد ترامب «سعت لطلب الدعم من الحكومات العربية» في المساهمة المادية والحث على المشاركة. وفي الوقت نفسه، قالت المصادر، إن الرياض «طمأنت حلفاءها العرب إلى أنها لن توافق على أي خطة لا تلبي المطالب الفلسطينية التي تشمل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية وحق العودة للاجئين... وتجميد بناء المستوطنات».

في غضون ذلك، قال المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، في كلمة ألقاها خلال جلسة لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط أمس، إن «عدم مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر البحرين سيكون خطأ، لكنّ ذلك خيارهم»، مضيفاً: «يجب وقف الادعاء أنّ القرارات الأممية الموجودة حالياً تحل هذا الصراع»، وذلك بعد يوم على تغريدة في «تويتر»، قال فيها: «ندعو الذين يزعمون أن رؤيتنا زائفة إلى عدم تصديق الشائعات بأن الخطة اقتصادية فقط»، مضيفاً: «كنا واضحين في الرؤية الاقتصادية التي نقدمها، ولا يمكن أن توجد دون المكوّن السياسي، ولا يمكن المكوّن السياسي أن ينجح دون الاقتصاد». ويشار إلى أن غرينبلات سارع إلى انتقاد السلطة الاثنين الماضي بمجرد إعلان رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، أن رام الله لن تشارك في المؤتمر الاقتصادي، قائلاً: «من الصعب أن يفهم المرء لماذا ترفض السلطة ورشة عمل صُممت لمناقشة رؤية مع إمكان إحداث تغيير جذري في حياة الناس... التاريخ سيحاكم السلطة بقسوة لتضييعها الفرصة في صفقة القرن التي يمكنها أن تعطي الفلسطينيين شيئاً مختلفاً مقارنة بما لديهم اليوم».

من جهته، قال منسق الأمم المتحدة الخاص لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في الجلسة نفسها أمس، إن «حل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي عملية سياسية بالأساس»، في أول تعليق رسمي من مسؤول أممي على الورشة الاقتصادية. وأوضح ملادينوف أنه «أحيط علماً بانعقاد ورشة عمل لمناقشة إمكانات الاستثمارات الاقتصادية والمبادرات التي يمكن أن تتحقق بفضل اتفاقية سلام فلسطينية ـ إسرائيلية في المستقبل»، مضيفاً: «بعد الدعم الإنساني والاقتصادي مهماً جداً للناس، وكذلك لإيجاد بيئة مواتية لمفاوضات قابلة للحياة». لكنه وجّه انتقاداً ضمنياً إلى «حماس» في تعقيبه على وضع غزة، بالقول: «حماس التي تسيطر على غزة يجب عليها ألا تستخدم الاحتجاجات غطاءً لمحاولة وضع قنابل عند السياج، فضلاً عن وسائل الاستفزازات. ويجب ألا يختبئ ناشطو حماس بين المتظاهرين وألا يخاطروا بحياة المدنيين».

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

بينما تضغط الفصائل لاتخاذ السلطة موقفاً علنياً، يكرر عريقات تأكيد رفض المشاركة (أ ف ب)

الرياض تمهّد لـ«صفقة القرن»: إحياء «يوم القدس» ممنوع!

بدأت السعودية حراكاً دبلوماسياً منذ أيام، في مختلف الدول الإسلامية، يهدف إلى قطع الطريق على أي حركة احتجاجية واسعة في الشارعين العربي والإسلامي قد تخرج كرد فعل على إعلان الإدارة الأميركية المرتقب لبنود «خطّة السلام»، أو ما يعرف بـ«صفقة القرن».

وتبدأ الإجراءات السعودية بعملية تفاوض واسعة مع الحكومات العربية والإسلامية على إيجاد أرضية مناسبة لما تعتبره واشنطن «خطة سلام» ستطرحها للمنطقة. وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن الديوان الملكي عمّم تعليمات على ممثلي المملكة وسفرائها في الدول الإسلامية للعمل لدى هذه الدول على منع أي مظاهر لإحياء «اليوم العالمي للقدس» (يصادف آخر يوم جمعة من شهر رمضان) مقابل زيادة «كوتا» الحجاج لكل بلد يلتزم الطلب السعودي.

ووفق المصادر، فإن تحرّك الديوان الملكي، الذي يسيطر عليه وليّ العهد محمد بن سلمان، يأتي في سياق تهيئة الأرضية المناسبة لإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي تحدّد بعد انتهاء شهر رمضان، ووأد ردّ فعل عربي وإسلامي واسع في مهده. وقد تبيّن أن التحرّك السعودي يشمل أيضاً حملة اعتقالات وملاحقات بدأتها السلطات في الآونة الأخيرة ضد المقيمين الفلسطينيين على أراضي المملكة، طاولت أكثر من 60 فلسطينياً. وتهدف هذه الاعتقالات إلى ترهيب الفلسطينيين تجنّباً من إمكانية قيامهم بتحرّك مربك ومحرج على الأراضي السعودية إثر الإعلان الأميركي لبنود «صفقة القرن». الجدير ذكره أن الرياض بدأت منذ مدة حملة اعتقالات واسعة للفلسطينيين، بينها توقيفات لشخصيات محسوبة على حركة «حماس» (راجع «الأخبار»: «مملكة الخير» تُهدي غزة بيْد... وتضربها بأخرى).

وأفادت المصادر بأن الرياض لم تُخفِ تشجيعها بعض البلدان التي تمون عليها على أن تقدم على خطوات مماثلة (احتجاز فلسطينيين) بما يضمن بثّ الخوف في صفوف الجاليات واللاجئين الفلسطينيين، ما يمنعهم من تنظيم تحرّك احتجاجي. وبالفعل، بدأت الإمارات تحذو حذو السعودية، إذ إنه منذ أيام تتناقل وسائل إعلام عربية عن مصادر فلسطينية أن حملة ملاحقات مماثلة دشنتها السلطات الأمنية الإماراتية منذ أسابيع بحق عشرات من المقيمين الفلسطينيين على أراضيها.

(الأخبار)

تحليل إخباري

نتنياهو يردّ على تحذيرات الضمّ: الضفة «إرث إسرائيلي»

يحيى دبوق

تدور، منذ يومين، سجالات حادة بين الإسرائيليين، على خلفية رسالة وقّعتها مجموعة كبيرة من المسؤولين الأمنيين السابقين، تحذّر من ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية، مُنبّهةً إلى ما يمثله ذلك من تهديد لأمن إسرائيل. وقّعت الرسالة مجموعة «قادة من أجل أمن إسرائيل»، التي تضمّ 200 شخصية إسرائيلية، من بينها 30 ضابطاً رفيعاً متقاعداً من الجيش و«الشاباك» و«الموساد» والشرطة، وحضّت رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو على إجراء استفتاء عام قبل اتخاذ أي خطوة لضمّ مناطق واسعة من الضفة الغربية. وحذر الجنرالات من أن خطوة من هذا النوع ستتسبّب بانهيار التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية، و«تعزيز المنظمات الفلسطينية المتطرفة».

رداً على الرسالة، غرّد نتنياهو رافضاً مضمونها والمخاوف المُعبَّر عنها فيها، مستخدماً تعابير توراتية للدلالة على أن الضفة تتجاوز لدى إسرائيل البعد الأمني: «يهودا والسامرة ليست فقط ضماناً لأمن إسرائيل، بل هي إرثنا أيضاً». وقال في تغريدة إن «هؤلاء الخبراء هم أنفسهم أيدوا الاتفاق النووي مع إيران، وحذروا من أن بيبي يأخذ منعطفاً خاطئاً، ويدمر التحالف مع الولايات المتحدة». بدوره، علّق وزير الأمن الداخلي، جلعاد إردان (الليكود)، على الرسالة، معتبراً في بيان أن تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة خطوة «طبيعية وأخلاقية». وتوجّه إلى الضباط بدعوتهم إلى قول الحقيقة للجمهور حول هويتهم السياسية: «أنتم يساريون تعارضون وجودنا في يهودا والسامرة، ولا تختبئوا وراء هذا الشؤم في كلامكم».

الرسالة والردود عليها، وفي مقدمها تغريدة نتنياهو، تعيد تسليط الضوء على المنطق الذي يتحكم بتعامل اليسار واليمين في إسرائيل مع فكرة الاحتلال والسيطرة على الآخرين، والذي يدور حوله الكثير من المقالات أو يراد له ذلك. الواقع أن الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار حول الأرض المحتلة الفلسطينية والعربية ينحصر في حدود القدرة الفعلية على إبقاء الاحتلال وتقدير أضراره، وأيضاً في إمكانية مقايضة جزء منه بمكاسب استراتيجية. إلا أنه لا يوجد خلاف بين الإسرائيليين، على اختلاف توجهاتهم، إزاء أصل الاحتلال وسلب حقوق الآخرين. وكثيرة هي البراهين في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي على ذلك. وأحدها «اتفاقية كامب ديفيد» المُوقّعة عام 1978، والتي انتهى بموجبها احتلال سيناء لقاء مكسب تحييد مصر عن الصراع، وإضعاف استراتيجيات استرجاع الحق عبر محاربة الاحتلال، علماً بأن أحداً لم يكن ليعارض إبقاء الاحتلال على الأرض المصرية لو بدا بلا تداعيات أو في حال لم تُعرض أثمان استراتيجية لقاء إنهائه. كذلك، انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة في لبنان جاء على خلفية تعذّر الإبقاء على الاحتلال، وليس رفض أصل الاحتلال. وهذا هو الحال ـ مع الفارق في الدافع ـ في الانسحاب من قطاع غزة. وعلى هذه الخلفية أيضاً، جاء احتلال سيناء المصرية، مثلاً، على أيدي اليسار الإسرائيلي (حزب «العمل») في عام 1967، فيما جاء قرار الانسحاب منها على أيدي اليمين (حزب «الليكود») عام 1978.

في كل الحالات، ليس هناك لدى الإسرائيليين مكان لفكرة إرجاع الأرض المحتلة لأنها أرض الآخرين، أو الامتناع عن احتلال أرض الآخرين لأنها غير إسرائيلية. الخلاف يتمحور حول الآتي: هل يتعذّر استمرار الاحتلال أم لا؟ وهل ثمن بقائه أعلى من ثمن إنهائه؟ وهل التشبث بالاحتلال يفضي إلى تطويع إرادة الآخرين والتسليم به؟ والأخيرة هي نظرة نتنياهو إلى فلسطين والقضية الفلسطينية، إذ يرى أن الإصرار على احتلال الأرض قاد ويقود الأنظمة العربية إلى إهمال فلسطين، التي لن تحول قضيتها دون التطبيع بل والتحالف العربي مع إسرائيل.

في رسالة الضباط، خشية من فوضى فلسطينية وعمليات ضد الاحتلال وسيطرة «حماس» على الضفة الغربية، إن أقدمت إسرائيل على ضمّ أجزاء واسعة منها. السبب، بحسب الرسالة، إمكان أن تقرر السلطة وقف التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. لكن، هل يمكن تخويف نتنياهو فعلاً من تجرّؤ السلطة الفلسطينية على إنهاء التوكيل بمحاربة المقاومين، والمُسمّى «تنسيقاً أمنياً». تاريخ السلطة الطويل مع الاحتلال من شأنه طمأنة نتنياهو، مهما كانت الظروف.

تقرير

رفع الصوت في تل أبيب: استقرار الأردن في خطر

> تتعالى الأصوات في إسرائيل بالتحذير من مؤشرات عدم استقرار في الأردن، ستكون لها انعكاساتها على كيان العدو، وخصوصاً إذا ما استمرّ سعي واشنطن وتل أبيب المحموم إلى فرض ما يسمّى «صفقة القرن»

علي حيدر

لا يشبه حديث إسرائيل عن عدم استقرار الأردن حديثها عن أي بلد عربي آخر. يعود ذلك إلى ارتباط الأردن المباشر بالأمن القومي الإسرائيلي ومستقبل القضية الفلسطينية. تتبع خصوصية المملكة من مجموعة اعتبارات، على رأسها حدودها الطويلة مع فلسطين المحتلة (نحو 600 كيلومتر)، وكونها تُشكّل منطقة عازلة عن المحيط المعادي لإسرائيل. في ضوء ذلك، يصبح مفهوماً ما كشفته صحيفة «هآرتس» من أن الحديث عن «مسألة استقرار النظام في الجارة من الشرق، الأردن، هو أمر محرم لسنوات طويلة في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. لا يتحدثون عن ذلك علانية، ولا حتى في بيانات موجزة للصحافة»، ما يعني أن الصمت الرسمي، على المستويين السياسي والأمني في تل أبيب لا يشكل مؤشراً إلى اطمئنان إسرائيلي إزاء الواقعين السياسي والأمني الأردني.

هذه الخصوصية الجيوسياسية للأردن، النابعة من تموضعه بين أهم مصلحتين استراتيجيتين للغرب في المنطقة: النفط وإسرائيل، إضافة إلى احتضانه الجزء الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين منذ 1948، كلها تفرض له دوراً مركزياً قهرياً في مستقبل القضية؛ فهو يشكل مدخلاً رئيساً لأي سيناريو يُرسم للمستقبل الفلسطيني، سواء لمصلحة خيار المقاومة، أو لاحتوائها وخنقها. كما أنه القناة الأهم لتدفق مفاعيل أي مسار إقليمي باتجاه فلسطين، الأمر الذي أجمله رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في كتابه «مكان بين الأمم»، عندما قال إن أي انهيار أو ضعف للنظام الأردني يمكن أن يؤدي إلى «تغيّر الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بين عشية وضحاها». انطلاقاً من هذا المفهوم، كان الموقف الإسرائيلي الثابت بأن دخول قوات معادية إلى الأردن هو «إعلان حرب على إسرائيل».

في مقابل الصمت الاستخباري والسياسي، حاول المعلق العسكري في «هآرتس»، عاموس هرئيل، أن يرفع الصوت خارج إطار الطوق المفروض حول الواقع المُقلق في الأردن، بإعلانه أنه «أحياناً مطلوب شخص من الخارج، خارج المؤسسة السياسية الأمنية ليقول ما لا تستطيع المؤسسة الإسرائيلية قوله بصوت عال». وانطلاقاً من أن «الأردن هو الحلقة الأضعف»، وفق توصيف «هآرتس»، يُحتمل أن «تؤدي الأزمة بين السلطة الفلسطينية وواشنطن في شأن صفقة القرن إلى عدم استقرار في عمّان وزعزعة النظام».

في هذا السياق، حذّر السفير الإسرائيلي السابق في الأردن، عوديد عيران، من «إشارات مقلقة» لعدم الاستقرار في المملكة، ومن «التوتر مع إسرائيل بعد الصفقة»، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على المنطقة كلها، وعلى إسرائيل خاصة. ورأى عيران، وهو باحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن «لإسرائيل مصلحة في الحفاظ على استقرار الأردن»، مشيراً إلى أن «التطورات في الشرق الأوسط في العقد الأخير عزّزت هذه المصلحة، وإضافة إلى ذلك يوجد لإسرائيل تأثير كبير في قدرة الأردن في مواجهة قسم من التحديات الماثلة أمامها».

عيران تناول جذور حالة اللاستقرار في الأردن: «منذ تأسيسه، واجه مشكلات اقتصادية حادة تنبع من عدم وجود موارد طبيعية ومصادر دخل محلية أخرى، وأيضاً بسبب استيعابه موجات لاجئين كبيرة، ما دفعه إلى الاعتماد على قروض بمبالغ كبيرة من دول ومؤسسات دولية». وشرح أن من المشكلات «الوضع الاقتصادي الصعب، ونسبة البطالة المرتفعة، حيث النسبة العامة 18%، بينما ترتفع بين الجيل الشاب إلى أكثر من 42%». ووفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، الأسبوع الماضي، فإنه على رغم استقرار

> **ترى عمّان أن دول الخليج لا تفهم بعمق الفلسطينيين واعتباراتهم**

الوضع في سوريا، إلا أن الأردن لا يزال قابلاً للاشتعال والتأثر بتطورات غير متوقعة، إلى جانب الارتفاع في أسعار النفط وتقليص مصادر الاعتماد الدولي التي من شأنها المسّ باحتياطي العملة الأجنبية لدى المملكة ورفع نسبة التضخم فيها.

وسط ذلك، يأتي الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي يعصف بالرأي العام الأردني ويشغل الملك، مضافاً إليه الأوضاع المتوترة في القدس. هنا ينبّه عيران إلى أن من شأن قرار فرض القانون الإسرائيلي على أجزاء من الضفة المحتلة، مثل «ضمّ المنطقة C»، أن يجعل الأردن «يقف على رأس المعسكر العربي الذي سيدعو المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه الخطوات، والتنديد بإسرائيل، وربما فرض عقوبات عليها إذا لم تتراجع». أما عن «صفقة القرن»، فحذر السفير السابق في الأردن من أنها ستُعزّز التقديرات المتشائمة حيال الوضع في المملكة، مشيراً إلى أن تكرار الملك عبد الله الثاني رفضه أي حل للصراع، باستثناء حل الدولتين على أساس «حدود 1967 والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية»، يهدف إلى «إسكات أولئك الذين يهمسون في الغرف المغلقة في عمّان بأن مساعدة أميركية سخية ستلين رد فعل الملك». وتناول عديد عوامل توتر كثيرة خلال الأشهر المقبلة؛ فبالإضافة إلى جمود المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، والتوتر في «جبل الهيكل» (الحرم القدسي)، ثمة تداعيات سيفرضها إعلان الأردن أن الترتيبات بين الدولتين حول منطقتَي الباقورة والغمر لن تُستأنف، وأخرى ستولّدها محاولات إسرائيل ضمّ مناطق في «يهودا والسامرة» (الضفة)، فضلاً عن عدم الاتفاق حول قناة البحرين بين البحر الأحمر والبحر الميت، والانتقادات الأردنية المتواصلة لصفقة الغاز مع إسرائيل، و«صفقة القرن» الأميركية طبعاً، و«هذه قائمة يهدد كل واحد من بنودها جوهر ومضمون العلاقات»، كما يقول.

وتعليقاً على تحليل عيران، رأى المعلق العسكري في «هآرتس»، عاموس هرئيل، أنه قريب من توقعات وزراء الحكومة وأعضاء «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينت) الذين يستمعون على الدوام إلى تقديرات المؤسسة الأمنية، ويطلعون على المخاوف من آثار مبادرة دونالد ترامب، عبر علاقاتهم مع مسؤولين أردنيين. ويلفت هرئيل إلى أن الأجواء في عمّان تفيد بأن دول الخليج لا تفهم بعمق الفلسطينيين واعتباراتهم. ولذلك تنفخ لدى الأميركيين والإسرائيليين آمالاً عبثية، حول إمكانية التقدم في اتفاق من دون معالجة قضية القدس. ولمواجهة هذا التحدي، اعتبر عيران أن هذا الوضع «يستوجب تفكيراً استراتيجياً إسرائيلياً، إلى جانب استعداد أردني وإسرائيلي للامتناع عن خطوات استفزازية، على رغم الضغوط الداخلية في الدولتين. كذلك، يستوجب الوضع إجراء حوار شامل بينهما، وعلى مستوى رفيع، بهدف التوصل إلى تسوية كاملة للعلاقات».

يتحتمل أن تؤدي «صفقة القرن» إلى عدم استقرار في عمّان وزعزعة النظام (من الويب)

تقرير

انسحب الجيش السوري من كفرنبودة، ودخلتها الفصائل التي تقودها «تحرير الشام» لتتحول البلدة مركزاً لمعارك تبدو طويلة. ومع غياب تفاصيل الحوار التركي ــ الروسي عن التداول، تحاول واشنطن ومعها شركاؤها الغربيون الضغط لتجميد الجبهات، بما يتيح لاحقاً إدخال «الهدَن» تحت المظلّة الأممية

ضغوط أميركية لتجميد الجبهات
معارك كفرنبودة تنذر بجولة تصعيد طويلة

تحوّلت كفرنبودة إلى مركز لاستهداف الفصائل من قبل سلاحي الجو والمدفعية (أ ف ب)

على وقع تحذيرات غربية من «التصعيد» في جيب إدلب، ووعيدٍ بـ«ردّ مناسب» على أي استخدام مفترض لسلاح كيميائي، تشير معطيات الميدان إلى أن الجبهات ستشهد مزيداً من المعارك العنيفة خلال الفترة المقبلة. فلا التهدئة المُصوغة بين أنقرة وروسيا دخلت موضع التنفيذ، ولا القصف المتبادل توقّف، بل على العكس، حشدت الفصائل بقيادة «هيئة تحرير الشام» قواتها، وهاجمت نقاط الجيش السوري في ريف حماة الشمالي. وبعد معارك كرّ وفرّ طويلة، انسحبت قوات الجيش من بلدة كفرنبودة عقب اشتباكات عنيفة داخل أحيائها، سبّبت خسائر في صفوف الطرفين. غير أن الانسحاب من البلدة لم يُخرجها من دائرة الاشتباك، إذ تحوّلت إلى مركز لاستهداف الفصائل بسلاحَي الجو والمدفعية، وهو ما سبّب مقتل عدد كبير من عناصرها.

عودة كهرباء «الفرات»

أعلنت وزارة الكهرباء أن ورشات الصيانة التابعة لها في محافظة حماة انتهت من إصلاح خط التوتر العالي 230 كيلوفولط (الثورة حماة 2) وصيانته في محافظة حماة، الذي يربط سدّ الفرات بالشبكة الكهربائية العامة. وأوضحت المؤسسة العامة لنقل الكهرباء أنه بعد انقطاع منذ عام 2013، أُصلح الخط بطول 185 كيلومتراً، الذي يزفد الشبكة العامة بـ200 ميغاواط. وأشارت إلى أن أهمية الخط تأتي من كونه يوفّر كمية من الكهرباء من دون الحاجة إلى الوقود أو بناء محطة توليد جديدة، لافتة إلى أن نسبة الأضرار فيه كانت كبيرة جداً، حيث تضرر 165 برجاً من أبراج الخط، إضافة إلى فقدان 100 كيلومتر من الأمراس والعوازل.
(سانا)

وساهمت الألغام التي زرعتها وحدات الجيش داخل البلدة، قبل انسحابها، في قتل وإصابة عدد إضافي من المهاجمين، وفق ما نقلت أوساط معارضة. وإذا ما

> أكدت أنقرة أنها لن تسحب نقاط المراقبة من محيط إدلب

استمر القصف الجوي والمدفعي على كفرنبودة بالكثافة التي كان عليها أمس، فلن تتمكن الفصائل المسلحة من تثبيت نقاط في داخلها، وقد يفضي أي هجوم منظّم ومدروس لقوات الجيش حينها إلى استعادة السيطرة على البلدة. ومن المؤكد أن «تحرير الشام»، التي بدا دخولها إلى جانب وحدات «الجيش الوطني» معدّلاً لتوازنات الميدان، ستبذل جهداً كبيراً للثبات في البلدة، ومحاولة التوسع في محيطها، خاصة أن ذلك يعزّز حضورها في منطقة لم تكن سابقاً ضمن إطار هيمنتها. وفي موازاة معارك كفرنبودة، لم تتوقف الاشتباكات على محور كباني في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، وسط تعزيز الاستهداف الجوي لنقاط المسلحين، وصولاً إلى جسر الشغور في ريف إدلب. تعاظم التصعيد يدفع بسؤالين رئيسين إلى الواجهة، أولهما عن طبيعة ما قد تفضي إليه الاتصالات الروسية ــ التركية، وثانيهما عن الاستثمار المحتمل لموجة الضغط الغربي التي تقودها واشنطن ضد دمشق وحلفائها لوقف المعارك في إدلب. وحضرت بعض التفاصيل المرتبطة بسياق المحادثات الروسية ــ التركية أمس، من دون أن تعطي تصوراً واضحاً عن فحواها. إذ تداولت أوساط معارضة أنباء عن أن موسكو أبلغت أنقرة بأنها لن تستطيع ضمان أمن نقاط المراقبة التركية في منطقة «خفض التصعيد» في ظلّ تطورات الميدان الأخيرة، قبل أن يخرج وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، ويؤكد أن بلاده لم ـ ولن ـ تخلّ أياً من تلك النقاط. وعادت أوساط معارضة إلى الحديث في ساعات مساء أمس عن إبلاغ تركيا قادةَ الفصائل في إدلب، أن اتفاقات التهدئة بموجب صيغتَي «أستانا/ سوتشي» لم تعد سارية في ظلّ استمرار المعارك، من دون أن يخرج تصريح رسمي عن أي طرف يؤكّد ذلك أو ينفيه. وسواء أصحّ الأمر أم لا، تؤكد المعلومات الميدانية من طرف الجيش السوري أن هناك استعداداً لمعارك «غير محدودة» من حيث المدّة والجغرافيا في محيط إدلب.

أما الضغط الغربي الذي افتتحته واشنطن عبر بيان من وزارة الخارجية، فيحذّر من «التصعيد» في إدلب ومن «استخدام لسلاح الكيميائي»، فقد استمر أمس عبر تصريحات مماثلة خرجت عن وزارة الدفاع الأميركية، ليتردد صدى تلك التحذيرات في لندن وباريس. الجبهة الثلاثية المشتركة الأميركية ـ البريطانية ـ الفرنسية أرادت تأكيد حضور الحلف الذي نسجه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لشنّ الاعتداء على سوريا بحجّة «الكيميائي» نفسها. وهي تصبّ في الوقت عينه في سياق دعم مقاربة إدارة ترامب حول «الملف السوري»، والتي عبّر عنها الممثل الخاص لوزير الخارجية لشؤون سوريا، جايمس جيفري، خلال جلسة استماع للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي أمس. إذ رأى جيفري أن هناك ضرورة لوقف إطلاق النار في إدلب كما في كل سوريا، لافتاً إلى أن بلاده تسعى إلى ضمان تجميد الجبهات لحين إحراز تقدّم في المسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة في جنيف، على أن تجري رعاية الهدنة لاحقاً ضمن إطار القرار الأممي 2254.
(الأخبار)

الأزمة الخليجية

الرياض تطلب نقل مكتب «اليونسكو» من الدوحة

علمت «الأخبار» من مصادر مطّلعة أن السعودية طلبت، رسمياً، نقل «مكتب التخطيط التربوي» التابع لوكالة «اليونسكو» (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) من الدوحة إلى مدينة جدة السعودية أو العاصمة البحرينية المنامة. ووفقاً لمسؤول في «اليونسكو»، دعت الحكومة السعودية المديرة العامة للمنظمة الفرنسية أودري أزولاي (الصورة) إلى نقل مهام الوكالة التابعة لـ«اليونسكو» من الدوحة، بسبب «الضعف الشديد للقطريين في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل، ونقص الخطط، وعرض التقارير والملخصات المخالفة للحقائق».

وقال المصدر الذي يعمل في مكاتب الوكالة في باريس إن السعوديين أعربوا «عن رغبتهم في نقل مكتب اليونسكو من الدوحة، وأكدوا أن هذه رغبة وزراء التعليم في دول الخليج»، مضيفاً: «عندما سألنا كلاً من الكويت وعُمان حول الأمر، علمنا أنهم لم يقدموا مثل هذا الطلب، بل وأعربوا عن رفضهم لنقل مكتب الوكالة إلى جدة أو المنامة».
وأوضح «أن حجة السعوديين لنقل المكتب إلى جدة هي: تقدم المملكة العربية السعودية في القضايا التعليمية والتأهيلية والثقافية، والتقدم الاستثنائي لمشروع تمكين المرأة في رؤية 2030»!
وهم طالبوا المديرة العامة للمنظمة بدعم عضوية السعودية في المجلس التنفيذي لـ«اليونسكو» عام 2019 وتوظيف شخصيات سعودية في مناصب عليا في مكتب المنظمة «وقد وعدتهم المديرة العامة خيراً». ولفت المصدر إلى أن «المستغرب أن أزولاي من أشد المدافعين عن التعليم التربوي والديني الإسلامي في السعودية، بين جميع مديري اليونسكو المتعاقبين، رغم أنها يهودية». وأوضح أنها باتت تلقب بـ«لوبي السعودية في اليونسكو»! علماً أن الرياض وتل أبيب دعمتا بقوة ترشيحها لمنصب المديرة العامة للوكالة الدولية.
(الأخبار)

إيران

رسائل «بحرية» جديدة من طهران
البنتاغون يدرس إرسال 5 آلاف جندي إلى المنطقة

> عادت معلومات نشرتها وسائل الإعلام الأميركية حول خطة لدى البنتاغون، طلبها مجلس الأمن القومي، لتعزيز القوات الأميركية في المنطقة. التوتر إلى مستويات مرتفعة، في وقت لم تغب فيه رسائل الجهوزية المقابلة الصادرة من إيران

في مؤشر جديد على نية واشنطن إبقاء التصعيد مع إيران عند مستويات مرتفعة، نقلت وسائل إعلام أميركية على نحو شبه متزامن معلومات عن نية البيت الأبيض دراسة خطة يعكف عليها البنتاغون لإرسال تعزيزات كبيرة إلى المنطقة. ونقلت شبكة «سي أن أن» الأميركية عن ثلاثة مسؤولين أن وزارة الدفاع بصدد «إعداد خطة عاجلة لإرسال آلاف الجنود الإضافيين إلى منطقة الشرق الأوسط»، سيطلع عليها اليوم (الخميس) مسؤولون رفيعو المستوى في مجلس الأمن القومي، من دون تحديد هل سيحضر الرئيس دونالد ترامب الاجتماع. وقالت المصادر إن واشنطن قد ترسل عدداً من الجنود «كإجراء رادع (لإيران)، ثم تعزز وجودها العسكري في المنطقة بباقي القوات، في حال اقتراب الضربة العسكرية»، مضيفة أن الخطة تشمل «إرسال صواريخ باليستية، ومنظومات دفاعية، وصواريخ تواماهوك على غواصات وسفن، إضافة إلى القدرات العسكرية الأرضية من أجل ضرب أهداف بعيدة المدى، ولم يتم تحديد هذه الأسلحة بعد». كذلك، أعادت وكالة «رويترز» تأكيد هذه الأنباء، ناقلة عن مسؤولين أميركيين أن العدد الذي يدرس البنتاغون إرساله هو خمسة آلاف جندي.

بموازاة ذلك، تتزايد الأصوات في الولايات المتحدة المحذرة من استغلال التوتر القائم مع إيران من جناح في الإدارة «يسعى إلى إشعال الحرب». وفي هذا الصدد، عقد العضوان في مجلس النواب، الديمقراطية باربرا لي، والجمهوري توماس ماسي، مع أعضاء آخرين، مؤتمراً صحافياً داخل الكونغرس دعوا فيه إلى إلغاء قانون التفويض باستخدام القوة العسكرية المقر في 2001 عقب هجمات 11 أيلول، الذي يستخدمه الرؤساء كمبرر للهجمات العسكرية منذ 18 عاماً. وعبّر المشرعون عن مخاوف لديهم من أن يصدر ترامب أمراً بمهاجمة طهران. يأتي ذلك بعد أن أقرت لجنة فرعية في مجلس النواب أول من أمس تعديلاً على مشروع قانون الإنفاق الدفاعي، ما من شأنه إلغاء قانون التفويض باستخدام القوة.

> ثمة مساعٍ في الكونغرس لإلغاء تفويض الرئيس بالعمليات العسكرية

وفي وقت رُصدت فيه زيارة للقائم بأعمال السفير الأميركي لدى بغداد جوي هود، إلى مستشار الأمن الوطني العراقي، فالح الفياض، أمس، عقب مبادرة رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، للوساطة بين طهران وواشنطن، أوضح مكتب الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أن «وساطة عدد من الدول لا تعني التفاوض مع واشنطن».

في المقابل، نقلت وسائل الإعلام الإيرانية أن «الجيش أرسل قطعاً من الأسطول البحري رقم 62، مكون من المدمرة بايندر والبارجة بوشهر والبارجة لاوان»، على أن تقوم بعد انتشارها في المياه الدولية خلال الأيام المقبلة بـ«مهمات بحرية ودوريات تفقد أمنية والتصدي للقرصنة فضلاً عن المشاركة في تدريبات على الإغاثة مع البحرية العمانية». رغم ذلك، يوحي هذا الإعلان برسائل جهوزية عالية تحسباً للتطورات، فقد ترافق مع تصريحات لنائب قائد الحرس الثوري، علي فدوي، أكد فيها أن «كل شيء في شمال مضيق هرمز تحت سيطرتنا»، لافتاً إلى أن تحركات «السفن الحربية الأميركية في المنطقة تحت السيطرة الكاملة للجيش الإيراني والحرس الثوري».

وفي السياق نفسه، عقد المرشد الإيراني، علي خامنئي، لقاء بطلاب جامعيين لمناقشة الأوضاع العامة في البلاد. خامنئي جدد انتقاده للاتفاق النووي قائلاً إنه «لم يكن مقتنعاً كثيراً بالصورة التي تم فيها تحقيق الاتفاق... قلت هذا الأمر لرئيس الجمهورية ووزير الخارجية مراراً ونبهتهم إلى الكثير من الحالات». وفي ما بدت رسالة رمزية في ظل التوتر القائم، ظهر أثناء اللقاء إهداء طالب صورة لنادر مهدوي رفعت إلى جانب خامنئي، ومهدوي هو أحد الذين قضوا في الثمانينيات أثناء مهاجمة بارجة أميركية في الخليج.
(الأخبار، رويترز، الأناضول)

طالب إيراني يهدي خامنئي أمس رسماً لنادر مهدوي الذي قضى في الثمانينيات بهجوم على بارجة أميركية (من الويب)

تقرير

ثلاثة أشهر على حراك الجزائر: جدل المرحلة الانتقالية والمسار الدستوري

بعد ثلاثة أشهر من انطلاقه، يجد الحراك الشعبي في الجزائر نفسه عند نقطة الانطلاق من جديد. فقد نجح في افتكاك انتصار سياسي بإحباطه مشروع بقاء الرئيس السابق في الحكم، لكنه اليوم يُصارع من أجل تغيير حقيقي للنظام. في ظلّ بوادر مايشبه «ثورة مضادة» تقودها أحزاب النظام السابق

طالب الإبراهيمي الجيش بأن يكون قناة لتحقيق الشرعية عبر الاستجابة لمطالب الشعب (أ ف ب)

الجزائر ــ **محمد العيد**

ينظر الجزائريون عموماً إلى واقعهم بتفاؤل ممزوج بالخوف والقلق على مستقبل بلادهم. وهي حالة قد تكون نابعة من حرصهم على عدم تضييع ما تحقق من مكاسب كبيرة منذ 22 من شباط/ فبراير، تاريخ انطلاق الحراك الشعبي الذي أطاح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد 20 سنة من الحكم، ونجح في إفشال مشروع «الولاية الخامسة» التي كان يُريد شقيقه وباقي المنتفعين من حكمه، من خلالها، الحفاظ على نفوذهم باستغلال عجز الرئيس ومرضه الشديد. إنجازات لم يكن يحلم بها الجزائريون قبل هذا التاريخ، فقد كان الحال يشير إلى وضعية استسلام تامة لذلك الوضع، مخافة أن تنزلق الأمور إلى الفوضى. إلا أن الحراك الشعبي أعطى وجهاً مغايراً تماماً عن الصورة النمطية السائدة عن المجتمع الجزائري، من حيث كونه يميل إلى العنف، بما مكّن الجزائريين من اكتشاف أنفسهم من جديد، وأعاد إليهم حرية التعبير واحتلال الفضاء العام الذي حُرموه طويلاً، وهو ما دفع بهم إلى الاستثمار أكثر في هذه اللحظة التاريخية، من خلال عدم الاكتفاء برحيل بوتفليقة، ورفع سقف المطالب إلى تغيير جذري في النظام، وتمكين الشعب لأول مرة منذ استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي، من اختيار رئيسه عبر انتخابات حقيقية وليست صورية.

وقد دخل الحراك الشعبي اليوم، بعدما حقق المنجز الأول بإبعاد شبح بقاء بوتفليقة في الحكم، في مرحلة ثانية تُحاول التأثير قدر الإمكان في صناعة نظام جديد يؤسّس لقطيعة سياسية فعلية مع النظام السابق. لكن هذا التدافع بين الحراك والسلطة الحالية، مُمثّلة بطرفها القوي قيادة الجيش، ولّد حالة انسداد سياسي، لم يستطع أي طرف فيها فرض منطقه على الآخر. فالسلطة تتمسك بإجراء انتخابات رئاسية بالآليات السابقة نفسها، وفي إطار قوانين مرحلة بوتفليقة، وتشدد على ضرورة ألّا يخرج الحلّ عن الإطار الدستوري الذي يتيح مخارج ضيقة، فيما يرفض الحراك هذا المنطق، ويردّد في كل أيام الجمعة مطالبه برفض انتخابات يشرف عليها رجال الرئيس السابق، وفي مقدمتهم رئيس الدولة الحالي عبد القادر بن صالح، ووزيره الأول نور الدين بدوي، خوفاً من تكرار تجارب تزوير الانتخابات السابقة التي ستعيد النظام السابق إلى الحكم، عبر وجوه جديدة فقط، وهو ما يمثل في نظر القيادات البارزة في الحراك الشعبي، انتكاسة إلى الوراء.

كذلك فإن هذا الانسداد بدأ في واقع الأمر يؤثر بالحراك نفسه، فظهر انقسام واضح في الشارع على أولويات المرحلة المقبلة ورؤى حل الأزمة. والأخطر من ذلك، ظهور خطاب هويّاتي يقوم على تخوين الآخر لمجرد الاختلاف في الرؤية السياسية، أو اتخاذ مواقف مضادة لما تقدمه القيادة العسكرية، التي بدأ يظهر متعصبون لها في الشارع كذلك. ووجدت القوى السياسية التي كانت متحالفة في دعم الرئيس السابق، في ظلّ هذه الأجواء، الفرصة مواتية للعودة إلى الساحة من باب دعم رئيس أركان الجيش، بعدما كانت منبوذة في الشارع الذي فرض عليها شبه حصار في مكاتبها. ويحاول حزب «جبهة التحرير الوطني» تحديداً، باعتباره أحد أهم أجهزة الحكم السياسية، التخلص من التركة السابقة، عبر إبعاد بعض المحسوبين عليه، كرئيس المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، عبد السلام بوشارب، كنوع من التقرب إلى الشارع الذي يطالب برحيل الأخير، وهو ما دفع نواباً من الحزب أمس إلى اقتحام مكتبه لمحاولة طرده، إلا أنه لا يزال يقاوم.

وفي ظلّ هذا الواقع، حاول وزير الخارجية سابقاً، أحمد طالب الإبراهيمي، الذي يمتلك بعض الرمزية في الشارع، توجيه النقاش من جديد، وتخليصه من الشوائب التي علقت به، ودفع المؤسسة العسكرية إلى القبول بحلّ يلبّي مطالب الحراك. ووجّه الإبراهيمي في رسالة ثانية (منفرداً هذه المرة بعد الأولى التي لاقت تجاهل السلطة الفعلية)، نقداً بشكل دبلوماسي مبطن لقيادة المؤسسة العسكرية، خاصة في ما يتعلق بتمسكها الحرفي بالدستور، قائلاً: «حقاً، إن المؤسسة العسكرية تتسم بالانضباط، وتفادي التدخل المباشر في الشأن العام، لكنها في هذا الظرف الخاص، يجب أن تُصغي إلى اقتراحات النخب وعقلاء القوم، وأن لا تكون سنداً لمؤسسات لا تحظى بالرضى الشعبي، حتى وإن كانت في وضع دستوري ثابت كان مبرمجاً لحالات عادية، وليست استثنائية كالتي نمرّ بها اليوم».

> ظهر انقسام واضح في الشارع على أولويات المرحلة المقبلة وروّى حل الأزمة

ولقاسم الإبراهيمي مخاوف موجودة في الشارع من إمكانية أن تكون لقائد الجيش نيات لإبقاء المؤسسة العسكرية متحكّمة خلف الستار بالقرار السياسي، فقال: «على المؤسسة العسكرية أن تكون قناة لتحقيق هذه الشرعية عبر الاستجابة الواضحة للمطالب الشعبية وفق قراءة واعية ومسؤولة للواقع السياسي وضغوطات المرحلة، بحيث لا تنحرف هذه المشروعية إلى إعادة إنتاج وسائل الحكم السابق وآلياته عبر عناوين جديدة يلتبس فيها مبدأ الاستقرار المؤسّساتي والدستوري بربيبة المطامع السلطوية، التي لا تخلو منها أي نفس بشرية». ورأفع الإبراهيمي، من أجل مخرج يجمع بين الحلّين الدستوري والسياسي، عبر تفعيل المادتين 7 و8، اللتين تتحدثان عن أن الشعب صاحب السيادة، والانطلاق من هذه القاعدة لصياغة حلّ يتناسب مع مطالب الحراك، غير ممانع في أن يساهم في هذا الجهد، وهو الذي عرض عليه بعض شباب الحراك رئاسة المرحلة الانتقالية.

ونجحت هذه الرسالة نسبياً في الجمع بين قسمين من الجزائريين (الداعون إلى المرحلة الانتقالية، والرافضون لها)، مثلما أظهرته النقاشات التي تلتها، بنحو يبعث على التفاؤل في إمكانية إيجاد تسوية، خصوصاً بعد خطاب الفريق أحمد قايد صالح، أمس، الذي نفى فيه أن تكون له أي طموحات سياسية شخصية في المستقبل.

قضية

انتخابات أوروبية حاسمة بدءاً من اليوم: «موجة شعبوية» جديدة تتهدّد الاتحاد

تشهد القارة الأوروبية انتخابات برلمانية تبدأ اليوم وتنتهي في 26 أيار الجاري، لانتخاب 751 عضواً في البرلمان الأوروبي. انتخابات شهدت تحشيداً كبيراً من قِبَل الداعمين للاتحاد الأوروبي والمعارضين له. وقد كانت من أبرز تجلّياتها خطابات ودعوات لمواجهة «المدمّرين» ضمن المعسكر الأول، وأخرى داعية الى إطاحة «النظام» القائم في بروكسل ضمن المعسكر الثاني

تبقى هذه الانتخابات مهمة في رسم مسار الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الخمس المقبلة (أ ف ب)

قبل أيام قليلة على انتخابات البرلمان الأوروبي، حذّر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، من «الخطر الوجودي» الذي يحيط بالاتحاد الأوروبي. لاحت أمامه مشاهد كثيرة، من اللقاءات التي جمعت «الشعبويين» والقوميين المشكّكين في الاتحاد، إلى الخطابات عن ضرورة وضع حدّ للنظام الحاكم في بروكسل، وربّما انتهى به الأمر إلى تخيّل غالبية «شعبوية» تسيطر على إحدى أهم مؤسسات التكتل، وتؤثّر إلى حدّ كبير في سياساته. ماكرون بدا واقعياً؛ فانتخابات عام 2014، والتي حقق فيها معارضو الاتحاد في أرجاء القارة، مقدّمين أنفسهم على أنهم جبهة موحدة ستضرب المؤسسة السياسية، وتسجّل خرقاً في انتخابات البرلمان الأوروبي. آخر لقاء لهم جرى في ميلانو، حيث جمعهم زعيم «حزب الرابطة» الإيطالية ماتيو سالفيني. وضمن تحالفه «أوروبا الأمم والحريات»، حضرت «إيكونة» اليمين الفرنسي المتطرّف، مارين لوبن، التي تتزعّم «التجمع الوطني»، وحوالى 12 زعيماً، بينهم ممثلون عن «حزب الحرية» النمساوي، وحزب «فلامز بيلانغ» أو «المصلحة الفلمنكية» البلجيكي. ومن هناك، هاجم هؤلاء «حكّام بروكسل» والمهاجرين والإسلام، ووعدوا ببزوغ فجر حقبة قومية جديدة.

لم يكد ينتهي هذا «اللقاء ـ الكابوس»، حتى قابله القادة الأوروبيون بمحاولة للتحشيد، مستفيدين من الأيام القليلة المتبقية على انطلاق الانتخابات. سعى هؤلاء إلى مواجهة المدّ المتنامي لـ«الشعبويين»، عبر تحريك مؤيديهم وتنشيط المشاركة في حدث يشهد تقليدياً إقبالاً خفيفاً، فدعا ماكرون إلى «قيام ائتلاف تقدمي كبير» بمواجهة «من يريد تدمير أوروبا من خلال القومية»، في حين دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل المؤولين السياسيين الأوروبيين إلى الوقوف «بشكل قاطع» بوجه «التيارات التي تريد تدمير أوروبا».

بغض النظر عن الدعوات المتناقضة، تبقى هذه الانتخابات مهمة في رسم مسار الاتحاد الأوروبي على هي خوف قادة الاتحاد الأوروبي من «خطر» وفرة «شعبوية» كبيرة ستؤدي إلى استجواذ هذه الفئة على مؤسسات أو شلّها من الداخل، مع ما لذلك من تداعيات على قدرة أوروبا على العمل، ولا سيما أن الهدف من تحرّك سالفيني الأخير هو جعل كتلة «أوروبا الأمم والحريات» ثالث كتلة، وهي مرتبة ينافس عليها أيضاً تحالف الديموقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا» الذي يضم النواب الفرنسيين من تيار الرئيس إيمانويل ماكرون.

> تتنافس 7 تيارات للفوز بالأغلبية ليترشّح بعدها الفائز على منصب رئيس المفوضية

تقدماً ملحوظاً، كانت «بروفة» لما ستنتجه الانتخابات الحالية. وعلى رغم أن الجدل في شأن أوروبا شهد، منذ ذلك الحين، تحوّلات كثيرة، إلا أن الاصطفافات والتحالفات التي ظهرت في الفترة الماضية كان لها دورها في إبراز تناقض أكبر وانقسام أوسع بين المعسكر «الشعبوي» ومعسكر «التيارات الحاكمة».

وانطلاقاً من هذه الثنائية، شهدت الأسابيع الأخيرة الكثير من الخطابات التصعيدية بين الجانبين. خلالها، كان «الشعبويون» يجولون الأوروبية التي أجريت عام 2014.

التحالف الرابع المنافس هو تحالف «المحافظين والإصلاحيين»، والذي يقوده السياسي التشيكي جان زهراديل. يدعو هذا الأخير إلى إصلاحات في هيكل الاتحاد الأوروبي بما يقلّل من مركزيته، ويمنح المزيد من الصلاحيات للدول الأعضاء، كما يدعو إلى تبني سياسات نقدية متعددة. أما خامس التحالفات المتنافسة، فهو «تحالف الليبراليين والديموقراطيين من أجل أوروبا»، الممثل لتيار الوسط، ويقوده غي فيرهوفشتات ويضم «حزب الجمهورية إلى الأمام» الفرنسي، الذي ينتمي إليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

سادس المنافسين هو تحالف «حزب اليسار الأوروبي المتحد» و«اليسار الأخضر الشمالي»، والذي يرشح لمنصب رئيس المفوضية السلوفينية فيوليتا توميتش، والإسباني نيكو كيو. التحالف السابع، الذي ينافس على المنصب، هو «تحالف أوروبا الحرة»، والذي يقوده السياسي الإسباني أوريل جونكيرس، الذي يخوض الانتخابات من السجن، حيث ينتظر محاكمته على اتهامات بالتمرد وإثارة الفتنة، على خلفية المشاركة في تنظيم استفتاء لاستقلال إقليم كاتالونيا، عام 2017.

وبحسب أحدث التوقعات، هناك ثلاث مجموعات يمينية مشكّكة في الاتحاد الأوروبي، وهي «أوروبا الحرية والديموقراطية المباشرة»، و«المحافظون والإصلاحيون الأوروبيون»، و«أوروبا الأمم والحرية»، التي يتزعّمها سالفيني. ومع أن هذا الأخير يسعى إلى المرتبة الثالثة، إلا أن مجلة «ذي إيكونوميست» أشارت إلى أنه قد يصاب بخيبة أمل. فبناءً على آخر الاستطلاعات، بيّنت المجلة البريطانية أن تحالفه سيحلّ في المرتبة الرابعة. وفي هذا السياق، لفتت إلى أنه على الرغم من أن من المتوقع أن تحقق الأحزاب القومية مكاسب كبيرة، إلا أن ذلك لن يكون كافياً لكسر قبضة «الأحزاب» المؤيدة للاتحاد الأوروبي.

المشكلة التي يواجهها سالفيني هي أن المشكّكين في الاتحاد الأوروبي غير موحّدين، سواءً في ما يتعلق بالعلاقة مع روسيا أو بحرية التجارة أو حتى بكيفية مكافحة الهجرة. هذا فضلاً عن أن هناك صعوبة أخرى أمامه، وهي أن الأصوات المناصرة للاتحاد عادت لترتفع، وخصوصاً بعد الفوضى التي أحدثها «بريكست» في بريطانيا، ما أدى إلى غياب النسخ «المقلّدة» في بقية الدول، حيث طالبت أحزاب عدّة بالانفصال عن التكتل.

في انتظار ما ستتمخّض عنه هذه الانتخابات ـ التي يبقى قائماً احتمال مخالفة نتائجها ما أظهرته الاستطلاعات ـ حذّر «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» من أن فوز القوى المعادية للاتحاد الأوروبي بأكثر من 33 في المئة من المقاعد قد يمنحها القدرة على تأليف أقلية يمكن أن تمنع بعض الإجراءات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وتجعل تبني التشريعات الجديدة أكثر صعوبة، «مع احتمال إحداث ضرر مؤثّر على فحوى السياسة الخارجية للتكتل، وأيضاً على جاهزيته المؤسساتية وصدقيته السياسية في ما يتعلق باتخاذ مبادرات في هذا المجال».

(الأخبار)

من يتنافس؟

الأمر لا ينتهي هنا، فضمن هذه الكتل أو إضافةً إليها، تتنافس سبعة تيارات بارزة للفوز بالأغلبية البرلمانية، ليحصل الفائز بأغلبية الأصوات على الحق في الترشح لمنصب رئيس المفوضية الأوروبية ـ المنصب الأهم ـ الذي يشغله حالياً جان كلود يونكر. أبرز الأحزاب المنافسة، هو حزب «الشعب الأوروبي»، الذي يقوده حالياً الألماني مانفريد ويبر، والذي يمثّله يونكر أيضاً. الحزب ينتمي إلى اليمين الوسط، وخاض ويبر حملة ترشحه تحت شعار «يجب إعادة أوروبا إلى الشعب». وعلى رغم أن ويبر يُعرف بموقفه المتحفظ من الهجرة، إلا أنه يعارض خطاب «الشعبويين» المناهض لها.

التحالف الثاني المنافس هو «تحالف الاشتراكيين الأوروبيين»، الذي يقوده في هذه الانتخابات وزير الخارجية الهولندي السابق فرانس تيمرمانز، ويمثّل تيار يسار الوسط. تيمرمانز اشتُهر بدفاعه عن مبادئ أوروبية، مثل العدل والمساواة وحقوق المرأة، والتوصل إلى حلول للأزمات من خلال التعاون. وفي ما يخص أزمة المهاجرين، دعا تيمرمانز إلى أن يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة مختلفة وعادلة تجاه اللاجئين والمهاجرين، تعتمد على مشاركة المسؤولية والتضامن بين الدول الأعضاء. أما التحالف الثالث، فهو تحالف «حزب الخضر»، والذي تمثله في هذه الانتخابات الألمانية سكا كلير، والهولندي باس إيكهوت. وتخوض كلير هذه الانتخابات للمرة الثانية، إذ ترشحت عن التحالف ذاته في الانتخابات الحرية والديموقراطية المباشرة»، من 42 إلى 49 مقعداً. أما اليمين المتطرّف، فسيعزّز موقعه عبر التحالف الجديد، الذي أسّسه زعيم «الرابطة» الإيطالية ماتيو سالفيني (الصورة)، وتقدّم «التجمع الوطني» في فرنسا، وهو ما سيمنحه 9,7% من مقاعد البرلمان، أي 73 مقعداً. وفي المجموع، يمكن للأحزاب المشكّكة في أوروبا أن تحصل على 179 مقعداً من بين 751، أي 23,8% من مجموع المقاعد في البرلمان الأوروبي.

(الأخبار)

تراجع واضح لـ«الشعبي الأوروبي»

توقّعت استطلاعات الرأي الوطنية، التي أنجزتها المؤسسة الإعلامية الدولية «بوليتيكو»، فوز «الحزب الشعبي الأوروبي» في الانتخابات البرلمانية الأوروبية، بحصوله على 22,3% من المقاعد، متقدماً على «التحالف التقدمي للاشتراكيين والديموقراطيين» الذي سينال 19,8%.

ومنح الاستطلاع، أيضاً، «تحالف الديموقراطيين والليبراليين من أجل أوروبا» حوالى 14% من المقاعد، لتليه مجموعات من اليمينيين المشكّكين في أوروبا، والإيكولوجيين، واليسار الراديكالي. وبحسب الاستطلاعات، فإن «الحزب الشعبي الأوروبي» الذي يحوز حالياً 29% من المقاعد، سيسجل تراجعاً واضحاً بسبب تعثّر الأحزاب التقليدية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا. كذلك، تشير التحليلات إلى تقدّم المشكّكين في أوروبا، المدعومين بفوز حزب «بريكست» الذي يتزعّمه نايجل فاراج في بريطانيا، والوزن الحالي لحركة «خمس نجوم» التي تتقاسم السلطة في إيطاليا مع «الرابطة» (اليمين المتطرف)، حيث من المنتظر أن تنتقل مجموعتهما السياسية في البرلمان الأوروبي، «أوروبا

وفيات

ذكرى

تتقبل عائلة المرحوم
الدكتور حسان خليل الحاج
التعازي بذكرى مرور أسبوع على وفاته وذلك نهار الخميس الواقع فيه 23/5/2019 من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة.
المكان: الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي.
اشقاؤه: د. عصام (زوجته د. وفاء بري).
د. ابراهيم (زوجته د. سوزان المصري).
القاضي محمد (زوجته القاضية زينب مرّاحم).
د. نزار (زوجته القاضية لمى أيوب).
شقيقته: د. ريم الحاج (زوجها المهندس محمد الحاج).

يمزيد من الرضا والتسليم ننعى اليكم المغفور لها بإذنه تعالى
الحاجة بلقيس محمد عجمي الحسيني
ارملة المرحوم السيد محمد احمد الحسيني
اولادها: احمد زوجته جون ايفا هنري واولاده محمد، الكسندر، رمزي وزياد
الدكتور نبيل واولاده شادي، ياسمين والمرحوم ريان
المهندس باسم واولاده نور، زينب، فرح واحمد
وعلي زوجته نادين عريسي واولاده من ريم الهندي سمير، عامر، مازن، وليد، محمد.
بناتها: غنوة ارملة المرحوم العميد الركن عبدالله الحسيني
واولادها نادين زوجة رامي ناصر، وائل، احمد
اشقاؤها: المرحوم حسين، المرحوم علي، المرحوم احمد والمرحوم عباس
شقيقاتها: المرحومة مريم ارملة المرحوم فايز خليل، سكينة، وجيهة ارملة المرحوم النائب السابق ممدوح العبدالله،
المرحومة سكنة زوجها وليد دودين والمرحومة زينب زوجة المرحوم عدنان علوية
تقبل التعازي عن روحها في شمسطار في منزل العائلة قبل الدفن وبعده وايام الاربعاء والخميس (يصادف الثالث)
وتقبل التعازي في بيروت في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء قرب مديرية أمن الدولة يوم السبت 25 ايار من الساعة الثالثة الى الساعة السادسة مساءً.
الآسفون: آل الحسيني، آل العجمي، آل عريسي، آل خليل، آل العبد الله، آل دودين، آل علوية.
إنا لله ما أخذ، وله ما أعطى، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا إنا لله وإنا إليه راجعون
اللهم ارحمها واغفر لها واسكنها فسيح جناتك.

يصادف الأحد 20 رمضان / الموافق 26 أيار ذكرى مرور أسبوع على وفاة المرحوم
المعاون اول الحاج
حسين سعيد قوصان
(أبو عصمت)
زوجته المرحومة الحاجة ساره عبد الله كحيل
أولاده: د. عصمت زوجته اليزابيت، د. علي، عباس، الحاج محمد زوجته الحاجة رباب زهوي.
بناته: الحاجة ميرنا، صونيا زوجة محمد سعد، الحاجة الفت زوجة الصحافي أمين مصطفى، ديانا زوجة المهندس غالب قاروط.
اشقاؤه: المرحوم الحاج علي، المرحوم محمد، المرحوم احمد، المرحوم عبد الله وفؤاد.
شقيقاته: المرحومة الحاجة سنية، الحاجة خديجة، المرحومة الحاجة مناهل، المرحومة الحاجة زينب والحاجة صباح.
وفي المناسبة تتلى آيات من الذكر الحكيم ويقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة عند الساعة 10 صباحا للنساء في حسينية السيدة زينب وللرجال في حسينية النبطية.
الآسفون: آل قوصان، آل كحيل، آل المصري، آل سعد، آل مصطفى، آل قاروط، آل زهوي وعموم أهالي بنت جبيل، عيترون والنبطية.

تصادف يوم الخميس 23 أيار 2019 ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة ابتهاج علي وهبي
(أم حسن)

زوجها الحاج فوزي عبدالله فواز (أبو حسن)
أبناؤها: حسن زوجته بارعة بري والحاج محمد زوجته بتول بيضون
بناتها: الحاجة ماجدة زوجة الحاج عباس فواز، الحاجة فاطمة زوجها القنصل قاسم فواز، سلوى زوجها محمد مروة، الحاجة وفاء، فرح زوجها عبد الحميد بزي، علا زوجها حسن جابر
وبهذه المناسبة ستتلى آي من الذكر الحكيم ومجلس عزاء عن روحها الطاهرة في تمام الساعة الخامسة بعد الظهر في بلدتها الغسانية.
تقبل التعازي يوم الجمعة 24 أيار للنساء من الساعة 11 حتى 2، وللرجال من الساعة 3 حتى 6، في منزل ابنها حسن فواز. Unesco Tower 2، الطابق الأول، شارع حبيب أبو شهلا.
الراضون بقضاء الله: آل فواز، آل وهبي وعموم أهالي بلدتي الغسانية وعدلون.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلان

صادر عن محكمة بعبدا الشرعية السنية
الى مجهول المقام ابراهيم فرزت الياسين
يقتضي حضوركم الى هذه المحكمة لاستلام اوراق استحضار الدعاوى المقامة بوجهك من قبل زوجتك فايزة معبيد السلوم بتاريخ 2017/11/21 بمادة نفقة اولاد وحضانة وتفريق للشقاق والنزاع، يطلب منك الجواب خلال فترة 15 يوماً وتحديد مقام مختار لك ضمن نطاق المحكمة وفي حال تخلفك يعتبر قلم المحكمة مقاماً مختاراً لك ويجري بحقك الايجاب والقبول الشرعي والقانوني.
رئيس قلم محكمة بعبدا الشرعية السنية
الشيخ عامر طه البوتاري

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لشراء مؤشرات قياس ومعدات تحكم توتر منخفض لزوم محطات التحويل الرئيسية.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 865

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لاستجّار مركز جديد لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/13002 تاريخ 2018/12/14، لتصبح المهلة الاخيرة يوم الجمعة 2019/6/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200 ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12 - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 871

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض الاصلية لتأمين حواجز مطاطية عند مخارج الاقنية الى البحر لمنع تسرب مادة الفيول اويل في محيط معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/1466 تاريخ 2019/2/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/6/21 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 863

.....

إعلان عن مناقصة عمومية

في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/6/26 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تنفيذ تمديدات مائية غب الطلب للعام 2019" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول - من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 866

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتأمين حواجز مطاطية عند مخارج الاقنية الى البحر لمنع تسرب مادة الفيول اويل في محيط معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/1466 تاريخ 2019/2/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/6/21 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 869

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لتقديم وتركيب خزانين بسعة 25000 م3 للخزان الواحد لمادة الفيول اويل في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/4633 تاريخ 2019/5/3، لتصبح يوم الجمعة 2019/6/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 500 ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12 - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 861

.....

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
بالمعاملة رقم 2015/2190
المنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
وكيله المحامي جورج بو زامل
المنفذ عليه: يحيى ابراهيم المدني
الدفتردار - برج البراجنة.
السند التنفيذي: قرار صادر عن اللجنة القضائية الناظرة في الخلافات الناشئة عن تطبيق قوانين الاسكان بتاريخ 2015/8/11.
تاريخ محضر الوصف: 2016/11/2
تاريخ تسجيله: 2016/12/21
العقار المطروح للبيع: كامل القسم رقم 24 من العقار رقم 4000 برج البراجنة مدخل وغرفتين وصالون ومطبخ وحمامين وشرفات طابق سادس. حق مختلف مساحته 120 م.م. تقريباً.
قيمة التخمين: /144000/دولار أميركي.
قيمة الطرح بعد التخفيض: /63512/ دولار اميركي.
موعد المزايدة ومكانها : تجري امام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا نهار الاربعاء الواقع فيه 2019/6/19 الساعة الحادية عشرة صباحاً.
شروط البيع: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة في المزايدة ايداع قيمة الطرح او تقديم كفالة مصرفية معادلة تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وبخلال الثلاثة ايام التي تلي الاحالة عليه دفع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر فاذا لم يتقدم احد بزيادة العشر تعاد المزايدة على عهدة المشتري الناكل الذي يضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة كما عليه خلال العشرين يوماً التي تلي صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة خمسة بالمائة والتسجيل.
رئيس القلم
انطوان الحلو

.....

نشر فقرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الاولى في البقاع المستدعى ضدهم: سعيد اشرف مكي وزكي مصطفى الحجيري ومحمد زكي الحجيري وجوزف زكي الحجيري ومنى زكي الحجيري ويمن زكي الحجيري وريما زكي الحجيري وسلطانة سليمان ناصر الدين سلوم وعلي سليم مكي وجميل سليم مكي وحفيظة صالح وامنة علي سليمان سلوم وعائدة علي سليمان سلوم وامير علي سليمان سلوم ومريم علي سليمان سلوم وسهى علي سليمان سلوم وملكة اسماعيل وماريا ايدي حسين سلوم ورافايل روبرتو حسين سلوم وغراسيلا كريستينا حسين سلوم وانور محمد مكي وخليل هنداوي وصبحي خليل هنداوي وروحي خليل هنداوي وبسرى خليل هنداوي ودبوس امينة وضاهر علي الضايع وصلاح الدين علي الضايع وسناء علي الضايع وعناية علي الضايع وبشرى علي الضايع ويسرى علي الضايع وسناء احمد الساروط وعلي تقي الدين الضايع وامينة قاسم صالح وحكمت قاسم صالح وبسام قاسم صالح وعدلا القطان وعلي محمد صالح وربيعة محمد صالح ورافدة محمد صالح ورشا محمد صالح بدلاً من موئرثيهم المرحومين سليمان ناصر الدين سلوم وملكة حمزة حمود.
ثانياً: باعتبار العقار رقم 182 منطقة كفريا العقارية قابل للقسمة عيناً بين الشركاء وفقاً لمضمون ملحق تقرير الخبيرة جانداراك الحداد ورود 2019/2/4، وخريطة الافراز المرفقة به والمقترنة بالموافقة المبدئية للتنظيم المدني والمؤشر عليها من قبل هذه المحكمة، والتي تعتبر كلها جزءاً لا يتجزأ من هذا الحكم، بحيث يخرج من نصيب المستدعي وائل غازي صالح لوحده كامل 2400 سهم في القسم المفرز رقم 2 بمساحة /1,431/ متر مربع ويخرج من نصيب المستدعى ضدهم كافة مجتمعين القسم المفرز رقم 2 بمساحة /1,431/ متر مربع ويخرج من نصيب المستدعى ضدهم كافة مجتمعين القسم المفرز رقم 1 بمساحة /2,868/ متر مربع، ويكون لورثة مهيبة سليم دبوس /1,665/ سهم (أي سهم وستة مئة وخمسة وستون جزء من السهم) يوزع بينهم وفق حصصهم الارثية وفق قرارات حصر الارث الصادر عن القضاء الشرعي كون نوع العقار ملك، ويكون لورثة سليمان ناصر الدين سلوم وزوجته ملكة حمزة حمود باقي الاسهم البالغة /2,398,334/ (أي الفان وثلاث مئة وثمانية وتسعون سهم وثلاث مئة واربعة وثلاثون جزء من السهم) يوزع بينهم وفق حصصهم الارثية وفق قرارات حصر الارث الصادرة عن القضاء الشرعي كون نوع العقار ملك، وشطب اشارة الاستدعاء الراهن رقم 2017/461 عن الصحيفة العينية للعقار رقم 182 من منطقة كفريا العقارية.
وللمستدعى ضدهم المذكورين مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ النشر للاستئناف.
رئيس الكتبة
جورج ابي فيصل

.....

إعلان بيع بالمزاد العلني

صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
في المعاملة رقم 2018/653
طالب التنفيذ: بيت التمويل العربي ش.م.ل. وكيله المحامي عارف العارف
المنفذ عليه: محمود عدنان عيتاني
وكيله الاستاذ حسان منيمنة
السند التنفيذي: سندات بقيمة /236240/د.أ. عدا اللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2017/12/7 - 4/1475
تاريخ تسجيله: 2017/12/21
المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار حارة حريك:
مستودع - طابق سفلي ثاني حق مختلف خاضع لنظام ملكية الطوابق - يشترك ملكية الحقين المختلفين 1 و3 و3 A وفي كل ما ورد عليهما - تأمين كامل العقار رضائي درجة اولى مع حق التحويل حسب شروط العقد الدائن بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف اسلامي).
مساحته: 470/م2 تقريباً.
التخمين: /235000/د.أ. الطرح بعد التخفيض 10% و10%: /114210/د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة:
وقد تحدد موعد المزايدة نهار الجمعة الواقع في 2019/7/5 الساعة العاشرة صباحاً امام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس قلم تنفيذ بعبدا

.....

إعلان

تبلغ فقرة حكمية للمقرر ادخاله داني وديع سالم
بتاريخ 2018/8/8 صدر عن القاضي لميس الحاج دياب حكم تحت رقم 2018/210 في الدعوى المقامة من حسين نهابة خلف الحسيني بوجه رنده صقر قضى بقبول طلب ادخال داني وديع سالم في المحاكمة لاجل اشراكه في سماع الحكم
والزام المدعى عليها رنده طلال صقر ان تدفع للمدعي حسين نهابة خلف الحسيني مبلغاً وقدره /33,333,000/ل.ل. مع الفائدة القانونية من تاريخ 2016/12/1 لغاية الدفع الفعلي ورد كل ما زاد او خالف وتضمين المدعى عليها النفقات كافة. مهلة الاستئناف /30/ يوماً يلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سمر سالم

.....

انذار

صادر عن دائرة تنفيذ كسروان موجه للسيد شارل اميل دباس المقيم اصلاً في مجمع البورتيمليو الكسليك وحالياً مجهول محل الاقامة.
تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها بالذات او بواسطة وكيلك القانوني لتبلغ طلب التنفيذ والمرفقات مع انذار تنفيذي بالمعاملة التنفيذية 2017/671 المقامة بوجهك من سمعان حاتم الكلاسي بموضوع تنفيذ سند تحصيلاً لمبلغ / بقيمة /5300/د.أ. اضافة الى الفوائد والرسوم.
عليك الحضور ضمن المهلة القانونية والاّ يسقط حقك بالاعتراض ويتابع التنفيذ بوجهك حتى اخر الدرجات كما عليك اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً لك.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب علي عبد المعطي ابو الحسن بوكالته عن المحامي نبيل اميل مخلوف وكيل كل من ندى هنري الجميل وشربل وزينه ابراهيم مخلوف بصفتهم ورثة ابراهيم منصور مخلوف سند تمليك بدل عن ضائع باسم مورثهم / ابراهيم منصور مخلوف بالقسم 3 من العقار 6056 مزرعة وسند عن حصته بالقسم 3 من العقار 3793 مصيطبة.
للمعترض مراجعه الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

.....

اعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 2018/494
المنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. - وكيله المحامي رامي باسيل.
المنفذ عليه: جورج عبده ابي موسى - بواسطة رئيس القلم.
السند التنفيذي: القرار الصادر عن اللجنة القضائية الناظرة في الخلافات الناشئة عن تطبيق قوانين الاسكان بالدعوى رقم الاساس 2316/ق./2017 تاريخ 2018/5/8 المتضمن فسخ العقد وموضوع الدعوى والزام المنفذ عليه بتسليم كامل القسم /8/ من العقار /1888/ عين سعادة شاغراً الى المصرف ليبعه عملاً باحكام المادة 12 فقرة (1) من قانون الاسكان رقم 65/58 بواسطة دائرة التنفيذ على مسؤولية المدعى عليه وحسابه عن طريق المزايدة العلنية عملاً بالمادة 13 الجديدة من القانون المذكور وتسديد الثمن الى المدعي لحساب دينه على المدعى عليه والزام المدعى عليه بان يدفع للمصرف المدعي المبلغ /3200000/ل.ل. بمئاية غرامة، حفظ حق الفريقين باجراء المحاسبة النهائية بينهما بشأن الرصيد الذي قد يبقى بذمة احدهما.
تاريخ محضر الوصف: 2018/12/7.
تاريخ تسجيله لدى امانة السجل العقاري: 2019/1/2.
القسم المطروح للبيع: رقم 8 من العقار /1888/ عين سعادة: مدخل ودار وصالون وطعام ومطبخ واربع غرف وغرفة خدم مع اربع حمامات وخلاء وسبع شرفات منها اثنتان مقفلتان زجاج والمينيوم، والقسم خال من اي موجودات ومهجور، مساحته 348 م.م.، يشترك بملكية الحقين رقم 1 و3، تأمين درجة اولى لقاء مبلغ /660000000/ل.ل.، حجز احتياطي رقم 2016/290/290، حجز احتياطي رقم 2016/292/292، حجز احتياطي رقم 2016/323/323، حجز احتياطي رقم 2017/605، حجز احتياطي رقم 2017/782، اشارة امتياز عام عدد 2016/9183، حجز تنفيذي رقم 2018/414، محضر وصف 2018/494. وغرفتين ومطبخ وحمام وشرفة، وسطح البناء ضمنه غرفة ضمنها مطبخ وحمام، مساحته /139/م.م.، يحده غرباً وشمالاً املاك عامة شرقاً /3010/ جنوباً /3014/، لهذا العقار حق المرور على الطريق الخاص /104/، وله حق الري من مياه برج حمود، قيد احتياطي بانشاءات جديدة بموجب العقد رقم /78/ تاريخ 1954/12/31، مخالفة بناء بكتاب البلدية عدد 85/ص/97، طلب تنفيذ وصية مقدم لدائرة تنفيذ المتن الرقم 2007/216 من المنفذة لينا اوديس خرايان ضد وارنيس خرايان وصية المرحومة ازنيف كورداوغليان، حكم صادر عن محكمة الدرجة الاولى في المتن بتخفيض نصاب الوصية بالمعاملة رقم 2007/216، ورد عقد انتقال اعيد للاتمام، حجز تنفيذي ومحضر وصف رقم 2017/881/218.
قيمة التخمين: /36488/ دولار أميركي.
قيمة الطرح: /21892,8/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/6/26 الساعة الحادية عشر قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

.....

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية رقم 2018/881
المنفذة: لينا اوديس خرايان زوجة يوسف الدكاش - وكيلتها المحامية باتريسيا دكاش.
المنفذ عليه: وارنيس اويديس خرايان - وكيله المحامي ابراهيم ابو عبدالله.
السند التنفيذي: قرار محكمة الاستئناف في جبل لبنان الغرفة السابعة عشرة، رقم 2018/101 تاريخ 2018/10/18 تحصيلاً لمبلغ /50600000/ل.ل. عدا الرسوم واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2018/11/15
تاريخ تسجيله: 2018/11/27
المطروح للبيع: /900/ سهماً حصة وارنيس خرايان في العقار /3011/ برج حمود، بناء من طابقين، طابق ارضي يحتوي على اربعة مخازن وشقة سكنية ومطلع درج، المخزن الاول له باب حديد جرار ضمنه متخت، المحل الثاني مخزن ضمنه حمام له باب حديد جرار، المخزن الثالث له بابين حديد جرار وشقة سكنية تحتوي على مطبخ وغرفتين وحمام مؤجرة من محمود بوزان، ومخزن رابع له باب حديد جرار ضمنه متخت وحمام، وطابق اول يحتوي على شقتين سكنيتين، الشقة الاولى تحتوي على دار وغرفتين ومطبخ وحمام وشرفة مشغول من المنفذ، الشقة الثانية تحتوي على دار.
قيمة التخمين: /522000/دولار أميركي.
قيمة الطرح: /313200/دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة الواقع فيه 2019/6/14 الساعة العاشرة قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

.....

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية رقم 2018/48
المنفذ: جان وديع متى - وكيله المحامي بيار الخوري.
المنفذ عليهم: - ورثة تركمان الخوري - بواسطة الممثل الخاص السيد انطوان خليل سعادة - بكفيا.
- كفى الخوري واميلي حشيمي
ويوسف عبدو يوسف الخوري
وماري عبدو يوسف الخوري
واوجيني عبدو يوسف الخوري

نقابة المهندسين في بيروت

دفتر شروط لتلزيم اعمال تنظيف مبنيي نقابة المهندسين في زحلة وضبيه

تعلن نقابة المهندسين في بيروت عن إجراء مناقصة لتلزيم اعمال تنظيف مبنيي نقابة المهندسين في زحلة وضبيه.
يمكن الحصول على كل ملف من ملفي التلزيم في مركز نقابة المهندسين في بيروت – بئر حسن الطابق الرابع، لقاء مبلغ وقدره /٥٠،٠٠٠/ ل.ل.، وذلك اعتباراً من صباح يوم الخميس في ٢٠١٩/٥/٢٣ وطيلة ساعة الدوام الرسمي.
تقدم العروض داخل مغلف مختوم وذلك باليد الى "الديوان – الطابق الرابع" في النقابة قبل الساعة الثانية عشرة، ظهر يوم الاربعاء في ٢٠١٩/٦/١٢.
النقيب حاد ثابت

نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

دعوة الجمعية العمومية الغير عادية

يدعو مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، السادة الأعضاء لحضور الجمعية العمومية الغير عادية التي تعقد في اوتيل ألكسندر - الأشرفية في جلستها الأولى في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه الحادي عشر من حزيران ٢٠١٩ (٢٠١٩/٦/١١)، وفي حال عدم اكتمال النصاب تكون الجمعيّة مدعوة حكماً للمرة الثانية إلى الإجتماع في نفس المكان عند الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه، ويكون النصاب قانونيّاً بمن حضر.
يشترط لحضور الجمعية العمومية أن يكون الخبير مسدداً اشتراكاته السنوية للعام ٢٠١٩.

جدول الأعمال

١) إقرار مشروع قانون صندوق التعاضد لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.

أمين السرّ
حسان فتوني
النقيب
سركيس صقر

إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن محكمة بعبدا الشرعية السنية
الى مجهول المقام ابراهيم فرزت الياسين
يقتضي حضوركم الى هذه المحكمة لاستلام اوراق استحضار الدعاوى المقامة بوجهك من قبل زوجتك فايزة معبيد السلوم بتاريخ 2017/11/21 بمادة نفقة اولاد وحضانة وتفريق للشقاق والنزاع، يطلب منك الجواب خلال فترة 15 يوماً وتحديد مقام مختار لك ضمن نطاق المحكمة وفي حال تخلفك يعتبر قلم المحكمة مقاماً مختاراً لك ويجري بحقك الايجاب والقبول الشرعي والقانوني.
رئيس قلم محكمة بعبدا الشرعية السنية
الشيخ عامر طه البوتاري

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض الاصلية لتأمين حواجز مطاطية عند مخارج الاقنية الى البحر لمنع تسرب مادة الفيول اويل في محيط معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/1466 تاريخ 2019/2/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/6/21 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 865

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لاستجّار مركز جديد لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/13002 تاريخ 2018/12/14، لتصبح المهلة الاخيرة يوم الجمعة 2019/6/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200 ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12 - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 871

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لتقديم وتركيب خزانين بسعة 25000 م3 للخزان الواحد لمادة الفيول اويل في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/4633 تاريخ 2019/5/3، لتصبح يوم الجمعة 2019/6/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 500 ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12 - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 863

.....

إعلان عن مناقصة عمومية

في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/6/26 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تنفيذ تمديدات مائية غب الطلب للعام 2019" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال ببدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول - من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 866

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتأمين حواجز مطاطية عند مخارج الاقنية الى البحر لمنع تسرب مادة الفيول اويل في محيط معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ش4ب/1466 تاريخ 2019/2/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/6/21 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2019/5/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 869

.....

SPECIFIC PROCUREMENT NOTICE

Invitation for Prequalification

LEBANON
GREATER BEIRUT WATER SUPPLY PROJECT
Water Loss Reduction and Management in Achrafieh
Loan No: 7967-LE
Prequalification Reference No: BWW3-8
The Lebanese Republic has received a loan from the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) to cover the cost of the GREATER BEIRUT WATER SUPPLY PROJECT, and it intends to apply part of the proceeds of this loan to payments under the contract for Water Loss Reduction and Management in Achrafieh (BWW3-8).
The BEIRUT AND MOUNT LEBANON WATER ESTABLISHMENT (BMLWE) intends to prequalify contractors and/or firms for water loss reduction and management in Achrafieh. It is expected that invitations for bid will be made in July 2019. Contract duration is 30 months including 12 months of Maintenance of water loss reduction.
Prequalification will be conducted through prequalification procedures specified in the World Bank Procurement Regulations for IPF Borrowers", dated July 2016, revised October 2017, and is open to all bidders from eligible source countries, as defined in the guidelines.
Scope. The contract includes six categories of work: (i) Installation of a Telemetry and Monitoring System ("Telemetry System"), (ii) DMA validation, Flow-and-Pressure Adjustment and Hydraulic Modelling ("DMA Validation"), (iii) Water Loss Reduction Activities and Management ("Water Loss Reduction and Management" commencing with Water Loss Baseline Establishment), (iv) Installation of pipes, service connections, valves, meters, etc. ("Installation Works"), (v) Training and Transfer of Technology ("Training"), and (vi) Maintenance of the water loss reduction level for a period of 1 year ("Maintenance of Water Loss Reduction).
Interested eligible Applicants may obtain further information from and inspect the prequalification document at the BEIRUT AND MOUNT LEBANON WATER ESTABLISHMENT (BMLWE) – PMU offices (955A, Tohme Building, 1st floor - Dbayeh) from 8 AM to 4 PM. A complete set of the prequalification document in English may be purchased by interested Applicants (a) on the submission of a written application to the address below and upon payment of a nonrefundable fee of 453,250L.L. (Four Hundred Fifty Three Thousand Two Hundred and Fifty Lebanese Pounds) including VAT or 300 US$ (Three Hundred United States Dollar) including VAT. The method of payment will be either in cash or by check or by «Bank Transfer» to the Account number 714291134 IBAN LB26 0999 0000 0001 0027 1429 1134 at BANQUE DU LIBAN. The document can either be picked-up from BMLWE at the above address or sent by mail to the bidder›s address at the additional cost of 100 US$ after receiving a copy of the 400 US$ (including VAT) «Bank Transfer» receipt along with information on the address of the bidder.
Applications for prequalification should be submitted in sealed envelopes, delivered to the address below June 25th, 2019 at 12:00 Noon, and be clearly marked "Application to Prequalify for Water Loss Reduction and Management in Achrafieh – BWW3-8".
Beirut and Mount Lebanon Water Establishment (BMLWE)
Registration Office
Ms. Randa Daher
Sami Solh Blvd, Chedrawi Building, 4th Floor, Badaro, Beirut, Lebanon
Telephone: + (961) 1 389 997. Facsimile number: + (961) 1 387 165.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 869

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت العاملة الاثيوبية
TIZIBT SIYOUM KIFELE
من منزل مخدومها الرجاء ممن يعرف عنها شيئاً الاتصال على الرقم 08-925692

معرض

هويات «مفخخة» في «بيت بيروت»

أحمد محسن

الردهة مفتوحة على القاعات. لا حواجز هنا. المبنى جسد واحد، ولكنه مقطع من أجل «الخصوصية». يذكّر هذا بصيغ مألوفة عن الجماعات وعن حاجة الأفراد للعيش داخل الجماعات. في «بيت بيروت» العبور مسموح بين الأجزاء ولا حاجة للتكلف والحديث عن الحرب. انتهت الحرب ولكن ماذا عن الهويات؟ في الردهة، يتحدث المعرض عن نفسه أكثر من أي مكان آخر. الردهة صلة الوصل بين القاعات، وفيها لوحة تمثل «دائرة النفوس». وحسب التعريف الذي اختاره المنظمون، صناعة الأمة (المتخيّلة طبعاً) تتم في هذه الدائرة، حيث ينتظم الأفراد، في «أمة». ستبتسم هنا، وتبحث عن «الأحوال الشخصية». فاللبنانيون ليسوا بحاجة إلى التكلف لمعرفة أنهم مُجبرون على الانتظام في طوائف وأن سيرتهم في الدولة تروى غصباً عنهم عبر سير طوائفهم. قبل الردهة، في القاعة الأولى، افتراض مفخخ ومعلن: الأمة اللبنانية. في القاعة الثانية، خطوة نوعية في المعرض: الهوية عبر الأسرة، والتصويب على ماسي الهرمية. القاعة الثالثة، الوثائق. الأوراق المجانية التي كلّفت كثيراً. حبر على ورق، ربما، لكن ليس على جدران «بيت بيروت». الوثائق صامتة. الجدران تتحدث، ومتى يصير الأمر معكوساً، تنطلق الهوية. في القاعة الأخيرة، محاولة «رقمية» خارج «السياق العام»، لكنها هي الأخرى لا تستطيع التنصل من ذاكرتها الطويلة التي تتسلسل من القاعات المجاورة.

ثمة مشكلة تاريخية في علم الاجتماع، تتمثل بتحديد حقيقة وجود هوية رئيسية. يمكن الاتفاق بسهولة على أن الهوية مركبة، لكن ماذا عن تراتبية المركبات؟ يقدّم المعرض مواقف سياسية تدور حول المواطنية وحول الهوية. أفكار كثيرة، ليس من السهل تناولها في تظاهرة واحدة. الجنسية اللبنانية الحقيقية، والجنسية اللبنانية المكتسبة. العاملة والعامل والكفالة. اللجوء إلى لبنان. مرسوم التجنيس. مواقف وأسئلة، من زاوية واحدة ومحددة: الوثائق الرسمية. يبيح هذا الافتراض، بنية حسنة مبالغ فيها، وجود هوية لبنانية تستوي على إرث مشترك بين حامليها، والأهم، مشتركات فعلية في المسألة القيمية. بيد أنه، عند الحديث عن الهوية في وقتٍ مثل الوقت الذي نعيش فيه، يتطلب الأمر انفتاحاً متوازناً على الغيرية بمجالاتها المتعددة، أكثر من الدفاع عن الخصوصية، بمعزل عن طبيعة الخصوصية المزعومة كوهمٍ أو كحقيقة مبالغ في تقديرها.

هكذا، تقدّم الأعمال المعروضة عن نفسها بشجاعة، ولكنها قد تخفي قطعاً كبيرة من الحقيقة. باستثناء اللغة الحاضرة تلقائياً، سيلحظ المشاهد بسهولة اختفاء المكون العربي من النقاش، والاكتفاء بالسردية اللبنانوية لنشأة لبنان، وتتبع الهوية ضمن حدود منشأته المفترضة. التذرع بموت الفلسفة، أو بإطار «غير رسمي»، ليس مقنعاً. فالملف، حسب كثير من الباحثين في مسائل الهوية المعاصرة، ليست أداة قابلة للتحييد، فهي تحوي الأفكار وتتشبع بالماضي، وهي أشبه بظل الذاكرة في الحاضر. وربما، لهذا السبب، كان اختيار «جوّاز السفر السوفياتي» لمايا كوفسكي استعارة موفقة من الناحية الشكلية.

عموماً، يحمل المعرض رفضاً للقوالب الجاهزة، المتمثلة بالبيان الإداري. وهذه مقاربة أصاب الفنانون المشاركون بترجمتها بصرياً. الحديث هنا عن الطبيعة «الجبرية» للهوية، إذا أمكنا استعارة الفكرة من تودوروف. فالذي يأتي إلى العالم يأتي مجبراً على ذلك، ويسجّل قدومه على هذا الأساس أيضاً. صحيح أنه لم يكن ممكناً أن يسأل المعرض في الجانب الوجودي للهوية اللبنانية، لكن منطلقاته لا تنجو من منهج سياسي لا اجتماعي ولا أنتروبولوجي، وإن كان الوصول إلى نفس النتائج عبر أدوات بحثية أخرى. أما القول إنه سياسي، فلأنه يفترض وجود

من المعرض (مروان بوحيدر)

«أمة» لبنانية في الزمن، بينما يقدّم أعمالاً تدحض الافتراض الأساسي، بدلاً من أن تشكّل مادة سجالية. ما يطرحه المعرض هو إجابات، بينما، الموضوع كان بحاجة إلى الكثير من الأسئلة.

عموماً، وبالعودة إلى الصورة الشائعة عن الجماعات اللبنانية، لا يجب التعامل مع المعرض كدليل

> سيلحظ المشاهد بسهولة اختفاء المكون العربي من النقاش، والاكتفاء بالسردية اللبنانوية لنشأة لبنان

إلى الصورة الناجزة عن الهوية، أو كإرشادات إلى الهوية. فالأعمال الفنية المعروضة عموماً تدور حول فكرة «الدولة»، أو حول فكرة الكيان الجامع، أكثر من دورانها حول الثنائية الكلاسيكية لتحديد مركبات الهوية: الجماعاتية – الفردانية. وإن كانت القاعات المفتوحة على بعضها فكرة موفقة في المعرض، لاإيحاء بأهمية التبادل والتواصل أثناء تكوين الهوية، فإن ثمة إيجابيات أخرى للعلاقة بين الردهة بوصفها شعباً تشكّل، والقاعات بما هي «مراحل». ثمة محاولة «مقصودة» غالباً، للحفاظ على العلاقة بين القيم المكتسبة وبين الثقافات الأساسية، بحيث يصير الأرمني لبنانياً في سياق، ثم في سياقات: الأرشيف يكفي للإشارة إلى لحظة قدومه. أما تطور علاقة فهرام حاجي فارتكيان بهويته، فتحتاج إلى دراسة طويلة. في الواقع، ولد فهرام في الإمبراطورية العثمانية، ثم لجأ إلى لبنان عقب الإبادة في 1923. لكنه انتقل إلى فلسطين في 1943، وبدأ حياة جديدة. ثم عاد إلى لبنان في 1948 كلاجئ فلسطيني رغم أنه يحمل الجنسية اللبنانية منذ 1925. طبعاً تتوجب الإشارة إلى أن انتقاله كلاجئ فلسطيني إلى لبنان ينقل في الملصق التعريفي تحت تعريفه ببرودة. وهذا يعيد إلى نقطة البداية، أو إلى التصور اللبنانوي عن الهوية، بحيث ثمة اعتقاد ملموس بانقطاعها عن الجغرافيا.

قد لا يكون غريباً أن يكون المعرض بحسابات داخلية صارمة، إذ أنه ينطلق من سؤال أساسي: «ماذا يعني أن يكون المرء لبنانياً؟». ستتنوع الإجابات، وتعاد صياغة السرديات عن الهوية، ولن تكون أسهل دلالتها إلا المكان الذي تعرض فيه. ثمة مزاج عام يقضي بالاتفاق أن «بيت بيروت» الذي يقع على خط التماس القديم بين بيروت الغربية وبيروت الشرقية، يصلح أن يكون رمزاً أو دليلاً إلى الحرب. وهذا اختزالي أيضاً، لأنه يستثني رزمة عناصر من مكونات الحرب ومسبباتها، ويكتفي بالطبيعة السيميائية للمكان، كمحدد جغرافي وتاريخي لتغيرات لا يمكن إحصاؤها. نتحدث عن الطبقات الاجتماعية وعن العلاقة بين المكان والأرياف وعن الهرمية والأبوية والخيارات الشخصية. رغم ذلك، يبقى المكان صالحاً من الناحية الرمزية لمقاربة «الهوية» خارج سياقها اللبناني. في المحصلة، رغم الانطلاق من سردية الأمة اللبنانية وهي فكرة مهتزة، فإن أدوات الدراسة الأساسية في المعرض، أي السجلات الإدارية والوثائق الرسمية، تجعل الفكرة مغربة، لتفسير الطبيعة القمعية للدولة. على الأرجح، يعرف أصحاب الفكرة أنها ليست كافية لإعادة النظر بالطبيعة الطائفية السائدة لقراءة اللبنانيين الحالية لهوياتهم. وصحيح أن العمل الفني يحتاج إلى هوامش متحررة من الأطر النظرية، إلا أن الباحث في الهويات الفردية لا بد من أن يفتقد عناصر كثيرة، مثل النقاش عن الموقع الطبقي أو الهوية الجنسية وأشياء أخرى، تفادياً للإجابات المغلقة. ذلك لا يلغي أن المعرض ينجح في تعرية الخطاب السائد، بتبيانه كيفية التأطير التاريخي للهويات اللبنانية، عبر العائلة، والدولة بوصفها جهازاً، والعلاقة مع العالم كرقم خال من التمايز، لا بل كسلعة ببعد واحد.

«هويتك حبر على ورق»: حتى 31 أيار (مايو). بيت بيروت (السوديكو . بيروت) ـ للاستعلام: 71/386310

جائزة

جوخة الحارثي... أول عربية في نادي الـ «مان بوكر»

خليل صويلح

وضعت جائزة «مان بوكر الدولية» (حوالى 63,5 ألف دولار أميركي) أمس اسم جوخة الحارثي (سلطنة عُمان ــ 1978) في قائمة أحدث الفائزين بهذه الجائزة الأدبية المرموقة، كأوّل روائية عربية تحصد الجائزة عن روايتها «سيدات القمر» (صادرة عام 2010 عن دار «الآداب»). واعتبرت لجنة التحكيم أن هذه الرواية تحمل «وجهة نظر داخلية قوية وأسرة وشاعرية في مجتمع يمرّ بمرحلة انتقالية، وفي حياة كانت مخفية قبلاً».

وكانت الرواية قد صدرت بنسختها الإنكليزية عام 2018 تحت عنوان «لأجرام السماوية» بتوقيع المترجمة مارلين بوث (دار ساندستون برس).

ترصد الرواية تحوّلات المجتمع العُماني وموروثه التاريخي وطقوسه من وجهة نظر نسوية في المقام الأول، على خلفية حكايات ثلاث شقيقات (مايا، وأسماء، وخولة) مثقلة بالألم والصمت والتحدّي، بمكاشفات جريئة محمولة على الأساطير المحلية وزمن العبودية والقيود الاجتماعية الصارمة، ما يضع السرد في باب رواية الأجيال في قراءة تاريخ المنطقة تخييلياً، بما يوازي عزلة ماركيز. حكاية تسلّم الأخرى لتضيء مناطق معتمة في الحب والعشق والفقدان، وذلك بسرد مشوّق ومتداخل وعنيف، وإذا ما هو ذاتي وجوّاني ينطوي على مناخ عام غارق بين ماضٍ ثقيل وحداثة معقّدة، يلقي بثقله على أرواح الشخصيات في خرابها وتمرداتها على واقع قاس لا يأبه للحلم، ذلك أنّ «الحياة منشطرة شطرين كالليل والنهار: ما نعيشه وما يعيش بداخلنا»، وفي مكان آخر «الكائنات منفصلة في اتّصالها، وهذا أقسى أنواع العزلة». ووفقاً لآراء نقدية رصينة، فإن هذا العمل الأدبي المذهل هو «درسٌ في السرد والتاريخ واللُّغة».

عائلة تختصر مجتمعاً قبلياً لا يخضع بسهولة لمتطلبات التغيير وتطلّعات الأفراد.

هكذا تنسج صاحبة «نارنجة» (2016) سجادتها السردية السحرية بخيوط خشنة، وأخرى بملمس الحرير، تبعاً لمصائر شخصياتها في مخاضها العسير للخروج من شرنقة الأعراف، وتوقها إلى ضوء آخر.

تكمن أهمية هذه الرواية بتمردها ليس على تقاليد مجتمع مغلق فحسب، وإنما على الكتابة الروائية نفسها بالاتكاء على حقول معرفية أخرى، وخصوصاً شعرية اللغة التي تبطن عالماً جوانياً بمحاورات عميقة تنتصر على الخواء الخارجي المستقر. كان زلزال الحداثة القسرية، أفرز زلزالاً لغوياً للهاث وراء ما تخفيه حكايات الجدّات والنساء المقموعات بتناوب الفصحى والعامية، تبعاً لتشظي الحكي والاعترافات. هكذا تفتتح روايتها بضربة مؤثرة، قبل أن تغلق القوس على فجائع لاحقة «ميا التي استغرقت في ماكينة خياطتها السوداء ماركة الغراشة، استغرقت في العشق. عشق صامت لكنه يهزّ بدنها النحيف كل ليلة في موجات من البكاء والتنهد. شعرت مراراً بأنها ستموت تحت وطأة الرغبة في رؤيته» تقول.

جوخة الحارثي

رمضان 2019

«انتي مين»: كارين رزق الله تنقلب على نفسها... وتربح!

زينب حاوي

عام 2015، شرّعت lbci، للمرة الأولى باب المنافسة في السباق الرمضاني عبر مسلسل لبناني صافٍ. دخل «قلبي دق» الذي كتبته كارين رزق الله الحمى الرمضانية. ومذاك، كرّس مبدأ إدخال العنصر اللبناني في الدراما العربية المشتركة على باقي الشاشات المحلية. طبلة تلك المدة، طرحت أعمال رزق الله كثابت في اللعبة الرمضانية، بخاصة بعد انتقال تعاونها إلى mtv. في الأعمال التي عرضت سابقاً («مش أنا»، «ومشيت»، و«لآخر نفس»، و«قلبي دق»)، دأبت الكاتبة والممثلة اللبنانية على طرح قضية رئيسة في كل عمل درامي، تحيط بها مجموعة قضايا متفرّقة، يعاني منها المجتمع اللبناني. لكنها لم تتجح في المواءمة في ما بينها، ضمن سياق سردي مسموك. بل إن طرحها دفعة واحدة أسهم أحياناً في تشتّت المتابع وترهّل العمل. في هذا الموسم الرمضاني، يبدو أن رزق الله أجرت مراجعة جذرية لثغر اعترت أعمالها، وكسرت النمط الواحد المسيطر عليها.

في «انتي مين؟» (إخراج إيلي حبيب ــ mtv)، انقلاب واضح على الذات، وعلى الصورة النرجسية التي رافقتها طيلة مسلسلاتها السابقة، في تحويل نفسها إلى محور العمل، وبطلته المطلقة. هذه المرة، وسّعت دائرة البطولة لتدخل فيها أسماء لها تاريخها العريق في عالم الدراما والمسرح. احتضن العمل كلا من: جوليا قصار، عايدة صبرا، نقولا دانيال، عمّار شلق، واسعد رشدان. في هذا المسلسل، تخلّت كارين رزق الله عن استعراض جسدها رغم أن ذلك لم يكن يخدم سياق القصة. ارتدت ثياباً فضفاضة تتسم بغرابة في الألوان، غير منسقة، بعضها يعود لقمصان أبيها في المسلسل (أسعد- نقولا دانيال). عرفت الكاتبة جيداً الخلطة الناجحة لإبقاء المشاهد متسمّراً أمام الشاشة في حمّى الأعمال الرمضانية. خلطة تجمع بين الكوميديا الخفيفة غير المبتذلة، وبين الجدية وقساوة القصة. جمعُ هذين النمطين قد لا يكون هيناً، بخاصة في مشهد واحد قد يفرض هذا النوع، لكنّ المسلسل نجح في التوفيق بينهما، كما نجح في كسر جدية القصة ببعض الفكاهة المحببة والموظّفة في مكانها درامياً. كذلك، تخلّت كارين عن ثنائيتها مع الممثل بديع أبو شقرا (أطلّ كضيف شرف في المسلسل)، لصالح ثنائية أخرى جمعتها بعمار شلق، الذي لعب دوراً مركباً لطبيب قلب وصاحب مستشفى، ولرجل غير مستقر عاطفياً، فإذا بنا أمام شخصية تمزج بين القساوة واللين والعاطفة.

مع اقتراب شهر الصوم في الفترة الماضية، بقيت قصة وتفاصيل «إنتي مين؟» طيّ الكتمان. حرصت صاحبة العمل على عدم تسريب أي معلومة تخص القصة، أو حتى أغنية الشارة (كلمات وألحان مروان خوري) التي كشف عنها قبل أيام من بدء المنافسة الرمضانية. أحاطت عملها بالغموض بخلاف باقي الأعمال، رحلة بحثهما عنها، بعد التأكد من أنها ما زالت على قيد الحياة، وعن أسرار تقف وراء تركها المنزل الأول والثاني (نقولا دانيال)، وعيشها مع صديقتها (عايدة صبرا) في منطقة فقيرة جداً، ولجوئهما إلى تصنيع الأكسسوارات وبيعها هناك. «أسعد» أو الأب الذي جسده نقولا دانيال، مثّل صورة المقاتل «البطل». كما لقب وقتها ـ الذي ما زال أسير تلك الفترة، ولجأ إلى الكحول والتفتيش في حاويات النفايات، هرباً من حاضره ومحيطه. برع دانيال هنا في هذا الدور المركب، الذي يحتاج إلى ممثل محترف، يعرف كيف يتصرف عندما يعود إلى واقعه، وآخر يستسلم تماماً لذكريات الحرب، ويغرق فيها. أما جوليا قصار التي ظهرت في الحلقة السابعة أي بعد أسبوع من بدء المسلسل، فقد أحاطتها هالة من الغموض. إذ جسّدت امرأة ما زالت تلبس وتتحرك كما لو أنها ما زالت تلك المقاتلة الشابة، وما زالت تستخدم سلاحها أو ذاك الذي أضحى «خردة». من الواضح هنا أن رزق الله، خاضت عميقاً في التركيبة السيكولوجية والاجتماعية للمقاتلين السابقين. وبالتأكيد، أجرت معهم مقابلات لتنقل في حواراتها، ما يفكرون به اليوم بعد مرور كل هذه السنوات. مشاهد عدة، أظهرت مكنونات هؤلاء، الذين يعتبرون أنفسهم اليوم مهمشين قدموا الغالي والنفيس من أرواحهم وتضحياتهم كرمى للبقية، التي همشتهم، ووضعتهم جانباً.

في العمل أيضاً، قضايا أخرى تتفرع عن القصة الأساسية من الفساد الإداري (الرشى)، إلى صراع الأجيال (عمار شلق وابنته)، مروراً بالفقر وارتباط امرأة برجل هرم. لكنها لم تؤثر على مجريات الحبكة، بل أتت مناسبة من دون تكلف. يسجل هنا لأنجو ريحان (جارة جهاد) براعتها في الأداء والانتقال بحرفة بين حالتين سيكولوجيتين متناقضتين (الفرح والبكاء) وثنائيتها الناجحة مع رزق الله. في المبنى الذي يجمع عائلة «جهاد» وجارتها «غادة» (أنجو ريحان) وعائلة أخرى لجأت إلى التورط في الفساد كي تحظى بمنزل أكبر، وحياة مرفهة، دخلت الكاتبة في الواقعية الفجّة، عبر حوارات مأخوذة من بيوت الفقراء الذين يرزحون تحت ضائقة اقتصادية خانقة، وتداعيات هذا الأمر على باقي أفراد العائلة. ببساطة، استطاع العمل محاكاة يوميات اللبنانيين، بدون تكلف أو تصنّع، بشخصيات ترتدي وتتحرك كما هي واقعاً، وتتكلم بلغة الشارع بكل فجاجته من دون المبالغة في الماكياج.

> يحكي قصة المقاتلين/ات في الحرب الأهلية من منظار مختلف

وربما أسهم هذا الأمر، في إثارة فضول المشاهد. إنها قصة المقاتلين/ات في الحرب الأهلية. منظار آخر، قدمته الكاتبة، لهؤلاء بعيداً عن الكليشيهات. قصة تبدأ من شخصين (جهاد والبروفسور نسيم) اعتقدا أن والدتيهما هما واحدة (جوليا قصار-عايدة)، وانها متوفاة، لتبدأ

جوليا قصار في مشهد من العمل

«انتي مين»: 21:30 على mtv

الأخبار
al-akhbar
الخميس 23 أيار 2019 العدد 3764

صورة وخبر

بعد طول انتظار، تبدأ اليوم الخميس العروض التجارية لفيلم «علاء الدين» (إخراج غاي ريتشي) الذي تجسّد بطولته باقة من الممثلين المعروفين، أمثال: الكندي من أصل مصري مينا مسعود (علاء الدين)، والبريطانية نعومي سكوت (الأميرة ياسمين)، والأميركي ويل سميث (جني المصباح السحري). يستند الشريط إلى نسخة الرسوم المتحرّكة ذائعة الصيت التي كشفت عنها «ديزني» في عام 1992، ويروي القصة نفسها التي تدور حول شخصية «علاء الدين» وحبّه للأميرة «ياسمين»، غير أنّ المخرج سبق أن قال إنّ الحكاية «كانت بحاجة للتجديد». الفيلم الذي يمكن للجمهور اللبناني أيضاً متابعته بدءاً من اليوم، عُرض للمرّة الأولى أوّل من أمس الثلاثاء في مسرح «إل كابيتان» في لوس أنجليس بحضور نجومه. (كيفين وينتر ـ أ ف ب)

«العلوم الاجتماعية»: 60 عاماً من بناء الإنسان

في مناسبة عيده الـ 60، ينظّم «معهد العلوم الاجتماعية» في «الجامعة اللبنانية» اليوم الخميس احتفالاً (75 د) في «مجمع رفيق الحريري الجامعي» (الحدث). تتخلل الموعد الذي تقدّمه لبنى عطوري كلمات عدّة لمجموعة من الأكاديميين، بالإضافة إلى عرض فيلم وثائقي عن المعهد، وإطلالة على المنصات الإلكترونية الخاصة به، وتقديم كتاب «ستون عاماً: تطوير وارتقاء». كما سيكرّم النشاط عدداً من العمداء السابقين في المعهد. ترافق الاحتفال السوبرانو جورجيت صوايا فرح (الصورة) وفرقة موسيقى الجيش اللبناني.

اليوم الخميس ـ الساعة السادسة مساء ـ قاعة المؤتمرات في «مجمع رفيق الحريري الجامعي» (الحدث). للاستعلام: 03/308927